

سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

المصنف

تأليف

العلامة أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى
الكندي السعدي الزوي

الجزء الثاني والثلاثون

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م



سَلْطَنَةُ عُومَانِ
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِيّ وَالثَّقَافَةِ

المصنف

تأليف
أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي
الشمري النزوي

الجزء الثاني والثلاثون

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المحقق

قد انتهى بعون الله وحسن توفيقه تحقيق الجزء الثانى والثلاثين من كتاب المصنف تأليف الشيخ العالم الجليل أبى بكر أحمد بن عبد الله ابن موسى الكندى النزوى رضى الله عنه وأرضاه •

ويبحث هذا الجزء أحكام النكاح وجوازه ، وشروط الولى وما يجوز من ذلك وما لا يجوز ، وفى صفة خطبة النكاح ، وشرط التزويج ، وفى التزويج على شرط ، وفى صفة الرضا بالتزويج ، وفى غير المرأة للتزويج ، وفى تزويج الجبارة ومن لا ولى له من النساء ، وفى مس المرأة وما يحرّمها على الزوج من لمس ابنة أو أم أو قريبة لها •

وفى أحكام الرضاع وما يحرّم من ذلك وما لا يحرّم •

وفى الجمع بين الأختين والقريبتين والخامسة ، وأحكام الشغار والزانية والزانى ، وأحكامهما •

وفى الاكفاء ومعانى ذلك •

وفى تزويج ولى دون ولى ، ومعانى ذلك وصلى الله على رسوله سيدنا محمد وآله وسلم •

سالم بن أحمد سليمان الحارثى

وكان الفراغ منه يوم

١٥ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٣ هـ •

٢٩ مارس سنة ١٩٨٣ م •

باب

في النكاح وجوازه

ومن جامع أبى جابر محمد بن جعفر : واعلموا أن من رحمة الله وحقه ، وما عاد به على خلقه أن أولادهم انعاما ، وفضلهم اكراما ، وشرع لهم اسلاما ، وبين لهم حلالا وحراما ، وأزواجا من أنفسهم وأرحاما ، رحمة من الله لهم ، واختبارا ، أن ملكهم كرائم أحرارا على عهد وشريعة •

ووثائق محيطه ، قد بينتها السور ، وأوضحها النور الأهل البصر ، وما يأخذ العاقل من ذلك وما يذر •

فمن تبعها سواء ، ولم يمل به عنها لهوى ، فهو بها في الدنيا ، وله عليها جنات النعيم •

وأما من تعدى فيها حدا ، كانت النار له وردا ، وقال الله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) ، وذلك أنه كان يكون تحت الرجل ثمان وعشر لا يعدل بينهم ، فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن مخالطة اليتامى وما يحل لهم من ذلك ، ولم يسألوه عما هو أعظم من أمر النساء ، فنزلت هذه الآية : (فان خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة) ثم قال : (أو ما ملكت أيمانكم) •

يعنى فإن خفتم ألا تحسنوا في واحدة فاتخذوها من الولائد ، (ذلك أدنى ألا تعولوا) فحرم عند ذلك على الرجل أن يتزوج أكثر من أربع ، ويتزوجهن من المسلمات الحرائر أو من نساء أهل الكتاب •

عن على : اذا خاف الرجل أن لا يعدل حرم عليه أن يتزوج إلا واحدة ، فحرم عند ذلك أن يتزوج الرجل أكثر من أربع ، ويتزوجهن من المسلمات أو من أهل الكتاب ، إلا النبي صلى الله عليه وسلم قيل : أنزل عليه : (لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن إلا ما ملكت يمينك) فأمر الله بهذا ، وله تسع من الأزواج •

وقال الله تعالى أيضا : (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين) فالهبة انما جازت للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة •

وكذلك أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كن حراما على غيره أبدا ، وقيل : انه ذكر من ذكر منهم احداهن من بعده ، فاشتد ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله تعالى : (وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تتكحوا أزواجه من بعده أبدا ان ذلكم كان عند الله عظيما) •

✽ مسألة :

قال الله تعالى : (فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها) قال الكلبي : والمعنى ، والله أعلم ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب لزيد ابن حارثة الكلبي زينب ابنة جحش الأسدية ، وهى ابنة عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمها أميمة ابنة عبد المطلب ، فقالت زينب : لا أرضى لنفسى يا رسول الله ، وأنا أتم نساء قريش •

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد رضيته لك » فأبت ، فأنزل الله عليه هذه الآية : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) •

فقالت زينب : فأمرى بيدك يا رسول الله ، فأنكحها اياه ، فمكثت

عنده ما شاء الله ، ثم أتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرا ، فأبصرها رسول الله صلى الله عليه وسلم قائمة في درع وخمار ، فأعجبته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سبحان الله مقلب القلوب » ، فلما سمعت ذلك زينب جلست ، ورجع زيد وذكرت ذلك لزيد ، فرآى زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد هويها ، فقال : يا رسول الله تأذن لى فى فراقها ، فإن فيها كبرا ، وانها تؤذيني بلسانها •

فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أمسك عليك زوجك » فأمسك زيد بعد ذلك يسيرا ، ثم طلقها ، فلما انقضت عدتها ، أنزل الله نكاحها من رسول الله صلى الله عليه وسلم •

فقال الله عز وجل : (واذا تقول للذى أنعم الله عليه) يا لاسلام (وأنعمت عليه) بالعق (أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفى فى نفسك ما الله مبديه) تحبها (وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه) فتزوجها • هذا قول الكلبي •

وعن الزهرى أنه قال : أتى جبريل النبى صلى الله عليه وسلم فقال : يا محمد ان الله زوجك زينب ابنة جحش ، فذلك الذى أخفى ما فى نفسه ، فلم يخبر به أحدا ، فلما انقضت عدتها أتاه جبريل عليه السلام ، فأخبره أن الله تعالى قد زوجة زينب •

فزعموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعى عند ذلك زيدا فقال : « ايت زينب فأخبرها أن الله قد زوجنيها » فانطلق زيد فأخبرها بذلك ، فقال : قد بذلك الله بى بمن هو خير منى • فقالت : ومن هو لا أبالك ؟ فقال زيد : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فخرت ساجدة لله ، فبلغنا أنها كانت تفتخر على أمهات المؤمنين وتقول : أما أنتن فزوجكن أولياؤكن ، وأما أنا فزوجنى الله بنبيه •

وهي أول من مات بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي أول من صنع له النعش حين ماتت ، وذلك في خلافة عمر رحمه الله .

✽ مسألة :

وسألته عن قول الله تبارك وتعالى : (وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وامأئكم) يعنى من عبيدكم ؟

وقوله : (وأنكحوا) اطلاق ، وأمر الدلالة ، وتعريف وترغيب ودلالة على ما أباح لكم نكاحه ، وليس ذلك الأمر فرضا ، لأن الفرض واجب على العبادة .

✽ مسألة :

أبو سعيد في قوله تعالى : (وأنكحوا الأيامى منكم) هذا في الأولياء ، أمروا أن ينكحوا من يلو تزويجه من النساء وغير ذلك .

قال : معى انه يخرج في بعض القول كذلك ، وهو في ظاهر الأمر في التلاوة يشبه معنى ذلك ، لأن قول الله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) بوصل الألف ، وهذه وأنكحوا بفتح الألف ، أنكح ينكح ، والأول ينكح بفتح الياء .

ومعنى أنه في بعض القول : أن هذا اطلاق للرجال في إباحة التزويج لمن لا زوج له من النساء ، لأن الأيامى انما معناه فيما قيل من لا زوج له ، كانت بكرا أو ثيبا ، واذا ثبت معنى ذلك كانت القراءة : (وأنكحوا الأيامى منكم) بفتح الألف .

قلت له : فالصالحون من عبادكم ما معنى ذلك ؟

قال : معى أنه يخرج في التأويل أنه أراد به العبيد والاماء ممن

لا زوج له من الائمة ومعنى أنه يخرج في الصالحين الأعفاء من الزنى الذى يحرم به النكاح ، لأنه كان معنى الائمة أن يشهر عليهن سبيل الزنى بالسفاح ، فأمر أن ينكح منهن الصالحين •

قلت له : فقوله : (وائكم ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله) ؟

قال : معنى أن قوله : (وائكم) فى معنى النكاح هو تمام الكلام ، وقوله (ان يكونوا فقراء) هو استثناء وكلام تام ثانى فيما وعدكم الله (يغنهم الله من فضله) •

❖ مسألة :

قال : وقوله : (وليستغف الذين لا يجدون نكاحا) ما هذا الاستغاف ؟

قال : معنى يستغف عن المعاصى فى أمر الزنى وغيره مما يتولد منه ، حتى يغنيه الله من فضله بالحلال من المناكح ، وما يغنيه الله عليه فى ذلك من الرزق •

❖ مسألة :

وعن عمر : ما رأيت أعجز من يلتمس الغناء من غير الباه بعد قوله تعالى : (إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله) •

❖ مسألة :

والنكاح من سنن المرسلين ، وعن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « حبب الى من دنياكم أربع : الصلاة ، والصيام ، والنساء

والطيب « ، وقال صلى الله عليه وسلم : « حبيب الى من دنياكم ثلاث :
الطيب والنساء وجعل قرعة عينى فى الصلاة » •

وقال صلى الله عليه وسلم : « تزوجوا الأبنكار فإنهن أعذب أفواهها
وأرثق أرحاما وأقنع بالبضع اليسير » • وفى خبر : « أنتق أرحاما »
وهو كثرة الولد ، وسرعة الحمل •

وقال صلى الله عليه وسلم : « عليكم بذوات الأعجاز فإنهن أودد » •
وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « عليكم بالودود الولود
ولا تنكحوا الحمقاء فإن صحبتها بلاء وولدها ضياع » •

وقال صلى الله عليه وسلم : « تخيروا لنطفكم ولا تضعوها
إلا فى الأكفاء » • وفى خبر : « انظر حيث تضع ولدك فإن العرق
دساس » • وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « النساء لعب فليحسن
أحدكم لعبته » وعن عمر رضى الله عنه ، أنه خطب الناس وقال : أيها
الناس لينكحن الرجل منكم لمتة خير النساء ، ولتنكح المرأة لمتها من
الرجال ، لمة الرجل من النساء مثله فى السن •

رمنه حديث فاطمة عليها السلام ، أنها خرجت — فى لمت من النساء
— نسخة — من نسائها يتواطأن ذبولها •

وأراد عمر : أن لا ينكح الشيخ الشابة ، ولا الشاب العجوز ، وأن
ينكح كل واحد قرنه وتربه وشكله ، وكانت سبب هذه الخطبة أن شابة
تزوجت شيخا فقتلته •

وعن عائشة عليها السلام أنها قالت : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « تخيروا لنطفكم وانكحوا الأكفاء وانكحوا اليهم » •

❖مسألة :

وعن عمر أنه كان يكره أن تنتكح المحصنة الخصى •

❖مسألة :

وعن رجل يخطب امرأة ، ويجيء آخر يخطب قال : يكره أن يعارض
المسلم أخاه في الخطبة والبيع •

❖مسألة :

وسألته عن امرأة ملكها رجل ، هل له أن يقع عليها قبل أن ينقدها
شـيئاً ؟

قال : نعم ان كان فرض لها صداقا وان كرهت المرأة أن يقع عليها
حتى ينقدها قال لها ذلك •

❖مسألة :

عن أبي سعيد قال : الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم
في أزواجهم ، فقد وجدنا ما روى عن أبي المؤثر رحمه الله أنه قال :
ما فرض الله عليهم في أزواجهم ؟

قال : تزويج الولي بصداق مسمى ، وقبول الزوج والتزويج ،
ورضا المرأة بالتزويج فهذا ما وجدنا ، وهو كذلك معنا •

وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « كل نكاح
لم يحضره أربعة أو لم يكن بأربعة فهو سفاح : ولي وشاهدان ومتزوج »
أو قال : « والزوج » وكذلك ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه لا يثبت

النكاح على امرأة ولو زوجها وليها الا برضاء منها ، كان أبا أو غيره ،
فقد حكم بذلك صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا ، فهذا شيء صحيح لا شك
معنا فيه ، ولا نعلم فيه اختلافا بين أحد من المسلمين •

❖ مسألة :

قال : وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أحب أن يلقي
الله طاهرا فليتزوج بالحرائر » •

❖ مسألة :

وقيل : لا تتكح المرأة الا بإذن وليها ، وليس لوليها أن ينكحها
إلا برضاها ولا بد في التزويج من أربعة : الزوج والمزوج ، والشاهدان ،
ولا يكون أقل من ثلاثة : الزوج والشاهدان •

❖ مسألة :

وقال الله تبارك وتعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات
ما أحل الله لكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين) •

وذلك أنه قيل : اجتمع عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم منهم : أبو بكر وعمر وابن مسعود في دار عثمان بن مظعون ،
فذكروا القيامة وبكوا ، واتفق رأيهم على أن يكونوا من الزهاد ، وحرموا
على أنفسهم الطيبات من الطعام واللباس والجماع ، وهموا أن يقطعوا
مذاكيرهم ، ويلبسوا المسوح ، ويسيحوا في الأرض •

فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتى منزل عثمان بن مظعون ،
وقد كانوا انتفروا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم ، لامرأة عثمان :
« أحق ما بلغني عن عثمان وأصحابه » فكرهت أن تكذب النبي صلى الله

عليه وسلم ، أو تبدى على زوجها فقالت : إن كان عثمان أخبرك فقد صدق •

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « قولى لزوجك اذا جاءك انى آكل وأشرب وأنام ، وأصلى وأصوم وأفطر وآتى النساء ، فمن رغب سنتى فليس منى » •

فلما جاء أخبرته ، فرجعوا عن الذى كرهه النبي صلى الله عليه وسلم ، ونزلت هذه الآية : (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين) يقول : لا تحرموا حلالا ، ولا تقطعوا المذاكير •

❖ مسألة :

وفى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « قال لى جبريل عليه السلام : ما بينك وبين آدم صلى الله عليه وسلم نكاح لا سفاح فيه » •

وأما الحديث الذى يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أوله سفاح وآخره نكاح » فى المجتمعين على ربيبة ، ثم تزوجها ، فهذا لم يصح ولا يصح ، لقوله : « لا نكاح بعد سفاح » وقد كره بعض العلماء ذلك ، وهو قول أصحابنا ، وبينهم الاجماع عليه •

وفى موضع عن على عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ما ولدنى والد من لدن آدم صلى الله عليه وسلم الى أن صرت الى أبى الذى ولدنى الا بنكاح كتنكاح الاسلام من غير سفاح ، وليس ذلك لأحد الا الى ومن شركنى فى نسبى •

❖ مسألة :

روت عائشة أن النكاح كان في الجاهلية على أربعة أنحاء : فنكاح منها كنكاح الناس اليوم ، يخطب الى الرجل وليته فتصدقها ، ثم ينكحها .

ونكاح آخر : كان الرجل يقول لامرأته اذا طهرت من طمثها : أرسلى الى فلان فاستبضعى منه ، ويعتزلها هو حتى يبين حملها من ذلك الرجل ، ثم يصبها رغبة في نجابة الولد ، وكان هذا نكاح الاستبضاع .

ونكاح آخر : كان يجتمع الرهط دون العشرة يصيبون المرأة كلهم ، فإذا وضعت ومرت ليلالى استحضرتهم وقالت قد عرفتم ما كان منكم ، وقد ولدت وهو ابنك يا فلان تسمى من أحبت منهم باسمه ، وتلق به ولدها .

والنكاح الرابع : أن لا تمنع المرأة ممن جاءها وهن البغايا ، وكن يضعن على أبوابهن الرايات علما ، فمن أرادهن دخل عليهن ، فاذا وضعت دعوا القافة يحكمون على الآباء بشبه الابناء فيلحقونهم بهم ، ويصدقونهم على ذلك ، وبه يقول بعض الناس ومنهم الشافعى .

فلما بعث نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قدم نكاح أهل الجاهلية إلّا نكاح أهل الاسلام اليوم .

❖ مسألة :

في قوله تعالى : (وأنكحوا الايامى منكم) الآية ، فالأيامى كل امرأة لا زوج لها من صغيرة وكبيرة ، بكرًا كانت أو غير بكر ، وذلك في الأحرار ، كذلك الباهلية التى لا زوج لها .

وعن أبى عبيدة : الأيامى من الرجال والنساء الذين لا أزواج لهم ، ويقال رجل أيم ، وامرأة أيمة ، وأيم أيضا وقال :

* فإن تنكحى وإن تتأيمى *

* وإن كنت أقرنى منكم أتأيم (١) *

وقال جميل :

* وإن لم أنلها أيم لم تزوج (٢) *

ومنه قوله تعالى : (وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم)
يعنى من عبيدكم ، وقوله : (وأنكحوا) اطلاق ، وأمر الدلالة يقر يعنى
إن بنى بها وإن لم أنلها لم يتزوج •

ويقول : أمت المرأة تئام أيمة واحدة واحدة •

* مسألة :

ومن لم يكن له مال يتزوج به ، فإن قدر على الصبر عن التزويج ،
ولا يحمل على نفسه دنيا فيه فهو أحب إلينا إذ لا مال له ، وإن لم يصبر
وخاف العنت على تضييع نفسه فليتزوج على شيء يسير ، يرجو أن
يؤديه ، ويجتهد على الوفاء ، ولا يحمل على نفسه دنيا لا يطيقه •

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم نظر الى بنى على وبنات
جعفر فقال : « بنونا لبنتنا وبناتنا لبنيها » •

عن أنس قال : لا يجتمع الزوجان حتى ينادى مناد من السماء أن
فلانا لفالانة •

(١) تمامه فى اللسان :

* يد الدهر ما لم تنكحى أتأيم *

(٢) شطر بيت ضاع أوله •

✽ مسألة :

ومن باب النفل وقلت : ما أفضل : التزويج والالتماس أو العزوبة والصبر ؟

قال : معى أنه اذا خاف العنت على نفسه فالتزويج أفضل • وإن رجا السلامة ، وكان تفرغه عن ذلك أفضل وأقدر على امر آخرته كان ذلك أفضل •

وفي الضياء : أجمعوا أن من لا حاجة له في النكاح ، ولا تدعوه نفسه ، اليه فغير واجب عليه اثباته •

✽ مسألة :

قال أبو سعيد : سمعت أنه لا يجوز للمؤمن أن يقطع نيته عن التزويج ، وعليه الاستغفار من قطع النية في ذلك ، لأنه من السنة •

وفي الضياء : النية للتزويج فريضة ، الدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « تزوجوا فأنى أكاثركم الأمم » وقوله عليه السلام : معاشر الشباب من استطاع الباء فليتزوج » والباء هو الجماع •

وقوله تعالى : (وافعلوا الخير) فمن ترك النية لفعل الخير فهو آثم ويهلك •

ومن كان له زوجة فقد سقط عنه فرض النية بتزوج أربع الا أن يكون قادرا فإذا قدر على مؤنة أربع فينوى أنه يتزوج أربعاً ، وإن كان عاجزا فلا يجوز له أن يعقد النية في تزويج يعصى الله فيه •

قال : وفي الجامع : أن النكاح ليس هو بفرض ، وإنما هو ندب •

❖ مسألة :

قال : والنكاح ؟

قال بعضهم : هو الجماع نفسه ، وقالت فرقة : هو التزويج ،
والتزويج هو عقد النكاح ، وهذا هو القول ، لأن العرب تسمى العقد نكاحا
لأنه يبيح النكاح ، فسمى السبب باسم المسبب •

قال أبو محمد : النكاح اسم يقع على التزويج دون الوطء وبعد
العقد يقع على الجماع •

❖ مسألة :

وقال أبو الحسن : فيما وجدت عنه إن التزويج سنة •

وفي الجامع عنه : أن النكاح ليس بفرض ، وإنما هو ندب •

وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أعظم النساء بركة
أحسنهم وجوها وأرخصهن مهورا » • وقال عليه السلام : « يتزوج الرجل
المرأة لثلاث خصال : المال ، أو جمال ، أو دين ، فعليكم بذات الدين » •

وقال صلى الله عليه وسلم : « تتكح المرأة لأربع خصال : لدينها ،
أو جمالها ، أو مالها ، أو حسنها » • وقال : « من أعطى ثلاثا فقد أعطى
خير الدنيا والآخرة : خدن ناصح ، ولسان ذاك ، وزوجة صالحة » •

وفي موضع آخر قال صلى الله عليه وسلم : « تتكح المرأة لميئتها
ومالها وحسبها » • الميئتم الحسن ، وهو الوشامة ، وامرأة وشيمة •
وقال : « خير ما أوتي العبد في الدنيا الزوجة الصالحة » وقال :
« اطلبوا الغناء بالنكاح » •

وقال : « خير ما أوتى العبد من الدنيا الزوجة الصالحة » .

وقال الأحنف : ثلاث لا أناة بهن عندي : الصلاة إذا حان وقتها
أن أصلها ، وميتى إذا مات أن أواريه ، وابنتى إذا جاء كفؤها أن أزوجه .

وقال صلى الله عليه وسلم : « أعوذ بالله من بوار الأيم » في
التفسير أنه كساده ، يقال : بارت السلعة إذا كسدت ، قال سبحانه
وتعالى : (تجارة لن تبور) معناه لن تكسد ، ولن تهلك . وقال :
(وكنتم قوما بورا) أى هالكين .

ابن عباس : البور الكاسد ، قال الأحنف بن قيس : لأفعمى تحكك
في منزلى أحب الى من أيم رددت عنها كفؤا .

وقيل : قال صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب : « ما فعلت
بناتك ؟ » قال : هن عندي يا رسول الله . قال : « هل حضن » قال :
نعم . قال : « فإنك لا تحبس المرأة منهن عن التزويج الا نقص من أجرك
كل يوم قيراط » .

قال : فخرج عمر مثقلا ، فأخبر بناته بقوله صلى الله عليه وسلم
فقلن له : افعل ما شئت .

وقال صلى الله عليه وسلم لفضيل : « يا فضيل ألك زوجة ؟ » قال :
لا . قال : « ألك جارية ؟ » قال : لا . قال : « يا فضيل أن يكون
للشيطان قرين فأنت قرينه » .

فضل

في خبر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لعكاف بن وداع :
« يا عكاف ألك زوجة ؟ » قال : لا . قال : « ألك جارية ؟ » قال : لا .
قال : « فأنت بخير صحيح مؤسر » قال : نعم . قال : « فأنت إذن من

أخوان الشياطين اما أن تكون من رهبان النصارى فأنت منهم ، واما أن تكون منا فان من سنتنا النكاح ، شراركم عزابكم والمتزوجون أولئك المبرءون من الخناء » • وذكر الحديث •

وقال شداد بن أوس وكان ذهب بصره : زوجوني فان النبي صلى الله عليه وسلم أوصانى أن لا ألقى عزبا • وقال ابن أبى نجيع : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من قدر على النكاح فلم ينكح فليس منا » وقال عليه السلام : « لا ضرورة في الاسلام » والضرورة تارك للنكاح •

وقال صلى الله عليه وسلم : « لا تبتل في الاسلام » معناه لا يتقرب المسلم الى الله بترك التزويج كفعل الرهبان من الكفار ، والرهبانية لزوم الصوامع ، وترك أكل اللحم ، والسياسة ، الخروج الى أطراف البلاد ، والتفرد عن الناس بحيث لا يشهد جمعة ، ولا يحضر جماعة •

والتبتل : ترك الدنيا والنكاح ، والانقطاع في العبادة ، ونهى عن التبتل نهيا شديدا • وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المؤمن زوجته في الدنيا زوجته في الجنة » •

وقال حذيفة لامرأته : ان أردت أن تكوني زوجتي في الجنة ان اجتمعنا فيها فلا تتزوجي بعدى ، فإن المرأة لآخر أزواجها في الدنيا ، فلذلك حرم الله أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوجن بعده •

وقالت أم حبيبة : يا رسول الله المرأة منا تكون لها الزوجان فتدخل الجنة وهي وزوجاها ، لأيهما تكون ؟ قال : « تتخير أحسنهما خلقا كان معها في الدنيا ذهب حسن الخلق بخير الدنيا والآخرة » •

قيل ودخل رجل على جابر ومعه ابنة له فقيل له : يا أبا الشعثاء

هذه أبنتك ؟ قال : نعم • قيل : وانك لتحبها ؟ قال : نعم • ما أقدم يقدم أحب لى من ملك الموت يقدم عليها ، ثم على أمها قيل : وانك لتحب أمها على بنتك ؟ قال : نعم ، لو لم أبق على الدنيا الا يوما واحدا لأحببت أن لا أكون فيه عـزبا •

روى أن رجلا أتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ان امرأة من قومي قد أعجبتنى ميسمها ومالها ، وهى امرأة لا تلد أتزوجها ؟ قال : « لا » فتردد اليه الرجل مرارا حتى كان آخر ذلك قل له : « لا تزوجها لامرأة سوداء تلد أحب الى منها » وطريق هذا طريق الاختيار والمشورة لا أن ذلك محذور ، ألا تراه يقول : « أحب الى منها » ولا تتزاع فى ذلك •

وفى الحديث أنه صلى الله عليه وسلم بعث أم سليم الى امرأة تنظر اليها فقال : « لها شئ عوارضها وانظرى الى عقبها » أراد ذلك رائحتها ، ولتعرف لون جـسـدها •

ويقال : انه اذا اسود عقب المرأة اسود سائر جسدها ، وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « سوداء ودود خير من حسناء عاقر ، وفى موضع آخر : « سوداء ولود خير من حسناء عقيم » السوداء القبيحة ، والعرب تقول من لم تلد فلا ولد •

وقال معاذ : عليكم بالابكار فانهن أكثر حبا وأقل حياء ، أى دهاء • وعن عمر : ما رأيت أعجز من يلتبس الغناء فى غير الباه ، بعد قوله تعالى : « ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله » ، والباه كثرة الشهوة •

وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال لزيد بن حارثة : « تزوجت ؟ » قال : لا • قال : « لا تتزوج شهيرة ولا لهيرة ولا نهيرة ولا هندرة ولا لفوثا » قال : يا رسول الله لا أعرف مما قلت شيئا •

قال : « فأما الشهيرة فالزرقاء البذية ، وأما اللهيرة فالطويلة المهزولة ،
وأما النهرية فالعجوز المدبرة ، وأما الهندرة فالصغيرة الذميمة ، وأما
اللفوت فذات الولد من غيرك » •

وقال شيخ من بنى سليم لابنه : يا بنى اياك والرقوب الغضوب
المقطوب ، فأما الرقوب فهي التي تراقبه أن يموت فتأخذ ماله ، والغضوب
هي الحمقاء كثيرة الغضب ، قليلة الرضا ، والمقطوب هي التي تعبس
وجهها عند الغضب •

وقيل : المرأة ربحانة وليست بقهرمانة ، وكانوا يكرهون الجمال
السارع •

وفي الحديث : حكى أن رجلا شاور حكيما في التزويج ، فقال له :
تزوج واياك والجمال البارع فإنه مرعى ، قال الرجل : وما المرعى ؟ قال :
كما قال الأول شعرا :

ولن تصادف مرعى ممرعا أبدا
الا وجدت به آثار مأكول

وقيل في قوله عليه السلام : « عليكم بذات الدين تربت يداك » •
فمعنى تربت افنتقرت ولصقت بالتراب ، من شدة الفقر ، وهو عليه السلام
لا يدعو على مؤمن ، لكن فيه أجوبة أجودها جوابان :

أحدهما : دعاء لا يراد به الوقوع ، كقولهم قاتله الله ما أشهره ،
وأخزاه الله ما أعلمه •

والثاني : بمعنى الشرط ، أى ان لم تفعل ما أمرك وهو أحسن •

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « خلق الرجل من التراب ،
فهمه في التراب ، وخلقت المرأة من الرجل ، فهمها في الرجل » .

وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أراد أن يلقي الله طاهرا
فليتزوج بالحرائر » والله أعلم ، والرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال : « شرار أحياء أمتي عزابها ، وشرار أموات أمتي عزابها :
والمتروجون أولئك المطهرون المبرءون من الخفاء » .

وعن النبي صلى الله عليه وسلم : « وخير نسائكم الطيبة الطعام
إذا أنفقت أنفقت بمعروف وان أمسكت أمسكت بمعروف تلك عمالة من
أعمال الله لا تخيب ولا تندم » .

وقال : « عليكم بذات الدين والأمانة من النساء فانكحوهن » .
وقال : « أربع من سنن المرسلين : السواك والختان والطيب والنكاح » .

وعن النبي صلى الله عليه وسلم : « معاشر الشباب من استطاع
منكم الباه فليتزوج فانه أغض للطرف وأحصن للفرج فان لم يستطع
فليصم فان الصيام له وجاء » ، والوجاء هو الخصى ، وهو أن العرب
كانت تضرب أنثوى الجمل بالحجارة حتى يذهب الجماع منه .

فدل على أن النكاح ترغيب منه عليه السلام في التزويج والحث
عليه ، والتعفف واحسان الفرغ ، حتى قال عليه السلام : « تزوجوا
فإنني أكاثركم الأمم » وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قل :
« تناكحوا تكثروا » .

❖ مسألة :

النكاح : البضع ، والنكاح : التزويج ، والنكاح : مأخوذ اسمه
من الجماع والله أعلم .

ويقال في الجماع والضم أيضا كناية عن الجماع المباشرة ، والباء والمعاشرة المباشرة ، والعشيان ، واللمس ، كناية عن الجماع ، والبعل والمباغلة النكاح ، وملاعبة الرجل أطله •

❖ مسألة :

ويكره للرجل اذا خطب المرأة أن يتوصف محاسنها ، إلا أن يقول : عينها وأنفها حسن ، وهي ناعمة البدن ، وما سوى ذلك من الصفة مكروه ، وللمذى كره ذلك بعض أصحابنا •

❖ مسألة :

وجائز للرجل أن ينظر الى المرأة ان أراد تزويجها ، وأجمعوا أن ليس له أن ينظر اليها ما بين العنق الى الركبتين •

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اذا أراد أحدكم أن يتزوج المرأة فليُنظر الى وجهها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما » قوله : « يؤدم » يعنى أن يكون بينهما المحبة والاتفاق • من الزيادة المضافة •

سئل عمر رضى الله عنه : ما بال طعام المروس أطيب ريحا من طعامنا ؟ قال : فيه مثقال من ريح الجنة • ودعا لهما إبراهيم الخليل ، ومحمد صلى الله عليهما وقيل : عليكم بالأبكار فانهن أشد ودا ، وقيل حبا •

وروى جابر قال : قال : صلى الله عليه وسلم : « اذا خطب أحدكم المرأة ان استطاع أن ينظر الى ما يدعوه الى نكاحها فليفعل » فخطبت جارية وكنت أختالها حتى رأيت منها ما دعانى الى نكاحها فتزوجتها •

باب

رد الولي لمن طلب تزويج حرمة

قلت له : فان طلب الى رجل تزويج حرمة فلم يزوجهما ما تكون منزلته اذا كانت له ولاية ؟

قال : ان شاء وليه أنزله على حسن الميعاد ، وان شاء سألته عن ذلك فلم تكن له حجة فهو ظالم .

قلت له : فان فعل ثم أراد التوبة ما توبته من ذلك ؟

قال : يتوب ويرجع ، يقول لها : انه يفعل لها ما منعها .

قلت له : وليس عليه أن يقول ذلك للطالب ؟

قال : لا .

قلت له : فهل له أن يرد الطالب اذا لم يقبل له ما يريد من الصداق اذا رضيت المرأة بدون ذلك ؟

قال : ليس له هو في ذلك حق ، وانما الحق لها هي ، وليس له في ذلك حجة .

قال غيره :

أرجو أنه حتى يكون الطالب كفؤا وتطلب ذلك المرأة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مكتوب في التوراة قال : من بلغت له ابنة اثنتى عشرة سنة فلم يزوجهما فركبت اثما ، فإثم ذلك عليه ، وقال صلى الله عليه وسلم : « من أنفق درهما على تزويج ابنته أو ابنه أعطاه الله اثني عشر ألف مدينة في الجنة وكتب له بكل دائق ينفق حجة وعمرة » .

باب

في رد الولي الطالب من يريد تزويج حرمة

وعن رجلين جرت بينهما خصومة ، فطلب أحدهما الى الآخر تزويج أخته ، فكره وقال : لا أدخل على نفسي من يؤذيني ، فقد سمعنا أن للولي أن لا يمنع رجلا ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومن جامع أبي جابر وقال : من قال للولي أن لا يرد أحدا وأحب الى اذا طلبت المرأة التزويج بكفؤها أن يؤخذ وليها بتزويجها ، والا زوجها الولي من بعده •

قال أبو الحواري : لا يرد أحدا ، واذا طلبها كفؤها زوجها •

وعن أبي الحسن رحمه الله : اذا طلبت المرأة كفؤها فلا يرد ذلك الولي ، وهو مأخوذ بتزويجها اذا طلبت هي ذلك ، وليس له رده ، معناه اذا رغبت المرأة في تزويج غير كفئها ، واختارته لنفسها ، وأبى ذلك الولي فلا يلزمه تزويجها •

وان اتفقت هي وكفؤها على التزويج ، فلا يجوز للولي فسخ ذلك النكاح •

باب

فيمن يجوز أن يعقد النكاح

وعن امرأة خطبها وليها ، أيولى غيره أو يتولى هو ذلك ؟
قال : أى ذلك فعل فلا بأس ، وليكثر من البينة •

❖ مسألة :

وقال جابر بن زيد : كل تزويج خولف فيه السنة والكتاب فالفرقة
ثم لا اجتماع •

❖ مسألة :

وسئل أبو عبيدة عن امرأة مسلمة أتزوج باذن وليها وهو مشرك ؟
قال : لا وليس هو لها بولى ، ولا كرامة له ، ولكن يجعل وليها رجل
من المسلمين فيزوجها •

❖ مسألة :

وعن رجل أنكح رجلا حرا بأمة قوم آخرين ؟
قال : أكره له ذلك •

❖ مسألة :

هاشم : هل يزوج الرجل نفسه من امرأة وهو وليها ؟
قال : ليوكل غيره فيزوجه ، لأنه لا بد من خمسة : الولي ، والزوج ،
والشاهدين ، والمرأة •

فإن فعل فزوج نفسه من امرأة وهو وليها ؟

قال : فإن فعل ذلك كرهوا نقضه ، وهو أمر ضعيف •

❖ مسألة :

وقال الوضاح بن عقبة : ان المرأة لا تعقد النكاح ، وتولى أمر أمتها
من يزوجه •

❖ مسألة :

وقال عمر بن محمد بن موسى : سألت زياد بن الوضاح عن المرأة
إذا زوجت نفسها ؟

قال : لا يجوز •

❖ مسألة :

وقال محمد بن محبوب : ان زوجت امرأة أختها ، وجاز الزوج ، لم
أتقدم على فسخ النكاح ، فأما إذا لم يدخل بها ، فان النكاح باطل ،
وجدد الولي •

❖ مسألة :

في امرأة زوجت نفسها بشهادة الشهود ، ثم ان الرجل طلقها قبل
أن يبلغ وليها النكاح أيضيه أو ينقضه ؟

قال : إن كانت اشترطت رضا وليها فهي خليقة أن تدركه بالمهر ،
ولا مهر لها إن لم تكن اشترطت رضا وليها إذا طلقها ولم يدخل بها •

❖ مسألة :

قلت لأبى عبد الله بن محمد محبوب : هل يجوز تزويج الأعمى اذا
زوج امرأة وهو وليها ؟

قال : أحب أن يوكل من يزوجها ، فإن زوجها هو ولم يوكل لم
أنقض نكاحه •

قلت : فيجوز أن يتزوج هو ولا يوكل ما من يتزوج عليه ؟
قال : نعم •

❖ مسألة :

من الزيادة : سئل عن الأعمى مكفوف البصر ، هل له أن يتزوج أو
يزوج أو يخاصم فيحكم عليه ؟

قال : يتزوج ويزوج ، وأما ما كان من الذى يخاصم فيه الذى
لا يبصره فلا يحكم عليه فيه ، وقيل يوكل من يتزوج له •

❖ مسألة :

وعن محمد بن الأزهر ، عن سليمان بن الحكم ، فى امرأة زوجت
أمتها من رجل ؟

فقال : ان دخل بها جاز ، وان لم يدخل بها أمرت السيدة رجلا
وجددلها التزويج •

وقال الموضح : اذا أشهدت له فقد جاز النكاح •

❖ مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : وقال بعض الفقهاء : ان المرأة لا تعتقد النكاح لنفسها ولا لأمتها ولا لبناتها ولا غير ذلك ، اذا كانت هي الوصية في ذلك ، وتولى ذلك رجلا •

وقال بعض الفقهاء : ان زوجت لم أقو على الفراق ، وكذلك أحب الى اذا زوجت هي نفسها أو ابنتها أو المرأة التي هي الوصية في تزويجها أن لا ينتقض ذلك ، فان أمرت لذلك رجلا فهو أحب الى •

قال أبو الحواري : اذا زوجت هي نفسها من غير وكالة وليها ، فرق بينهما ، فان وكلها وليها زوجت نفسها جاز ذلك •

❖ مسألة :

ويروى عن عائشة أنها كانت تخطب اذا أرادت تزويج بنات أخيها ، لأنها كانت وكيلة في ذلك ، فاذا فرغت من الخطبة قالت للرجل : أنكح فان النساء لا ينكحن •

وكذلك المرأة اذا أوصى اليها جاز لها أن توكل من تزوج ، وأما اذا وكلت في النكاح فليس لها أن توكل ، وتفعل هي ، والله أعلم •

❖ مسألة :

واذا جعل الرجل زوجته وصيته أو الى أحد من النساء في تزويج بناته ؟

لم يكن لهن أن يلين التزويج بأنفسهن ، ولكن يأمرن من الرجال من يزوج بنات الرجل جعلها وصية في تزويجهن ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا ينكح المرأة المرأة ولا المرأة نفسها » •

❖ مسألة :

الزهرى : أن عمر جعل أمر بناته الى حفصة ، وكانت اذا أرادت أن تزوج بعضهن أمرت عبد الله بن عمر بن الخطاب ، فيكون هو الذى يزوج

❖ مسألة :

لأبى على ، عن الحسن بن أحمد : وما يقول فى الصبى اذا عقد التزويج بين البالغ أيبثت تزويجه أم لا يثبت ؟

قال : اذا أحسن التزويج فتزويجه ثابت ، والله أعلم •

❖ مسألة :

سألت أبا سعيد عن الأئلف اذا زوج امرأة يلى تزويجها ، هل يتم التزويج دخل الزوج أو لم يدخل ؟

قال : فالذى معى أنه ان لم يدخل بها حتى رفعوا ذلك الى المسلمين ، أو علم ذلك أنهم يؤمروا أن يزوجه غيره من أوليائها أو المسلمين ، وان دخل بها فمعى أنه لا يفرق بينها ، وعندى جائز على ما قيل •

باب

في خطبة النكاح

الخطبة مصدر الخطب ، والخطبة مصدر الخاطب ، أخطب المرأة
خطبة •

واذا أردت أن تعقد نكاحا بين رجل وامرأة فقل :

الحمد لله شكرا لنعمته ، وسبحان الله خضوعا لعظمته ، ولا اله
الا الله اقرارا بربوبيته ، وتصديقا بوحدانيته ، وصلى الله على نبيه
محمد عند فاتحة القول وخاتمته ، بعد أمر لم يأذن الله به ، وقرب أمرا
دون الله به ، وكان من مشيئة الله على أن أحل النكاح ، وحرّم السفاح ،
وأمر بالاصلاح ، فقال في محكم كتابه ، الناطق على لسان نبيه الصادق :
(وهو الذي خلق من الماء بشرا) الآية فلا مقدم بشيء ان أرادنا خيره ،
ولا مؤخر لشيء ان أراد تقديمه ، فكان من قضائه السابق أن فلانا ذكر
فلانة •

خطبة أخرى

وأقل خطبة تصح بها الجمعة ، وتتعدد بها صلاة العيدين ، ويتم بها
النكاح هي :

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان الا على
الظالمين ، وصلى الله على محمد خاتم النبيين ، واغفر لنا ولجميع المسلمين •

خطبة أخرى

الحمد لله شكرا لأنعمه وأياديه ، ولا اله الا الله شهادة تبلغه وترضيه
وصلى الله على محمد ترفله وتحظيه •

خطبة أخرى

الحمد لله الذى لا تدركه الأبصار ، ولا تحيط به الأقطار ،
ولا تحجبه الستار ، ولا تقدره الأفكار ، وهو الله الواحد القهار ،
العدل فى قضائه ، الجواد بعبائه ، وأشهد أن لا اله الا الله وحده
لا شريك له ، شهادة مخلص له بوحدانيته ، مقرر بربوبيته ، وأشهد أن
محمدًا عبده ورسوله ، أرسله بالحق بشيراً ونذيراً ، وداعياً الى الله باذنه
وسراجاً منيراً ، فبلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، ونصح لأمة ، وجاهد فى
سبيل ربه حتى أتاه اليقين ، صلى الله عليه وسلم تسليماً •

فصل

فى تزويج النبى صلى الله عليه وسلم خديجة

قيل خطب أبو طالب بن عبد المطلب لرسول الله صلى الله عليه
وسلم ، خديجة رضى الله عنها ، فقالت :

الحمد لله الذى جعلنا من ذرية ابراهيم ، وزرع اسماعيل صلوات
الله عليهما ، وجعل لنا بلداً آمناً حراماً ، وبيتاً محجوجاً ، وجعلنا الحكام
على الناس ، ثم ان محمد بن عبد الله ابن أخى ، من لا يوازن به فتى
من قريش الا رجح براً وفضلاً ، وكرماً وعقلاً ، ومجداً ونبلًا ، وان كان
فى المال الأقل ، فإنما المال ظل زائل ، وعارية مسترجعة ، وله فى خديجة
بنت خويلد رغبة ، ولها فيه مثل ذلك ، وما أحببتكم من الصداق فعلى •
فهذه الخطبة من أفضل خطب الجاهلية •

خطبة أخرى

الحمد لله الكبير المتعال ، ذى النعم المتظاهرة والأفضال ، ومبتدع
الخلق بلا مثال ، وأشهد أن لا اله الا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد
أن محمدًا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وسلم •

خطبة أخرى

الحمد لله الذي جعل من أفضل عبادته الاقرار بالتعجز عن كنهه ما
يجب من حمده ، وصلى الله على نبيه محمد وسلم •

وروى عنه عليه السلام أنه قال : « كل خطبة ليس فيها شهادة
فهى كاليدم الجذماء » ، وزوى عن ابن عمر أنه عقد نكاحا فما زاد على أن
قال : أنكحك على أن تمسك بمعروف ، أو تسريح بإحسان •

خطبة أخرى

الحمد لله الذى لا يبلغ الواصفون جميع صفته ، ولا يحيطون
بقدرته وعظمته ، ذى الملك والملكوت ، والعز والجبروت ، وصلى الله
على محمد النبى وسلم •

خطبة أخرى

الحمد لله الذى لا تحويه لطائف الأوهام والتفكير ، ولا يحيط به
حد ولا تقدير ، وهو بالقدم على غير غاية ، متوحد بالدوام الى غير أمد ،
منفرد لم يشركه أحد ، فى انشاء خليقته ، ولا احتاج الى معين فى تقدير
ربوبيته ، فجميع ما خلق عليه شهيد بأنه لا مثل له ولا ند ، فسبحان الذى
بيده ملكوت كل شيء ، واليه يرجع الأمر كله ، وصلى الله على عبده
ونبيه محمد وسلم •

خطبة أخرى

قال خطب على بن أبى طالب فاطمة فقال :

الحمد لله شكرا لأنعمه وأياديه ، وأشهد أن لا اله الا الله شهادة
تبلغه وترضيه ، وأشهد أن محمدا صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله ،
(م ٣ - المصنف ٢٢)

شهادة تنفعه وتحظيه ، واجتماعنا مما قدر الله وأذن فيه ، والنكاح مما أمر به ورضيه ، وهذا محمد صلى الله عليه وسلم قد زوجني ابنته فاطمة على أربعمائة درهم ، وقد رضيت فأسألوه واشهدوا .

✽ مسألة :

كان الرجل في الجاهلية يأتي الحى خاطبا ، فيقدم في ناديهم فيقول : أخطبت ، أى جئت خاطبا ، فيقولان له : انكح ، أى قد أنكحك .

وكانت امرأة في الجاهلية تسمى أم خارجة بنت مقلد ، كان الخاطب يأتيها فيقول لها : خطب فنقول : نكح ، فذهب مثلا : أسرع من نكاح أم خارجة .

روى عنه عليه السلام أنه قال : « كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء » ، روى عن ابن عمر أنه عقد نكاحا فما زاد على أن قال : أنكحك على تمسك بمعروف أو تسريح بإحسان .

باب

في شرط التزويج

هذا ما تزوج عليه فلان بن فلان ، فلانة بنت فلانة ، زوجته اياها وليها ، فلان بن فلان ، على حكم كتاب الله المنزل أتزوجها ، وسنة نبية محمد صلى الله عليه وسلم ، وعلى حسن العشرة لها ، وجميل الصحبة عندها ، والقيام بحقها ، والخروج اليها من المفترض عليه لها ، وعلى أن عليه لها من الصداق كذا وكذا دينارا أو درهما ، أو نخلا أو ابلا أو غنما أو بقرا أو عبيدا ، ويذكر أصناف هذه الأجناس بالصفات المعروفة التي يعلم بها الواصفون ، ويمكن الحاكم أن يحكم بها •

وان كان فيه عاجل وآجل كتب العاجل من ذلك كذا وكذا ، والآجل منه ما بقى وهذا كذا وكذا ، ثم يكتب جميع هذه الدراهم وما وقع عليه عقدة النكاح ديناً ثابتاً ، وحققا واجبا لازما ، لا براءة لفلان بن فلان من هذا الحق المذكور ، في هذا الكتاب ولا من شيء منه يحدث موت ولا غيره الا بأداء ذلك الحق الى زوجته فلانة بنت فلان ، أو الى من يقوم في ذلك مقامها وبحقها في حياتها وبعد وفاتها ، من قام بهذا الكتاب بأمر حق يستحق القيام به ، فاليه اقتضاء ما فيه وقبضه •

شهد على اقراره فلان بن فلان ، والشهادة على نفسه الى آخر الكتاب •

ثم يكتب : شهد الله وكفى بالله شهيدا •

❁ مسألة :

أشهدنا محمد بن حكيم على نفسه في صحة من عقله وبدنه ، وجواز أمره وفعله ، أنه قد تزوج أم هاشم بنت ابراهيم بن مكرم ، على سنة

الله وسنة رسوله ، وعلى امسك بمعروف أو تسريح باحسان ، وعلى
صداق عاجل وآجل ، فالعاجل من ذلك ثلاثمائة درهم لها ، والآجل
ثلاثون نخلة بأرضها وشربها صداقاً لها عليه في نفسه وماله ، ومحياها
ومماته ، براءة له منه ، ولا من شيء منه ، حتى يؤديه اليها بجميع حقوقه ،
أو الى من يقوم بأمرها لمطالبته اياه لها ، على ما يراه المسلمون في
أحكامهم وسنتهم ، ويتفقون عليه دراهم ، وعلى هذا الصداق المسمى في
هذا الكتاب تزوج محمد بن حكيم أم هاشم ابنة ابراهيم بن مكرم ، وبه
استحل وطأها ، وبه ثبتت عقدة النكاح بينهما على ما زوجه وليها يوم
زوجه ، على حكم كتاب الله وسنة محمد صلى الله عليه وسلم .

وكانت هذه الشهادة من محمد بن حكيم لزوجه أم هاشم بنت
ابراهيم ، من بعد أن قرأ هذا الكتاب ففهمه ، وأقر بفهمه ،
وبمعرفة جميع ما فيه ، وأثبته على نفسه محمد بن حكيم ،
وذلك في يوم الخميس لعشرين يوماً خلت من شهر المحرم سنة
سبع عشرة وثلاثمائة سنة ، ولا اله الا الله وحده لا شريك له ، شهد
الله بما في هذا الكتاب ، والله كفى به شهيدا ، وشهد محمد بن روح بن
عربي ، وكتب بيده ، وشهد محمد بن عبد الله بن خزاعة ، وكتب محمد
ابن فضل السعالي ، وشهد محمد بن سعيد الحباب السمدى ، وشهد على
ابن موسى بن وارث ، وشهد محمد بن اليمان ، وشهد مؤرق بن حكيم ،
وشهد ابراهيم بن أحمد ، وكتب بخطه .

✽ مسألة :

وصك التزويج يسلم الى ولي المرأة هو أولى من الزواج ، وليس
في تعارف الناس من كتب على نفسه لانسان يكون الكتاب عنده ، ونفس
الزوج قد طابت بالقرطاس أن يكون عنده ، يقال للصك قط ، وللصحيفة
قط ، وللكتاب قط .

قال الله تعالى : (قالوا ربنا عجل لنا قطنا) القط الكتاب .

❖ مسألة :

من الزيادة المضافة :

سألت أبا عبد الله محمد بن إبراهيم عن الكاتب إذا أراد أن يكتب
شرطا في تزويج : أشهدنا فلان بن فلان أنه تزوج بفلانة ، أو يكتب أنه
تزوج بفلانة ؟

قال : كل ذلك ثابت ، والأول أحب إلى هذا المعنى لفظه .

باب

في لفظ عقد التزويج وما يثبت به عقد النكاح

والتزويج ، وعقد كل شيء : ايقاعه وإيجابه ، سألت أبا المؤثر عن رجل زوج رجلا بامرأة فقال : اشهدوا أني قد أملكك فلانا بفلانة ، على صداق كذا وكذا ، أو قال : أنكحت ، أو قال : أخطبت ؟

فأما قوله : أنكحت وأملكك فثابت •

وأما قوله : أخطبت ، فان كان جاز بها لم أفرق بينهما ، وان لم يكن جاز بها فأحب الى أن يجدد النكاح •

❖ مسألة :

ولا نعلم أحدا من أهل العلم أفسد نكاحا ترك العاقد الخطبة عنده •

❖ مسألة :

ورجل وهب ابنته لرجل ، وأشهد على ذلك ، فتوفيت الجارية قبل أن يبنى بها ، ولم يسم لها صداقا ؟

فقال : يرثها ولا صداق لها ، وان مات ورثته ، ولا صداق لها إلا أن يسمى أو بين بها ، فيجب لها مثل مهر نسائها •

وأناس يقولون : يجب لها المهر على كل حال •

❖ مسألة :

وعن امرأة وهبت نفسها لرجل ، وأشهد على ذلك ؟

قال : ان دخل بها وجب لها عليه صداق مثل نسائها ، الا أن يرضوا منه بدون ذلك •

قال أبو عبد الله : انه لا يجوز الا بنكاح باذن وليها .

❖ مسألة :

وفي الضياء : ورجل وهب ابنته أو ابنة عمه أو من يلي نكاحه لرجل
فقبل الرجل المرأة ودخل بها ؟

فليس هذا بنكاح ، ولو أشهد الشهود على الهبة ، والفروج لا توهب
ويفرق بينهما ، وتحرم ولا تحل له أبدا ، ولها كصداق نسائها اذ قد
دخل بها .

❖ مسألة :

قال محمد بن علي ، قال موسى بن علي : في رجل أنكح رجلا بامرأة
فلم يحسن تزويجه ، فقال : اشهدوا أن فلانا قد أدى الى فلانة كذا
وكذا ، وعلى ظهره كذا وكذا ، وقد أعطيناها فلانة ، وقد وهبنا له فلانة ،
اسم المرأة ؟

فقال ؟ : هو جائز ، وان قال قد أجزناه على فلانة فهو كذب ، وفي
نفسى من ذلك .

❖ مسألة :

فاذا كان الرجل يعرف بلقب باسم شاهر غير اسمه الأصلي ،
فتزوج وذكر الاسم المعروف به ؟

فاذا كان يعرف بهذا الاسم ثبت التزويج ، وكذلك اذا كان أخوان
يتواطأ اسمائهما ، فقال المزوج : قد زوجت فلان بن فلان وأشار الى
المزوج ؟

ثبت ذلك ، وقيل : إن قال : أعطيت فلانا يعنى الخاطب عصمة ابنتي
على النكاح ، فقال الرجل : قد قبلت أنه نكاح جائز اذ جاز بها فلها صداق
نسائها ، وإن طلق وقع ، والله أعلم •

❖ مسألة : ما حكم من تزوج امرأة باسم غيرها ، والمعنى لها غلط منهم يثبت
أم لا ؟

من مشورة امرأة زوجت باسم غيرها ، والمعنى لها غلط منهم يثبت
أم لا ؟
قال : إن دخل لم يفسد ، وإن لم يدخل التزويج ، والله أعلم •
وإن تعمدا باسم غيرها الزوج ، ودخل بها الزوج على ظنه أنها
زوجته ما يلزمه وما يلزمه من زوجته إذا غره ؟

قال : يفسد التزويج ، وإذا دخل لزمه الصداق ، وترجع على من
غره ، والله أعلم •

❖ مسألة : ما حكم من تزوج امرأة باسم غيرها ، والمعنى لها غلط منهم يثبت
أم لا ؟

ومن زوج أخته فقال : أشهدوا أنى قد وهبتها له ؟
قال موسى : لم يرد ذلك نكاحا وقال : إنما الهبة للنبي صلى الله
عليه وسلم •

قال : ويوجد في الكتب أن من وهب فذلك نكاح ، ولا بد من صداق •
وإن قال قد دفعتها إليه ، وجعلتها له ؟
فلم أره يوجب النكاح في هذا •

❖ مسألة : ما حكم من تزوج امرأة باسم غيرها ، والمعنى لها غلط منهم يثبت
أم لا ؟

وأذا كان لامرأة اسم معروف مع أهلها يسمونها بينهم ، ولها اسم
آخر معروفة به ، فتزوجت باسمها الذي لها سرا بين أهلها ؟

فالمعنى أن يقع الفقد على المعقود عليه التزويج ، فان كانت تعرف بذلك الاسم مع اسمها تدعى به وتجب جاز ذلك •

❖ مسألة :

زيادة من الضياء :

ومن كان له ابنتان يسميان فاطمة ، فأتى اليه رجلان يطلبان اليه التزويج ، فقال : اشهدوا أنى قد زوجت فلانا بفاطمة ابنتى ، وكذلك قال للآخر ، ولم يقل زوجت فلانا ابنتى الصغيرة ، وفلانا ابنتى الكبيرة •
فلما كان عند الجواز قال الأول : أنا تزوجت الكبيرة ، وقال الآخر أنا تزوجت الكبيرة ؟

فالقول فى ذلك أنه اذا لم يصح ذلك ولم يتبين ، واختلفوا فى التزويج أن يطلقا المرأتين لأجل الشبهة ، ثم يتزوج كل واحد منهم بما طلبا ، واتفقا ويتزوج كل واحد بامرأته التى كان زوجه بها •

❖ مسألة :

والذى عرفنا أن يقول الولي اشهدوا أنى قد زوجت فلانا بفلانة على كذا ، فإذا قبل فكونوا عليه من الشاهدين •

ويقول المتزوج : انى قد قبلتها زوجة على هذا •

ويقول الزوج بعد فراغه للزوج : قد قبلتها زوجة لك على هذا الصداق ، فإذا قال : نعم ، أو قال : قبلت فقد ثبت عليه ، والله أعلم •

❖ مسألة :

وإذا استنفهمه ليشهد الجماعة عليه ، فليس له أن يشهد عليه حتى يستنفهمه لنفسه •

❖ مسألة :

وسئل جابر عن رجل قال وهو لاعب : يا فلان قد أنكحت فلانة ، امرأة يملك أمرها ونكاحها ، ويقول الرجل : قد قبلت ؟

قال : قد جاز عليها ان كانا لاعبين أو رجل طلق لاعبا جائزة قال : كان أبو الدرداء يقول : ثلاث من اللعب ، من تكلم بشيء منهن جاز عليه : العتق والطلاق والنكاح •

❖ مسألة :

وعن رجل أتى قوما فقال : أيكم أزوجه ابنتي ؟ قال : رجل أنكحنيها قال : نعم • قال : أنكحتكها ، ثم ندم من ساعته • فقال لا ولا كرامة ؟

فقال : هي امرأته •

قال أبو عبد الله : نعم اذا قال هذا في محضر من شاهدين •

❖ مسألة :

وعن هاشم ، وعن رجل له خمس بنات ، فزوج واحدة منهن رجلا فسمها ، ونسى الشهود اسمها ، ثم توفي الرجل ؟

قال : لا يأخذن الصداق ، والميراث بينهما اذا قالت كل واحدة منهن

أنا هي ، وان لم يكن سمي عند التزويج الا احدي بناتي فذلك ليس
ببـيـز—ج •

❖ مسألة :

وعن رجل قال لرجل : زوجني ابنتك ، وهما في مجلس عرض ،
فقال : نعم قد زوجتك ، فسكتا على ذلك حتى قاما من مجلسهما ذلك ،
أيجب نكاحا ؟

قال : لا حتى يقرأ أو يشهدا بعد ذلك وبلغنا أن كل نكاح لم يحضره
أربعة : ولي وخطب وشاهدان ، فهو باطل مردود وسفيه من صنعه •

❖ مسألة :

وقول المزوج قد أخطبت يثبت فلان التزويج ، لقول الله : (ولا
جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء) وكذلك قوله : قد
أملكتم تزويج ، قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم :
(الا ما ملكت يمينك) •

وكذلك قوله : قد أنكحتك ثبت التزويج ، قال الله تعالى : (اذا
انكحتم المؤمنات) •

وكذلك قوله : قد زوجت يثبت النكاح ، قال الله تعالى : (أمسك
عليك زوجك) ، وقال جل ثناؤه : (تبتغي مرضاة أزواجك) قال : (ويذرون
أزواجا) وقد جاءت الأدلة بهذه الألفاظ كلها بثبوت ذلك •

❖ مسألة :

ومن جواب القاضي معمر بن أبي المعاولي بن موسى نجاد ، والذي

له ابنتان اسمهما واحد ، زوج أحدهما برجل وجاز بها ، ثم رجع يطلب الأخرى ، وأنه لم يتزوج هذه التي جاز بها ؟

فالذى يوجد في بعض الآثار أن عليه الصداق للتي قد جاز بها ، ويجبر على طلاقها ، ويجبر أيضا على طلاق الأخرى ، ولا شيء لهما ، والله أعلم .

✽ مسألة :

وقال أبو الحواري : من أراد أن يزوج يقول :

قد زوجت فلان بن فلان بفلانة بنت فلان ، لقول الله : (وزوجناهم بحور عين) فقد قيل يكون هكذا التزويج .

وان بدا باسم المرأة قبل اسم الرجل فذلك جائز .

وكذلك عن أبي عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله وإن قل : قد زوجت فلانة بنت فلان ، من فلان بن فلان ، أو قال : قد زوجت فلانا من فلانة ، وكله جائز ، والذي يؤمر به قد زوجت فلان بن فلان بفلانة بنت فلان .

✽ مسألة :

كان أبو محمد إذا زوج المرأة التي لا يعرفها ولا يعرف وليها يقول للولي : قد زوجت فلان بن فلان هذا ، بفلانة بنت فلان على صداق ، ويقول الولي : نعم ، ثم يقول للمزوج : قد قبلت ، أو يقول له : قد قبلت نعم .

فإذا قال : نعم أو قال : إنه قد قبل ، قال : أشهد عليك ، وشهد عليك من حضر أن عليك هذا الصداق .

✽ مسألة :

وإذا قال ولي المرأة المزوج للشاهدين : أشهدوا أنني قد زوجت فلان ابن فلان ، بفلانة بنت فلان ، على صداق كيت وكيت ، قال : الزوج نعم ، لم يكن زوجا بهذا ، لأن قوله نعم ليس بقبول ، لأن المزوج إذا قال : أشهدوا ، فقال الزوج : نعم حتى يقول نعم قد قبلتها زوجة لى بهذا الصداق ، أو يقول نعم قبلتها ، أو يقول نعم قد تزوجتها •

✽ مسألة :

وجائز أن يزوج الولي رجلا بأربع نساء أو أقل في عقد واحد بلفظ واحد ، وكذلك القبول •

وان قال الزوج قو قبلت فلانة ، وفلانة ، وأمسك عن فلانة وفلانة صح النكاح فيهما •

وان قال : قد قبلت نكاح فلانة وفلانة ، لم يزوجه بها صح النكاح في الاولى وبطل في الثانية ، وكان لغوا •

✽ مسألة :

ومن تزوج أربعاً في عدة واحدة ، وجب أن يكون لكل واحدة صداق مسمى ، وان اختلف فان ذلك لجماعتهم صداقا واحدا صح النكاح ، وكان في الصلاة قولان :

أحدهما باطل ، ولكل واحدة مهر مثلها •

والثاني جوازه ، ويقسم على قدر مهر أمثالهن •

وان عقد على خمس بعقد واحد بطل الكل •

✽ مسألة :

يختلف في نكاح الحرة والأمة بعقد واحد : فمن يجيز تزويج الأمة على الحرة يجيز ذلك ، وفي أكثر القول لا يجيزه والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن قال : اشهدوا أنى قد زوجت هذا الرجل بهذه المرأة ، ولم يذكر اسم الرجل ولا اسم المرأة عند العقد ، فإن كانا حاضرين يراها ، وأشار إليهما بيده مع العقد لم يفرق بينهما •

✽ مسألة :

عن داود وأبى عبيدة القاسم بن سلام : أن الخطبة أمام عقد النكاح واجبة ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « كل أمر يتقدم فيه باسم الحمد لله فهو أبثر » ، وقد روى أن ابن عمر زوج مولى له فلم يزد على قوله قد زوجتكها على ما أمر الله من أمسك بمعروف أو تسريح باحسان •

وقد قال عليه السلام : « قد زوجتكها على ما معك من القرآن » ولم يخطب وقال : « كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح » ولم يذكر الخطبة •

✽ مسألة :

وفي الحديث : كان الرجل في الجاهلية يأتي الحى خاطباً فيقول في نأديهم : خطب أو جئت خاطباً ، فيقولون : نكح أى أنكحناك ، وكان هذا بينهم جائزاً •

✽ مسألة :

ومن جواب أبى سعيد رحمه الله الى رمشقى بن راشد : ورجل أراد أن يزوج رجلا فقال المزوج للمتزوج : قد زوجت فلانة بنت فلان على كذا وكذا درهمًا .

قال المتزوج : نعم ودخل بالمرأة على هذا قلت : ما يكون هذا التزويج ؟

فان كان دخل بها على هذا التزويج أن هذا اقرار من التزويج ، وتسليم من المزوج ، وقصد منه الى التزويج فلا يفرق بينهما •

وقلت : وكذلك ان أمر الولي رجلا يزوج حرمة ، فتكلم ذلك الرجل المأمور ، فقال للولي : أنت زوجت فلانا هذا بفلانة على كذا وكذا فقال : نعم ، ثم التفت الى المتزوج فقال له : أنت قد رضيت فلانة زوجة لك على كذا وكذا ، وعلى هذا الحق قال : نعم ، فإذا قصد الى التزويج على هذا ودخل الزوج لم يفرق بينهما ، وان لم يكن الزوج دخل بها أمرنا بتجديد التزويج على وجهه •

✽ مسألة :

وذكرت في رجل يعقد التزويج ، فاذا وصل الى موضع العقد فقال اشهدوا أنى قد زوجت فلانا بن فلان ، وسهى عن اسم المرأة ، فسكت سكتة حتى ذكر اسمها ، ثم يتم عليها العقد ؟

فمعى أنه لا يفسد السكوت في حال الكلام في النكاح ، لمعى التفهم بمعنى منه من اسم أو غيره في طلب ذكره . مالم يكن السكوت تركا للكلام والله أعلم •

✽ مسألة :

والذى يتزوج على انسان يجب أن تكون الشهرة من المشهد أنى قد زوجت فلان بن فلان ، بفلانة ابنة فلان ، على صداق كذا وكذا ، والمتزوج له فلان بن فلان ، فان ضمن بالصداق فاشهدوا بذلك .

✽ مسألة :

الشيخ أبو محمد ، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم : « ثلاث جدهن جد ، وهزلهن جد : الطلاق والنكاح والعتاق » .

قال أبو عبد الله : الطلاق والنكاح يمضى على جده ولعبه .

✽ مسألة :

وقيل : كان الرجل فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : قد طلقت امرأتى ، ثم يقول : قد كنت لاعبا ، ويقول : قد أعتقت مملوكى ، ثم يقول : كنت لاعبا ، ويقول : قد زوجت ابنتى ، ثم يقول : كنت لاعبا قال : فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « ثلاث من قالهن لاعبا أو غير لاعب فهو جائز عليه : العتاق والطلاق والنكاح » قال : وأنزل الله فى ذلك : (ولا تتخذوا آيات الله هزوا) .

✽ مسألة :

ومن كان فى خطبة النكاح حتى بلغ حيث يقول : قد زوجت فلان ابن فلان بفلانة ، سكنت سكته ولم يتكلم بكلمة ، ثم قال : بفلانة ابنة فلان .

فالسكوت يختلف فيه : فإن سكنت يتنسم ، ثم أتم الكلام لا يضره ذلك ، وإن كان لغير ذلك ، ثم أتم بعد أن سكنت لم يثبت إلا أن يقول

بعد السكوت اشهدوا أنى قد زوجت فلان بن فلان ، بفلانة ابنة فلان
على كذا وكذا •

وأما إذا قال بعد أن انقطع الكلام لم يتم النكاح ، وإن تكلم
بعد الخطبة لمعنى غير النكاح ، ثم قال : قد زوجت فلان بن فلان ،
بفلانة ابنة فلان لم يضره كلامه ولا سكوته •

❖ مسألة :

وإذا قال : قد زوجت فلانا ، ثم تكلم بغير ذلك ، ثم قال بفلانة
ابنة فلان ، لم ينتفع بذلك التزويج ، وإن سكت لبيان اسم الزوج
أو الزوجة فعرف ، ثم مضى على الكلام في عقد التزويج لم يضره ذلك
والله أعلم •

❖ مسألة :

عن أبى إبراهيم محمد بن سعيد بن أبى بكر فيما أحسب قلت :
فما تقول في المرأة إذا أمرت رجلا يزوجه بالسركيف يقول ؟

قال : يقول : اشهدوا أنى قد زوجت نفسى بفلانة ابنة فلان •

قال : وأصلح من ذلك أن يأمر من يزوجه بها ، قال وهذه مسائل
مستورة شدد فيها الفقهاء •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل قال : قد زوجت فلان بن فلان ولم يذكر صداقا ،
هل يثبت النكاح ؟

قال : معى ان النكاح يثبت ان تتأما على صداق معروف ، فاذا
اختلفا ففى بعض القول أنه يفسخ النكاح •

وان وطئها ولم يختلفا كان لها صداق مثلها ، وثبت النكاح ،
ولا أعلم فى ثبوته بعد الوطء اختلافًا ، وان طلقها وقع الطلاق وكان عليه
المتعة •

✽ مسألة :

وعن رجل يزوج رجلا بأخته فقال : اشهدوا أنى قد زوجت أختى
فلانة بفلان على صداق ألف درهم على ظهره ، ومائتين درهم نقد ،
وقبل الزوج بذلك ؟

قال : كله نقد الألف والمائتان اذا دخل بها الزوج ، ولكن اذا قال :
ألف درهم عليه آجل ، أو ناسى أو كالى ، أو أجرة فان قال شيئاً من
هذا فهو الى أن يحدث بينهما طلاق أو موت ، أو يتزوج عليها •

✽ مسألة :

ولو قيل لزوج قبلتها زوجة لك ، فقال : نعم ، ثبت وقوله ان
فلانة بنت فلان زوجتى ، وحققها على ، أو المرأة امرأتى وحققها على ،
أو أنا راض أو رضيت كلاماً مبهما فلا أراه يتم به النكاح فى الحكم
حتى تقبل النكاح أو التزويج ، فيقول : قد قبلتها زوجة لى على كذا
من الصداق •

وان قيل له أنت متمم هذا التزويج ، قال : نعم فأرجو أنه ثابت
لأنه لو تزوج عليه فأنتم ذلك تم عليه •

❦ مسألة :

هذه المسألة تأتي في الكتاب الذي في الشهود على التزويج •

المشهور من قول مالك بن أنس أن عقد النكاح يصح بغير بينة اذا أعلن به ، واحتج بأن الله ذكر النكاح في غير موضع من كتابه ، ولم يأمر بالاشهاد ، كما أمر بالاشهاد على الدين ، والرجعة من الطلاق ، وتسليم مال اليتيم •

وزعم أن أخبار الاشهاد على النكاح مضطربة ، واحتج على الاعلان بالنكاح بقوله صلى الله عليه وسلم : « فرق بين النكاح والسفاح ضرب الدف » • وروى عن مالك أنه أجاز تزويجا بشهادة نصرانية •

ويوجد عنه تحريم تزويج السر ولو بشهود ، وقول مالك : اذا استكتم الشاهدان عقد النكاح فرق بين الزوجين ، وطعن في الخبر المروى عنه صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح الا بولي وشاهدين » أحل بعض أصحاب الظاهر التزويج بلاشهود •

واحتج بأنه صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة ولم يذكر أحد احضر شاهدين ، وأنه تزوج صفية بلاشهود •

وحجة من لم يجز ذلك ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من طريق الحسن البصري أنه قال عليه السلام : « لا نكاح الا بولي وشاهدين » وكذلك عن ابن عباس شاهدان غير المزوج •

وفي الضياء : ان كان المتكلم بالنكاح أحد الشاهدين فجائز •

باب

في الشهود في التزويج والتزويج بغير شهود

وقال : من شهد ملك امرئ مسلم فكأنما صام يوما في سبيل الله ،
واليوم سبعمائة يوم .

وقال في رجل تزوج امرأة بشهادة يهوديين ، ودخل بها والمرأة
مسلمة ، أو تزوجها بشهادة فاسقين من أهل القبلة ، أو شهادة
عبدین ؟

فاذا تزوجها بشهادة يهوديين فالنكاح باطل ، فان كان قد دخل
بها فرق بينهما ، ولها صداقها ، وان لم يدخل بها فلا صداق لها ،
وكذلك شهادة العبدین في هذا سواء .

وأما اذا تزوجها بشهادة الفاسقين من أهل القبلة ، فهو نكاح
ثابت ان شاء الله .

❖ مسألة :

وقال وفي رجل ادعى ملك امرأة وشهد على ذلك صبيان .

فان النكاح منفسخ ولا صداق لها ان لم يدخل بها ، فان دخل
بها كان عليه صداقها ، وبطل النكاح ، فان لم يدفع ذلك الى الحاكم
حتى بلغ الصبيان فشهدا بذلك جازت شهادتهما ان كانا عدلين .

❦ مسألة :

وقال موسى بن علي : في رجل خطب على ابنه ، فاجتمع والد الغلام ووالد الجارية ، لم يكن شهود غيرهم ، كان أبو الجارية المنكح والشاهد مع أبي الغلام وأم الجارية ؟

قال : ان كان الغلام بالغاً فلا نرى نكاحه الا جائزاً ، ونحن نكره أن يكون الشهود من النساء •

قال المصنف : فيها نظر ، وعندنا لا يجوز أقل من شاهدين غير المزوج •

وفي الضياء : ان كان المتكلم بالنكاح أحد الشاهدين فجائز ، ويجوز في العقد رجلان مسلمان ، وان كانا غير عدلين • لاجتماعهم على اجازة شهادة والديها وولديها ، أو وكيلها ، فهذا يدل على صحة ما قلنا وكذلك الرد •

وان كان منكوراً فيه العدلان الدليل أنها شهادتهما حضور لا اخبار •

وان كان في الرد ذكر العدول في الاقرار لا عدول في الأداء ، وما صح جوازه في الابتداء ، وثبت به النكاح ، ففي الثاني أجوز •

قال الشافعي : لا يجوز شهادة الفاسقين في النكاح •

قال أبو حنيفة : تجوز •

قال الشافعي : لا ينعقد النكاح بشاهد وامرأتين ، وكذلك لا ينعقد

منه ما يطلع عليه الرجال كالصداق والنسب والعق لا يدخل شهادة النساء فيه .

قال أبو حنيفة : يثبت جميع ذلك رجوع الى المسألة التي قبل الباب المشهور من قول مالك .

✽ مسألة :

وقال : في رجل زوج ابنته بغير بينة فدخل بها ، وولدت له ، فلا نرى أن يفرق بينهما ، ولا ينبغي نكاح الا على بينة .

✽ مسألة :

وعن الرجل يتزوج المرأة على شهادة يهوديين أو عبيدين أو صبيين ، ولم يدخل بها حتى يسلم اليهوديان ، ويعتق العبدان ، أو يبلغ الصبيان ، ثم يدخل بها بعد ؟

قال : النكاح تام وإن أرادت المرأة تفسخ نفسها من تلك العقدة قبل أن يكون الشاهدان في حال تجوز شهادتهما من قبل شرك أو صبيان أو ملكة فسخ عنها وكذلك إن أراد هو أيضا فسخ ذلك .

قال غيره :

هذا لا يخرج على قول أصحابنا ، فقد قيل : انه فاسد ، لأن الأصل وقع على فاسد ، وليس هذا مما يصلح مما مضى .

قال غيره :

هذا هو الصحيح ، فلم نعلم من مذاهب المسلمين ما قاله الأول في المشرك والصبي .

الدليل على صحة قولنا : أن التزويج شهادة حضور في معنى عقد

النكاح وثبوته ، ولو كانوا غير عدول فقد أجمعوا أن شهادة الصبي في الطفولية غير جائزه ، وكذلك المشرك ، فإذا عرف الشهادة حين وقعت بعد الجواز بطل النكاح ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « بولى وشاهدين » •

وأما العبدان فنختلف في شهادتهما ، وأكثره لا يجوز ، وأرجو جوازها عن أبي معاوية ، وعزان ، وشريح فعلى بهذا لا يبعد عن اجازة عقد النكاح بشهادتهما •

وفي الضياء : من تزوج بشهادة الصبيان ، ولم يدخل حتى بلغوا وشهدوا ، فالنكاح لا يثبت ، وان وطئ فرق بينهما ، والله أعلم •

❖ مسألة :

وعن رجل تزوج امرأة بشهادة رجلين محدودين ، ولم يعلموا أنهما محدودان حتى دخل ، أو علموا قبل أن يدخل بها ، ولم يؤنس منهما رشدا ولا توبة ، وان علموا أنهما محدودان من قبل التزويج ، فأشهدوهما بالتزويج ، وقد علموا أن تزويجهما بشهادة عبيدين ، أو عبد وذمى ، أو عبد و غلام صغير جهالة منهم ، أو علم الزوج أن الشاهدين محدودان من قبل التزويج ، ولم يعلم الولي ولا المرأة ، ثم دخل بها أو يدخل بها ، أو علمت المرأة والولي أن الشاهدين محدودان ، ولم يعلم الزوج حتى دخل ، أو من قبل أن يدخل بها ؟

فقلونا : ان في السيرة في النكاح باذن الولي ، ورضا المرأة ، وشهادة ذوى عدل ، فان تزوجها على شهادة محدودين ، ولم يعلم منهما بعد الحد الأخير ، فان دخل بها فلا نرى فراقا ، وان لم يدخل بها فانا نحب أن يجدد النكاح بشهادة غيرهما •

ووجدت في الحاشية ، وكذلك وجدت أنا عن أبي عبد الله حسب ما يخرج من إجازة ذلك ، والله أعلم •

❖ مسألة :

وأما شهادة العبدین ، أو عبد وذمی ، أو عبد وصبی ، فإننا ننقض النكاح دخل بها ، أو لم يدخل بها ، وقد أساءوا فيما صنعوا ، والله أعلم بعدل ذلك وحقه •

❖ مسألة :

قال أصحاب أبي حنيفة : إذا تزوج المسلم نصرانية بشهادة نصرانيين ، فإنه يجوز •

وقال الشافعي : بأنه لا يجوز رجل زوج ابنته ولم يشهد إلا ابنته واخوته ورجلا غريبا قال : بئس ما صنع ، ومضى نكاحهما وليعلم ذلك •

❖ مسألة :

قال محمد بن علي : قال موسى بن علي : وأفتي في رجل خطب امرأة برضاها ، والمملك هو وليها ، ولم يشهدوا شهودا ، ثم دخل على المرأة في السريرة وباشرها ، ثم أشهدوا له بعد ذلك شهودا بالدخول ؟ فرأى أنها عليه حرام •

❖ مسألة :

وعن رجل تزوج امرأة بشهادة خنثاوين ، أو راجع رجل امرأته بشهادتهما ؟

فأعلم أن شهادة الخنثى فى جميع الشهادات كشهادة امرأة •

❖ مسألة :

وقال الوضاح بن عقبة ، ومحمد بن محبوب : فى رجلين شهدا لرجل
وامرأة بأنه وليها ، وأحدهما يريد تزويجها ؟

ان شهادته لا تجوز •

❖ مسألة :

من كتاب الضياء :

ومن تزوج بشهادة بصير وأعمى ؟

فانه يصح العقد ، ولا يجوز فى الحكم •

❖ مسألة :

وقال : ينعقد النكاح وتثبت الرجعة بشهادة الأعمى وفسقه أهل
للصلاة ، وشهادة أهل الزور والأقلف لا ينعقد بها النكاح ، ولا الأعمى •

وينعقد بالفسقة من أهل الصلاة ، وشهادة أهل الزور
ما لم يتناكروا ، ولا يثبت ذلك بشهادة الصبيان ، ولا المجانين ،
ولا المماليك ، ولا أهل الشرك ، فالصبي والعبد والمشرک لا يثبت بهم
نكاح ، فان لم يفسخ بهم العقد حتى يصيروا بحال تجوز شهادتهم
بطلت العقدة أيضا •

قال غيره :

لا تجوز الرجعة بين الزوجين الا بشهادة عدل ، كما قال الله

تعالى : (وأشهدوا ذوى عدل منكم) وقال قوم : معناه ذوى اقرار بالعدل ، كما قال الله تعالى : (فتحرّيم رقبة مؤمنة) معناه أى مصدقة ، والله أعلم •

❦ مسألة :

وعن شهادة اليهود والنصارى اذا شهدوا على تزويج ولم يدخل الزوج بالمرأة حتى أسلموا ، وطلبت المرأة الى الزوج احضار الشهود بأنه قد تزوجها ، هل تراه تزويجا تاما ؟

قال : فاذا كانت العقدة على شهادتهم فى حال شركهم فمعنى أنه قد قيل : ان التزويج لا يجوز وهو باطل ، دخل أو لم يدخل ، أسلموا قبل الدخول أو لم يسلموا ، صح بشهادتهم أو شهادة غيرهم ، اذا كانت العقدة على شهادتهم خالصة •

قلت له : فان جهل الرجل والمرأة ودخل بها على شهادتهم ، هل تحرم عليه أبدا ؟

قال : معنى أنها تفسد عليه أبدا فيما قيل فى مذهب أصحابنا •

قلت له : فيلزمهم الحد فى ذلك اذا صح الوطء على ذلك ، أعنى الزوج والمرأة ؟

قال : معنى أنه قد قيل يدرأ عنهما الحد بالشبهة اذا جهلوا ذلك •

قلت : وكذلك ان تزوجها بشهادة عبيدين ، هل تراه تزويجا تاما ، دخل الزوج أو لم يدخل ، اذا كان بغير رأى سيدهما ؟

قال : معنى أنه في أكثر قول أصحابنا أن التزويج فاسد ، دخل بها أو لم يدخل ، ومعنى أن من ذهب الى اجازة شهادة العبيد اذا كانوا مسلمين يثبت التزويج ، وقد أجاز ذلك فيما قيل عن بعض أهل العلم •

قلت له : وكذلك لو كان برأى السيد أكله سواء ؟

قال : نعم •

قلت له : فما العلة عندك في ذلك ، ويقع لك في قول من لا يرى شهادة العبيد جائزة وقد قال الله : (وأشهدوا ذوى عدل منكم) وقد أجاز المسلمون التزويج بشهادة أهل الاقرار ، اذا كانوا غير عدول ؟

قال : معنى أنه لا تجوز شهادتهم من أجل أنهم أموال وأملاك تنتقل ، وانما كانت المخاطبة في هذا للأحرار ، لأن المالك لا يملكون شيئاً من الاشهاد وكان : (وأشهدوا ذوى العدل منكم) انما هو من الأحرار من المسلمين وقد قال الله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) فقال : لا يجوز تزويج العبد إلا باذن سيده •

وإن صح أن المخاطبة ليست على الاطلاق ، وانما هي على الخصوص للأحرار من المسلمين •

قلت له : أرأيت ان كان التزويج وقع بشهادة صبيين من أهل القبيلة ، يجوز تزويجها ووكالتهما في التزويج ، فتزوجها قدامها ، هل تراه نكاحاً ، اما دخل الزوج أو لم يدخل ؟

قال : معنى أنه قيل لا يجوز الا أن يكونا بالغين من أهل الاقرار •

قلت له : فما الفرق عندك اذا جاز تزويجهما ووكالتهما في التزويج ولم تجز شهادتهما على التزويج في قول من يرى تزويجهما ثابتا ؟

قال : معنى أن التزويج اذا كان لهما وقع موقع المصلحة من أمرهما ، وقد أجازوا من أمور الصبيان ما وقع بصلاحتهم من المحتسبين لهم والأوصياء والأولياء .

وأما تزويج الصبي لمن يريد تزويجه من النساء فيقع موقع الوكالة عندي من فعل المرأة ، لأن الحق انما هو للمرأة لا له ، وانما عقد على غيره لا على نفسه ، ومعنى أنه في قولهم لو وكل رجل صبيا في بيع ماله أو شيء من اتلافه فيما يجوز فعل ذلك ثبت عليه .

وكذلك عندي في هذا التزويج على مذهب من أثبته ، وأما الشهادة فانما خوطب المتعبدون بالفرائض من البالغين فقال : (وأشهدوا ذوى عدل منكم) وهم هم المشهودون ، وهم الشهود لا غيرهم ممن خرج من حالهم .

قلت له : فان دخل بها على شهادة الصبيان أتحرم عليه ؟

قال لى : اذا تزوجها على غير شهادة لا تحرم عليه ، فكأنه يحرمها عليه على مذهبه .

❖ مسألة :

قال غيره :

وعن امرأة تزوجها وليها بغير شهود ، ثم خرج فأخبر به وأعلنه ؟

قال : جائر •

قال غيره :

لا أعلم التزويج يجوز الا بالشهادة •

❖ مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : وقيل لابد في التزويج من أربعة : الزوج والمزوج ، والشاهدان ، ولا يكون أقل من ثلاثة : الزوج والمزوج والشاهدين •

وان لم يكن شاهدان رجلان مسلمان حران ، أو رجل وامرأتان من أهل الصلاة ، فالنكاح فاسد •

وان كان المزوج هو الولي وأشهد لنفسه فذلك جائز وأحب إلينا أن يوكل من يزوجه •

ويستحب كثرة الشهود ، وشهرة النكاح ، وقيل فرق ما بين السفاح والنكاح ضرب الدف •

❖ مسألة :

واختلف في النكاح اذا لم يشهد الولي الشاهدين جميعا بالنكاح في مجلس واحد ، وأشهد بالتزويج مع واحد في مجلس ، ثم جلس آخر فأشهد بالتزويج مع الشاهد الثاني :

قال من قال : النكاح فاسد •

وقال من قال : انه يجوز وان كان الولي أشهد الشاهدين قبل الجواز ، ثم جاز على هذا لم أقدم على فسادہ ولا نقضه •

ووجدت اجازته عن محمد بن محبوب ، ومحمد بن عبد الحميد ، ووجدت أن أبا صفرة فعل ذلك ، ولا بد من رضا المرأة بعد التزويج ، ولو رضيت من قبل ثم أنكرت بعد التزويج كان لها ذلك •

❖ مسألة :

وسألته عن رجل زوج امرأة ممن يلى تزويجها مع شاهد واحد ، في مجلس ، ثم ان ذلك الشاهد مات ، ثم زوجها مع شاهد آخر بعد موت الشاهد الأول ، ما يكون هذا التزويج ؟

قال : هذا التزويج تام فيما بينهم وبين الله ، وأما في الحكم فلا يثبت •

❖ مسألة :

قلت له : فإذا جاز للوكيل أن يزوج نفسه ، هل يجوز أن يزوج نفسه قدام الولي الذي وكله ، ويكون أحد الشاهدين على التزويج ؟

قال : عندي ذلك جائز ان شاء الله اذا كان الولي ممن تجوز شهادته على التزويج •

❖ مسألة :

وعن رجل تزوج امرأة على شهادة الله تعالى وملائكته ، ولم يشهد بذلك أحدا من العباد ؟

فهو نكاح حرام لا يثبت ، ولها صداقها عليه ، والولد ولده ، فإن علمت هي أن ذلك لا يجوز فلا صداق لها عليه •

❖ مسألة :

ومن تزوج امرأة بشهادة صبيين أو ذميين أو شاهد واحد ووطئها ؟ فمعى أنها تفسد عليه ، ولا يجوز التزويج بشهادة هؤلاء •

❖ مسألة :

كان أبو محمد إذا زوج المرأة التي لا يعرفها ولا يعرف وليها يقول للولى : قد زوجت فلان بن فلان هذا ، بفلانة بنت فلان •

ويقول الولى : نعم ، ثم يقول للمتزوج : قد قبلت أو يقول له قد قبلت نعم ، فإذا قال نعم ، أو قال : إنه قد قبل ، قال : أشهد عليك ويشهد عليك من حضر أن عليك هذا الصداق •

ومن زوج انسانا لا يعرفه فليقل للولى : أنت يا فلان قد زوجت فلانا بابنتك أو بأختك فلانة ؟ فإذا قال نعم ، قال للمتزوج : قد قبلتها زوجة لك بهذا الصداق ، وقد قبلت هذا التزويج ؟ فإذا قال نعم ، كتب بينهما صكا على ذلك •

وقال أبو الحسن : قد كنت أسمع الشيخ بعد الخطبة يقول نحو هذا •

وأما الشهادة على تزويج رجل لا يعرف نسبه إذا كان حاضرا فليس هذا مما يكره ، ولا بأس بذلك إنما يشهد على الشخص الحاضر بما أوجب على نفسه من قبول هذا التزويج بذلك الصداق ، ولا يشهد أنه هو فلان

ابن فلان كما سمي نفسه ، أو سماه غيره ، الا أن يصح ذلك بالبيئة العادلة أو ما يشبه ذلك من تواطىء الأخبار المؤدية ، والمعانى الموجبة بصحة علمه عنده •

والشهادة على التزويج اذا كانت الشهادة عليه فأحب من أحب أن يعزل نفسه عن مضى الشهادة لمعنى يصح له ذلك ، أو يرجو فيه السلامة للخروج مما يتولد عليه من معنى يخافه ، أو كان له في عزلة نفسه معنى عن تلك الشهادة •

فمعى أنه قد قيل : ينبغي له أن يخبرهم بذلك أنه يعزل نفسه عن الشهادة ولا يحملها لأنه لعله يعتمدونه في ذلك ، فإن لم يفعل ذلك اعتقد الخروج من الشهادة لمعنى من المعانى •

وكان في الحضرة من يقوم بهذا التزويج ، وكانوا هم الواصلين اليه ، ولم يكونوا الداعين له ، فهذا الفصل عندي فيما قيل أقرب من أن يدعوه اليه ، فاذا كان مدعيا كان أضيق عليه في كتمانته •

فعلى كل حال اذا حضر التزويج من يقوم به من الشهود في ظاهر الأمر ، فأرجو أن يسعه ذلك على معانى ما معى أنه قيل ، ولا ينبغي أن يعزل نفسه عن شيء من الخير إلا لمعنى يرجو أنه مثله أو أفضل من طلب السلامة ، أو يخاف على نفسه من الدخول في ذلك •

وأما اذا كان معنى التزويج والشهادة لا تجوز في معنى الاتفاق ، وليس فيه مقال ، وعلى كل حال تركه واعتزله في السر والعلانية •

وان أعلمهم كان أحب الى ، وان لم يعلمهم وكان على هذا السبيل الذى قد مضى ذكره من احتمال صحة الحاضرين له ان كان على ذلك فيما

غاب عن هذا الذى جهل ما لعلمهم قد عرفوه ، فأرجو أن يسمعه ذلك فى
هذا الفصل أيضا •

وأما ان كان هذا التزويج لا يجوز أى أنه محرم مثل نكاح من
لا يجوز نكاحه ، أو نكاح فى عدة أو من وجه لا يحتمل صوابه •

فالفريضة الاعتزال منه ، والانكار على الداخلين فيه ، والشاهدين
عليه ، بما أمكن ذلك من الانكار والتعبير •

* مسألة :

وعقدة الذكاح والتزويج ، وعقدة كل شىء ايقاعه وايجابه ، والنكاح
جائز بشهادة رجل وامرأتين •

* مسألة :

وسألته عن رجل وكل رجلا أن يزوج ابنته برجل ، فزوج الوكيل ،
وشهد الأب ورجل آخر على التزويج ، أيجوز هذا التزويج أم لا ؟

قال محمد بن سعيد : ان محمد بن الحسن شدد فى ذلك وكره ،
وقال : ان بعضا أجازره ، وقال : ان عبد الله بن محمد بن أبى المؤثر قال :
ان الحوارى بن عثمان أخبره أنه قد وجد عن أبى معاوية أنه يفرق بينهما
فتعجب الحسن ، وأبو محمد من ذلك •

وعن رجل تزوج نصرانية وشهوده على نكاحها نصارى ، وجامعها ؟

قال : يفرق بينهما ولا يجتمعان أبدا •

تم كتاب محمد بن إبراهيم •

ومن غيره :

قلت له : ما تقول في رجل زوج رجلا قدام شاهدين حرين في الليل
هل يجوز التزويج ؟

قال : عندي أنه حلال ، وأما الشهادة على الصداق المذكور عند
التزويج فلا يصح عندي أن يشهد الشهود عليه قطعا الا مع الخبر •

وفي الضياء : وتزويج الليل بلا سراج ، ولا نار جائز اذا كانوا
يعرفون الزوج والمزوج ، يرونه بالعين كالمعرفة بالنهار •

✽ مسألة :

أمرأة لها ثلاثة أولياء ، فزوجها أحدهم برجل ، وشهد الآخران ؟

قال : جائز •

قلت : فلها وليان ، وكل أحدهما الزوج يزوج نفسه ، وشهد الوليان ؟

فبعض يجيز ذلك ، وبعض يشدد فيه ، وبعض يفسده ، لأن هذا
ليس فيه أربعة •

✽ مسألة :

وفي الضياء : ان كان المتكلم بالنكاح أحد الشاهدين جائز والله
أعلم •

باب

في التزويج على شرط أن طلاقها بيدها

ولا يتزوج عليها وإن يسكنها في موضع

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج » •

وعن رجل تزوج امرأة على أن طلاقها بيدها ؟

فقال : لها شرطها إذا جعل ذاك من حقها •

* مسألة :

جواب من محمد بن محبوب ، إلى موسى بن علي : وعن رجل أعطى امرأته عند النكاح أنه إن تزوج عليها أو تسرى ، فطلاقها بيدها ، فتزوج أو تسرى ثم باشرها ، هل يخرج وطؤه إياها الطلاق من يدها ؟

فإذا شرطت ذلك عليه ، أو شرطه لها عند عقدة النكاح ، فذلك لها عليه •

وان طلقت نفسها حين علمت أنه تزوج أو تسرى طلقت ، وإن جاوزت ذلك الوقت ، ولم تطلق نفسها ، فقد خرج الطلاق من يدها ، ولو لم يطأها إلا أن يجعل طلاقها بيدها من بعد تزويجه أو تسريته عليها •

فإنه يكون لها أن تطلق نفسها •

ولو وطئها لم يخرج وطئه اياها الطلاق ، لأنه بحق عليه جعله في يدها ، والقول في ذلك قوله أنه جعله في يدها الى وقت كذا وكذا .

وعن رجل تزوج امرأة على أن طلاقها بيدها ؟

فقال : لها شرطها اذا جعل ذلك من حقها .

وعن رجل جعل طلاق زوجته بيدها عند النكاح ان تزوج عليها ، ولما تزوج عليها طلقت نفسها واحدة ، ثم راجعها ، ثم أرادت أن تطلق نفسها الباقيين ، فقال الزوج : قد انقضى أمرك ولا يجوز الطلاق بعد واحدة ؟

فأني أرى الطلاق يخرج من يدها .

✽ مسألة :

العباس بن زياد ، عن أبي محمد : في رجل تزوج امرأة وشرط عليها أن تسكن مع أبيه ، فكرهت أن تسكن معه ؟

قال : ان كان تزوجها بأكثر من صداقها على أن تسكن مع أبيه فكرهت أن تسكن معه رجعت الى صدقات نسائها وأسكنها منزلا غيره ، وان كان تزوجها على صداقها فلتسكن معه حيث أراد غير المنزل الذي فيه أبوه .

وقال زياد بن الوضاح : ليس عليها أن تسكن مع أبيه .

✽ مسألة :

وان شرط على نفسه لها أن يفارقها متى شئت ويعطيها صداقها متى شئت ؟

فالتزويج تام ، والشرط باطل ، وكذلك أن شرط لها عليه أن رأيها في نفسها يتقدم رأيه في جماع وغيره ، وخروج من منزله ، وجميع ما يجب على المرأة له ، وما أرادت فعلت ، فكل ذلك باطل ، وعليها ما على النساء ، ولها ما لهن ، وأما السكنى فلها حيث شرطت •

* مسألة :

وقال مسبح : في امرأة شرطت على زوجها دارها أن يسكنها عند عقدة النكاح ، فلما تزوجت طلب اليها زوجها النقلة الى غير ذلك المنزل ، فانتقلا ، ثم بدا لها أن ترجع بعد ذلك الى منزلها الذي شرطت عليه ؟

فقال : لها ذلك الا أن تبرئه من الشرط •

وقال الثقة عن هاشم : ان لها ذلك الا أن تهدم ذلك الشرط عنه •

* مسألة :

عن جابر ، في رجل تزوج امرأة فشرطت عليه أن لا ينقلها من دارها فشرط لها ذلك ، ثم بدا له أن ينقلها من بعد ذلك الى داره ؟

قال : اذا كانت جعلت عليه ذلك حين تزوجت ، فلها ذلك ، وان كان جعل لها ذلك على نفسه ، فان شاء نقلها الى أهله وداره •

* مسألة :

وعن رجل تزوج امرأة فقالت له : لا تنكح عليّ الا ان أخرجتني من داري فأمرى ببدي ، وهو من صداقي ؟

قال : ليس لها شرطها •

✽ مسألة :

وإذا كان للمرأة على زوجها شرط يسكنها في منزلها وبلدها ؟

فمن أبي عبد الله قال : لا أرى لها عليه رجعة في ذلك ، فإن اشترى منها ذلك الشرط بشيء جاز ، وإن كان مجهولا لأنه من شرط صداقها •

وقول : لا يثبت بيعها لصداقها الآجل على أحد إلا على زوجها فإنه يثبت له عليها ، والله أعلم

✽ مسألة :

رجل شرط لامرأته عند عقدة النكاح أن غاب عنها أكثر من شهرين فطلقها في يدها ، ثم أنها اختلعت إليه وقبل خلعها ، ثم راجعها فعاب عنها فطلقت نفسها ؟

قال فيها الواضح بن عقبة : يقع عليها الطلاق إلا أن يكون طلقها ، وانقضت عدتها ، ثم راجعها بعد ذلك ثم طلقت نفسها فلا يقع عليها طلاق •

✽ مسألة :

من الزيادة المضافة :

قال : أبو معاوية : إذا جعل طلاقها بيدها عند النكاح أن تزوج أو تسرى ، فلم تطلق نفسها حتى جاوزت الوقت ؟

إنه لا يخرج من يدها الطلاق ، وهو في يدها كما شرطوا عليه عند عقدة النكاح •

قال غيره :

كل ذلك معنا سواء جعله قبل التتسرى أو بعد التتسرى ، قبل التترويح أو بعد التترويح ، إلا أن يجعل طلاقها بيدها الى أجل ، فهو الى الأجل ، ولا تخرجه المفارقة ولا الوطء الى ذلك الأجل أو بحق فلا يفكه الا أداء للحق •

وان كان جعل طلاقها بيدها عند عقدة النكاح من حقها الذى تزوجها عليه ، ان تزوج أو تتسرى ، وشرطوا ذلك من حقها أو من صداقها ، فذلك ثابت فى موضعه ، ولا يخرج الطلاق من يدها اذا تزوج عليها ، أو تتسرى عليها ، ومتى شاعت طلقت نفسها •

* مسألة :

والشرط فى العقد أن كل امرأة تزوج عليها فهى طالق ، أو طلاق التى تزوجها بيدها ، وكل سرية يتخذها فى حجره فذلك لا شيء ، طلق أو عتق مالا يملك ، وفى موضع أن هذا الشرط باطل ، والنكاح تام ، سواء كان الشرط عند العقدة أو قبله أو بعده ، فليس هو بشيء وبه يقول الشافعى وأصحاب الرأى •

وقال بعض أصحابنا : كل هذه شروط باطلة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط » •

* مسألة :

وقال : اذا جعل الرجل طلاق زوجته بيدها أو بيد غيرها ، فطلقت نفسها أو طلقها واحدة ، ثم اتبعها بعد ذلك طلاقا ثانيا فى العدة ، وفيما يجوز طلاقها قبل افتراقهما أو مقامهما من مجلسهما ؟

فمعى أن ذلك اختلافا ، وأكثر القول معنا أنه لا يلحق الطلاق الأول ، وأما بعد انقضاء العدة ، وتزويج جديد ، فلا يلحق الطلاق •

وإذا كان قد طلقها الذى جعل فى يده ، فأما إذا جعل طلاقها فى يد غيرها فلم يطلقها المجعل فى يده حتى طلقها هو واحدة ، وانقضت عدتها فتزوجها بتزويج جديد ، ثم طلقها الذى جعل فى يده وقع الطلاق إلا أن يكون طلقها ثلاثا •

فقد انفسخ ذلك النكاح وذلك الطلاق ، ولا طلاق فى يد المجعل فى يده •

ومن تزوج امرأة ، وشرط عليه وليها أن يكون طلاقها فى يده ، أو فى يدها ، أو فى يد وكيلها ؟

فالشرط ثابت للولى ، ويجوز طلاق من طلق منهم ، وإن طلق الزوج طلقت أيضا ، وإن شرط عليه بسكن منزل معلوم ، وبلد معلوم ، وكذلك لسيد الأمة أن شرط على سيد العبد أن يكون طلاق جاريته فى يده •

وقد تزوج الشيخ رحمه الله جارية له بعبد لرجل ، واشترط على سيد العبد أن يكون طلاق جاريته فى يده ، والله أعلم •

❖ مسألة :

وعن موسى بن على رحمه الله قال : ثلاثة لا يجوز شرطهم فى النكاح : رجل تزوج امرأة وشرط عليها أن لا ميراث لها فى ماله ، أو يعزل عنها عند الجماع ، أو لا نفقة لها عليه ، وشروط الله قبل شرطه •

باب

في تزويج المرأة على عطية من والدها أو غيره أو عطيتها هي لزوجها

ومن تزوج امرأة على عطية لزوجته من والدها ، ثم رجع الوالد عن عطيته ؟

فليس له رجعة ، فان كانت الزوجة هي التي ردت على الوالد فذلك جائز ، وليس للزوج في ذلك حجة ، ولا نقصان عليها في صداقها •

❖ مسألة :

ومن الأثر : في رجل تزوج امرأة على ألف درهم ، على أن تعطيه مائة دينار ؟

ففي القول أن شرطه عليها باطل ، وشرطها جائز ، لأن شرط الرجل على النساء باطل •

وقال من قال : ان كان قيمة المائة الدينار أكثر من ألف درهم أو سواء ، فلها عليه أقل الصدقات وهو أربعة دراهم •

وان كان قيمة المائة الدينار أكثر من ألف درهم ، فلها عليه صداق مثلها ، فعلى هذا يكون •

❖ مسألة :

وقيل في امرأة تدفع الى رجل دراهم يتزوج بها ؟

فاذا وهبتها له فلا بأس ، وان كان أعطته يتزوجها بها ، ولم تعطه هو اياها ، فتزوجها فقد تزوجها على مالها ولم يتزوجها بشيء من عنده ، فهو كمن تزوج على غير صداق ، وان جاز بها فلها الصداق كصداق وسط من صدقاتها أو صدقات نسائها •

❖ مسألة :

عن علي أبي الحسن بن أحمد : وامرأة سلمت الى رجل شيئا من مالها ليتزوجها عليه ؟

فقال : اذا تزوجها على ما لها فكأنه لم يتزوجها على شيء ، ولها صداق مثلها •

❖ مسألة :

وعن امرأة أعطت رجلا ألف درهم فقالت له : اذهب فاملكنى بها من أهلى ففعل ؟

فقال : لا يجوز ذلك الا أن تغطيه الألف عطية لا شرط فيها •

ومن تزوج امرأة على صداق كبير على أن لها مالا كثيرا فلما صارت الى الزوج أزال مالها عن نفسها لأجل الزوج ؟

فانها ترد الى صداق المثل ، فان حدث بها فقر فلها صداقها الذى تزوجها عليه •

❖ مسألة :

ومن وهب لابنه هبة ليتزوج ، فتزوج الابن ؟

فلا يجوز للأب انتزاع هذه الهبة التى من أجلها زوج ، وكذلك لا يثبت •

باب

في شرط الخيار في النكاح

وعن رجل تزوج امرأة زوجها وليها بها فقبل التزويج على أن له الخيار الى ثلاثة أيام ، هل له خيار ؟

قال : اذا قبل التزويج فقد ثبت التزويج ، وليس له في ذلك خيار ، وذلك شرط باطل .

وأما المرأة اذا زوجها وليها برجل ، وشرط لها الخيار الى ثلاثة أيام ؟

قال : لها الخيار الى ثلاثة أيام ، والنكاح ثابت ، فان أتمته تم ، وان نقضته في ثلاثة الأيام انتقض .

وأما المتخالعان اذا تخالعا ، وشرط أحدهما الخيار الى ثلاثة أيام ، وقع الخلع ولم يكن لأحدهما خيار ، لا للمرأة ولا للزوج ، والله أعلم بالصواب .

❖ مسألة :

وقال : في رجل ملك امرأة ولها الخيار الى ثلاثة أيام ، وله خيار ، فمات أحدهما قبل الثلاث ؟

قال : فأما الزوج فلا خيار له ، وشرطه فيه باطل ، وأما المرأة فان لها الخيار ثلاثا أو أكثر من ثلاث .

❖ مسألة :

ومن زوج — لعله — زوج ابنته رجلا ، وجعل بينهما أجلا ان جاء بحقها ، والا فلا نكاح ، فلم يجيء أو مات ؟

فالشرط باطل والنكاح ثابت •

زيادة من الضياء :

وان قال : ان جئتنا بالصداق أو بالنقد أحد القولين الى يوم كذا ، والا فهي طالق ؟

فانها تطلق ان لم يجيء الى ذلك الوقت الذي جعلوه بينهم •

جواب

في الامتناع عن التزويج والقبول له

وعن أبى على الحسن بن أحمد ، وعن القبول في التزويج فقال :
أن يقول الزوج قد قبلت هذا التزويج بهذا الصداق •

* مسألة :

وسألته عن المرأة اذا خطر ببالها تزويج لرجل فقالت في نفسها :
اذا كان فلان قد تزوجني فقد رضيت به من غير أن تعلم أنه زوج بها ،
ولا طلب اليها ذلك ، ثم صح أنه زوج بها ، وكان خطور بالها ورضاها
بعد تزويجها ، فلما صح التزويج وعلمت غيرت التزويج ، هل لها ذلك ،
ولا يثبت عليها الرضا بعد صحة التزويج ؟

قال : أحسب أنه في بعض ما ذهب من ذهب اليه أنه لا يثبت
عليها الا بالرضا بعد صحة ذلك ، معها شاهدي عدل ، أو شهرة
لا شك فيها ، أو حكم من حاكم أو ما يشبه ذلك •

وأحسب أن بعضا قال : انها اذا بلغها الخبر ممن كان ، ورضيت
ثم صح أنه كان ثبت عليها ، واذا ثبت هذا في الحكم فخطر البال عندي
مثل المخبر الذي غير ثقة ، أو الصبي ، والله أعلم •

وهذا اذا ثبت ففيما عليها في نفسها ، وفيما يحل لها ويحرم عليها
عندي ، والله أعلم •

وأما الأحكام فلا أحب أن تثبت فيها الا ما ثبت في الحكم عليها

أن لو رضيت ثم رجعت ، فحتى يصح منها ذلك بما يثبت به الحكم
الا أن تقر على نفسها بشيء مما يرام أهل العلم ثابتا عليها ، ولو لم تكن
حجة ، فالإقرار بذلك على نفسها عندى يوجب الحكم عليها اذا احتمل
صدقها فى ذلك •

قلت له : فهل يكون خبر رسول الولى أو الزوج حجة عليها
بالتزويج ، ولا يكون لها رجعة بعد رضاها بخبر رسولهما ؟

قال : نعم •

✽ مسألة :

وعن رجل أنكح ابنته رجلا ، فلما بلغها أنكرت ؟

قال : كان عكرمة يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يأمر باستئمارهن •

قلت : فهل له طلاق ؟

قال : كيف يكون له طلاق ، ولم يثبت له نكاح •

✽ مسألة :

جاء فى الحديث : « أن البكر اذنها صماتها ، والثيب تعرب عنها
بلسانها » ، يريد تبين ، والثيب تستأمر ، والبكر تعلم •

✽ مسألة :

وقيل : عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « استأمرؤا النساء
فى أمرهن فان الثيب لا تنكح حتى تستأمر والبكر تستأذن واذنها
سكوتها » •

وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الثيب يعرب عنها لسانها والبكر تستأمر في نفسها » *

قال أبو عبد الله : تعرب بالتخفيف ، ويقال : اللسان معرب عن الضمير ، أى يبين عنه ، والاعراب فى الكلام هو الافصاح والابانة *

ومنه الحديث فى الرجل الذى قتل رجلا يقول : لا اله الا الله : « انما كان يعرب عما فى قلبه لسانه » وجاء أبو قتبية ، وقال : هو يعرب بالتخفيف ، ويقال : اللسان يعرب عن الضمير ، أى يبين عنه *

والاعراب فى الكلام : هو الافصاح والابانة *

وكذلك عن عائشة حين سألته صلى الله عليه وسلم : عن الجارية ينكحها أهلها أتستأمر أم لا ؟

قال عليه السلام : « نعم تستأمر » *

فقلت : انها تستحى ، فتسكت ، ثم قال عليه السلام : « فذلك اذنها اذ هى سكنت » *

وكذلك عن الحسن : عنه صلى الله عليه وسلم قال ، ولم أسمع تعرب بالتشديد ، وأنشد الكميت شعرا :

وجدناكم فى آل حاميمة آية

تأولها منّا تقى ومعرب

أى رجل يتقى على نفسه ، فلا يتكلم ولا يبرىء ذلك التأويل خوفا منه ، وآخر معرب ، أى يبين ويفصح بلسانه ولا يبالى وأنشد :

وانى لأكنى عن قـدور تعـيرها
وأعرب أحيانا بها وأصـارح

✽ مسألة :

عن النبى صلى الله عليه وسلم ، أنه كان اذا أراد أن يزوج أحدا
من بناته ، قعد قريبا منها وقال : « ان فلانا يذكر فلانة ويستحب للآباء
أن يستأمروا أمهاتهم » وليس بواجب ولا تنازع فى ذلك •

✽ مسألة :

والثيب يعرف رضاها بلسانها ، وان أجازته على نفسها ، ولم تنقل
شيئا لم يفرق بينهما ، لأنها قد رضيت •

والبكر يقال لها : سكوئك رضاك ، فان لم تنكر فقد أجاز ذلك
المسلمون عليها ، وأول ما تقول يتم ذلك عليها ان قالت لا أرضى النكاح
لم ينفع رضاها من بعد ، وانتقض النكاح •

وان قالت : رضيت فهو تام ، وان أرادت أن ترضى من بعد جدد
النكاح حتى لا يكون فيه شبهة •

وكان من رأى موسى بن أبى جابر أنها اذا رجعت ورضيت ،
والزوج مستمسك تم النكاح •

✽ مسألة :

واذا علمت المرأة قبل التزويج فرضيت ، ثم رجعت فغيرت ولم
ترض ؟

فأكثر ما يوجد في الأثر أن التزويج ينفسخ ولا يثبت *

وقال آخرون : قد يثبت عليها برضاها به أولا *

والآخر عندي أعدل ، لأنها انما رضيت والا بما لم يثبت عليها به حكم زوجية ، وهذه انما ترضى به بعد ثبوت العقد ، كالبيع انما يثبت بعد العقد ، فاذا وقع عقد البيع ثبت مع التراضي منهما *

❖ مسألة :

أبو محمد : كل من عقد عقدا على غيره ، والمعقود عليه لا يملك أمر نفسه ، ولا يملك لها اختيارا أن العقد مراعاته حالا يملك فيها المعقود عليه أمر نفسه ، فإن أمضاه تم ، وإن رده انفسخ *

وهذا كلام يدخل تحته كل كبير وصغير ، من ذكر أو أنثى أو غائب أو مملوك ، بالغاً كان أو غير بالغ *

❖ مسألة :

وأما البكر اذا زوجت وعلمت بالتزويج فسكتت ، فقد قيل : ان سكوتها رضاها اذا استيقنت التزويج ، وصح معها ، وعلمت به *

وقد قيل : لا تقوم عليها الحجة الا بالشهرة ، أو شهادة بيّنة *

وقيل : ان اعلام الولي لها وغير ذلك من الأخبار المتواترة البالغة بها تكون حجة عليها اذا لم تغير ، وصح التزويج وسكوتها رضاها *

وفي بعض القول : أنه حتى يقال لها مع اعلامها : اعلمى أن سكوتك رضاك ، ويشهد عليها بذلك ، وهذا معنى الحكم ، وأما فيما يلزمها ويسعها فيما بينها وبين الله ، فأى علم بلغها ، واستيقنت ذلك وتحققته في اطمئنانتها وسكنت ، كان ذلك حجة عليها فيما يلزمها •

❖ مسألة :

ومن تزوج امرأة بكرًا ، فدخل عليها رجالان فشهدا عليها بالرضاء فسكنت ولم تقل شيئًا ؟

فمن أبى المهاجر قال : حتى يقول لها الشاهدان انا نشهد عليك أن سكوتك رضاك ، فان سكنت تم تزويجها •

❖ مسألة :

وقيل : لو أن امرأة زوجت برجل ، فبلغها ذلك بقول رجل أو امرأة ، ولم يصح معها ذلك ببينة أو شهرة ، تصح معها ، فرضيت بالتزويج ، فلما أن صح معها أنها زوجت به غيرت ذلك أن ذلك لها أن ترجع عن ذلك ما لم تكن رضيت بالتزويج من بعد أن صح معها أنها تزوجت به •

وكذلك ان غيرت التزويج من قبل أن يصح معها ذلك ، فلما علمت بذلك وصح معها أتمت التزويج ، جاز ذلك لها ، وانما يثبت عليها الرضاء والنكاح بعد صحة التزويج •

❖ مسألة :

قلت له : وكذلك لو تزوج بها فأظهرت الكراهية ، ثم رجعت فقالت انها كانت قد رضيت به زوجها قبل الكراهية ؟

قال : معنى أنها تكون مقرة على نفسها بالرضا به قبل الكراهية •

قلت : أرأيت لو أنه لما أن أظهرت الكراهية جبرها على الوطء ، وتركته تنقية منه ، ثم انها قالت : انها كانت راضية به قبل الكراهية ؟

قال : معنى أنها تكون مقرة على نفسها بالرضا والزوجية على معنى قوله •

✽ مسألة :

الأزهر بن محمد : امرأة أعلمها رجل أنه قد تزوجها من وليها ، فقالت : قد أتممت النكاح ولا أرضى بهذا الصداق ، ثم مات أحدهما ولم يخبرها ؟

فيها ثلاثة أقاويل :

قول : النكاح تام وليس الا ما فرض الولي •

وقول : النكاح منتقض حتى ترضى على ما كان •

وقول : ان جاز الزوج ثم غيرت في الصداق فالنكاح تام ، وليس الا ما فرض الولي ، وان لم يجرز انتقض كنه ، ولا يجوز أن تحمل المرأة على الكراهية على التزويج •

وان زوج الولي بلا رأيها فبلغها ذلك ، فرضيت جاز ذلك ، وان لم يعلم منها رضا ولا كراهية فدخل الزوج ، فأجازته برضاها ، جاز ذلك عليها ولها •

وان زوجها الولي ولم يعلمها ، أو بلغها فلم يسمع منها رضا

ولا كراهية ، فلما أراد الجواز غيرت وقالت : لم أكن رضيت فهي على التغيير حتى يعلم برضاها •

وان بلغ البكر التزويج فصاحت وبكت ولم تغير ؟

لم يضر ذلك الآن هذا قد يكون من المرأة وهي في نفسها راضية ، ولو لم ترض لغيرت ذلك ، وان زوجت امرأة وقالت : لا لم ينفسخ النكاح •

✽ مسألة :

من منثورة : امرأة وكلت رجلا يزوجها على ألف درهم ، فزوجها على خمسمائة درهم ، ودخل بها الزوج وهي لا تعلم بما زوجت عليه ، وتظن أنه ألفا على ما أمرت ، فلما علمت غيرت ، كيف الحكم ان غيرت أو رضيت بعد الدخول ، وهل يسعها المقام عنده أم لا ؟

ان غيرت التزويج لم يكن لها ذلك ، وان غيرت الصداق كان لها وترد الى صداق مثلها ، ويسعها المقام معه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

واذا أهدى رجل الى خطيبته هدية ، فقيل لها : هذه لك من فلان خطيبك فقبلتها منه كان ذلك رضا ، وأما اذا قيل لها : هذه هدية من عند خطيبك فلان لم يكن ذلك رضا •

✽ مسألة :

وحفظ بعض المسلمين عن أبي عبد الله عن المرأة اذا تزوجها رجل

فرضيت في نفسها أنه رضا ، وان لم تنطق بالرضا ، واذا كرهت في نفسها
فليس كراهية حتى تنطق بالكراهية •

*** مسألة :**

قال سعيد بن محرز ، ومحمد بن هاشم : في رجل تزوج امرأة ،
ثم غيرت فأحضر الزوج شاهدين أنها راضية ، وأحضرت المرأة شاهدين
بالغير ؟

فقال : شاهدا الرضاء أولى •

*** مسألة :**

وقال أبو عبد الله : في رجل ملك امرأة ثم مضى الى الشهود ليشهدوا
عليها فطلقها قبل أن يعلم رضاها ؟

قال : عليه نصف صداقها ، وعليها يمين بالله أن لو بلغها تزويجه
بها قبل أن يطلقها لرضيت به زوجا •

*** مسألة :**

قلت له : فما تقول في المرأة اذا أخبرها رسول من الولي أو من
الزوج ، أو أخبرها أحد الشاهدين أو الولي والزوج ، هل يكون هذا
كله حجة عليها اذا رضيت ؟

قال : قد قيل ، وعندى على معانى ما يوجد أن كل ذلك حجة
ولا رجعة لها ، وفي بعض معانى قول بعض أن ذلك ليس بحجة عليها
حتى يشهر التزويج ، أو يصح عندها بشاهدى عدل •

باب

في المرأة اذا غيرت التزويج ثم رضيت

قال أبو المؤثر : في رجل تزوج بامرأة ، ثم أنكر ؟

فقال من قال : انها من حين أنكرت انحلت عقدة النكاح .

وقال آخرون : انها مادامت في مجلسهما وهم يراودونها فرضيت قبل أن يقوم من مجلسها فالنكاح تام .

وان قامت من مجلسها ، ثم رضيت من بعد فقد انتقض النكاح ، وليس رضاها بشيء .

وقد حدثني زياد بن الوضاح بن عقبة : أن بعض أهل الرأي قالوا : مادام الشهود متمسكين بالشهادة ، وأحسب أنه مادام الزوج مستمسكا أيضا بالعقدة ، ثم رضيت فالنكاح تام .

والذي أقول به : انه ان لم يدخل فليجدد النكاح ، وان سبق فدخل على بعض هذه الأقاويل التي قد حكيت عن أهل الرأي ، لم أقدم على المفاق ، ولم أعزم على تحريم ، والله أعلم .

* مسألة :

وعن رجل ملك امرأة فأظهرت الغير ، ثم عادت فقالت : بل كنت راضية قبل الغير ، ولكنني قهرت وجبرت حتى غيرت قال لها الحاكم : فما تقولين الآن ؟ قالت : رأيي مع رأي اخوتي ، واخوتي كارهون له ؟

قال : ان كان لها ملك غيره لم يقبل قولها ولا اقرارها الا بالبينة
أنها كانت به راضية قبل الغير ، وان لم يكن لها زوج غير الأول
فاقرارها ثابت عليها وهي امرأته •

❖ مسألة :

وان غيرت المرأة النكاح ثم قالت : انى كنت راضية به ، وانما غيرت
لأنى استقلت الصداق وأنا راضية به ؟

فأحب أن لا يفسخ النكاح ، واثباته على هذا أحب لى ، فان كره
الزوج فيطلقها ولها نصف الصداق ، والأفضل أن يجدد النكاح •

وان بلغها التزويج فقالت : لا أرضى الا أن يكون صداقى كذا
وكذا ، وقالت : ان كان صداقى فى كذا فقد رضيت ؟

فان النكاح لا يتم حتى ترضى بعد العقد على شىء من صداقها ،
فان دخل بها قبل الرضاء وبعد العقد اظهرها الكراهية فقد وقعت
الحرمة وبطل التزويج •

❖ مسألة :

ومن ملك امرأة ولم ترض به ، فدخل عليها مغتصبا ؟

فعليه الصداق ، ولا حد عليه ان اعتذر ، فقال : ظننت أن العقد
يوجب الملك عليها •

❖ مسألة :

قال الحوارى بن محمد : ان محبوبا قال : اذا أمرت المرأة وليها

أن يزوجه رجل ورضيت به ، ثم ذهب فزوجه ، وكرهت بعد النكاح
أن الأمر قد جاز عليها وهي امرأته ؟

قال : وأخبرته بقول أهل عمان أن لها الرجعة ، فكان يتعجب
من ذلك •

* مسألة :

ومن جامع أبي جابر : وبلغنا أنه كان من رأى أبي عثمان أنها اذا
قالت أولا : لا أرضى انتقض النكاح ، وكان من رأى أبي على موسى
ابن أبي جابر أنها اذا رجعت فرضيت ، والزواج مستمسك بها
تم النكاح •

وكان موسى بن على يأخذ برأى أبي عثمان حتى حدث مثل
ذلك فجبن عن الفراق بينهم ، ورجع الى رأى جده موسى بن أبي جابر ،
ويجب في مثل هذا اذا كرهت أولا أو لم ترض ثم رجعت رضيت أن
يجدد النكاح ، وان لم يجددوه وجاز بها على النكاح الأول فقد قالوا
انه تام •

* مسألة :

وأذا تزوج رجل بامرأة بأمر وليها بغير رأيها ، ثم علمت بالنكاح
فكرهت في نفسها ولم تغير ذلك بلسانها ؟

فمعى أنه لا بأس اذا لم تكن كراهية تغير ، لأن الكراهية قد تكون
لوجوه وعلم وهوى ، فاذا كان مستمسكا بالنكاح ولو كرهت منه ما كرهت
حتى أظهرت الرضا منه فهو عندى جائز ان شاء الله •

✽ مسألة :

فى امرأة زوجت برجل وغاب ، فزوجت بآخر ورضيت به ، فادعى الأول رضاها ؟

فلا يمين عليها لأنها لو أقرت أنها كانت رضيت بالأول من بعد تغييرها لنكاحه فرضاها بالآخر كان ذلك باطلا ، وهنالك لا يمين عليها •

وإذا زوجت امرأة وقالت : لا • لم يفسخ النكاح بقولها لا حتى تقول لا أرضى به أولا ، ولا أجز هذا التزويج •

وإذا عرفت المرأة التزويج فرضيت به هى ولا تعرف الزوج وهو لا يعرفها أيضا ؟

أنه إذا عرفها حين تهدى اليه بالتعارف جاز أن يتماسا لأن هذا يعرف بسكون النفس •

✽ مسألة :

وسألته عن رجل تزوج امرأة ، ودفع اليها المهر الى وليها ، وقال الأب : ادخل على زوجتك ، فلما جاء ليدخل اليها قالت المرأة : لا أرضاك ولا يحل لك أن تدخل على فانى قد كرهتك ، فلم يزالوا بها حتى رضيت ، وقالت للزوج ادخل على ، أيجوز ذلك النكاح الأول ؟

قال : جائز إذا رضيت •

✽ مسألة :

وسألته عن رجل تزوج امرأة على ما اتفقا عليه من الصداق ، ثم اختلفا في الصداق ، ثم اتفقا بعد أن قاما من مجلسهما على صداق معلوم ، فذهب فتزوجها ، وجاء اليها فمكثته من نفسها ، ولم يخبرها بالتزويج ، فلما فرغ من الموطء وبعد ذلك قال لها : كنت راضية بالتزويج الثاني قبل الموطء قالت : نعم ، هل له تصديقها إذا أمنها على ذلك ؟

قال : أرجو أن له ذلك في حكم الاطمئنانة إذا سكن قلبه الى ذلك منها .

✽ مسألة :

ومن جواب موسى بن علي ، الى هاشم بن الجهم : وعن رجل ملك امرأة وصح معه رضاها به ، ولم تشهد بينة على رضاها ، ثم انها كرهته ولم تقم بينة برضاها ؟

فأحب اليينا أن يرفع أمرهما الى السلطان يفرق بينهما بالكراهية ، ولا يقبل قولهما من بعد ذلك ، الا أنها اذا قالت قد رضيت قبل التعيير ، أمر الزوج أن يطلقها لتحل للأزواج ، ولا صداق لها عليه الا أن يكون معه شاهدان بالرضا ، وذكرت أنه أراد أختها ، فلا يقربن أختها ، حتى يطلقها .

وأما التي ذكرت في تزويجها فلا تحل له أن يتزوجها على هذه الصفة الحال اذا كانت قد رضيت به .

هاشم ومسيح : وعن رجل ملك امرأة وكرهت ، فلم تزَلْ على

ذلك حتى توفي الرجل ، ثم قالت : قد رضيت به الآن ، هل يدرك شيئاً ؟

قال : ان كان الزوج يدعى أنها رضيت اذا ملكها وجحدت هي ألزمتنا ، ثم قالت الآن أقر بالرضا بذلك ، فليس لها ذلك الا أن تقيم شاهدين أنها كانت راضية به قبل الجحود •

* مسألة :

ومن جامع أبى جابر : واذا أنكرت المرأة الرضا بزواج تزوجها واستحلفها ما رضيت به ، ثم رجع يقيم عليها البينة بالرضا ، قبلت بينته وهى أولى من يمينها ، والفروج ليس مثل الأموال • وسئل عن ذلك وهو قول أبى الحواري •

* مسألة :

وفى رجل ملك امرأة وكرهته فى السريرة ، فيما بينهما قبل أن يعلم منها رضا وأظهرت الى الناس الرضا به ، فقال : ان أخذتمونى بالتزويج فجددوا لى ملكا صحيحا ، فقالت هى : لم أكرهه وأنا به راضية ، وأقر هو عند الحاكم أنها كرهته فى السريرة ، وأظهرت الرضا به بعدها ؟

فانه يحكم عليه بالصداق ، ولا يحكم له بالنكاح ، لأنه مقر أنها له كارهة ، فان دخل فرق بينهما •

* مسألة :

فى امرأة زوجها وليها بصداق ، ولم تعلم هى كم هو ، فلما علمت به لم ترض به ؟

فقول : اذا رضيت بالنكاح ثبت عليها ولها صداق ان دخل بها •

وقول : النكاح يفسد وان كان دخل بها برضاها ثم علمت ، لم يكن لها غير بعد ذلك ، ولها صداق مثلها •

وقول : يثبت عليها ما فرض وليها ، وأرجو أنه عن أبي الحواري •

* مسألة :

فان ملك امرأة وعلم منها الرضا فيما بينهما ، ولم يكن له بينة وكرهته ، فحكم لها عليه بالخروج ، وتزوجت غيره وطلقها أو مات عنها ، فرجع الأول فتزوجها ؟

فقد حرمت عليه ، لأن زوجها ذلك كان على غير تزويج حلال وهي زانية ، وقد علم هو ذلك ، وانما يحرم عليه اذا علم أن زوجها كان قد علم بها فدخل بها ، فان كان قد أغلق عليها الباب وأرخص عليها الستر ، فلا تحل له •

وان أنكرت أن زوجها لم يدخل عليها ، وقال هو : قد دخلت ؟

قبل قول الزوج وتحرم عليه ، فان كان أعلمه أنها راضية رجل عدل أو امرأتان دون الشاهدين ، ولم يعلم هو ذلك ، فلا بأس عليه حتى يشهد عليه شاهدا عدل برضاها •

قال يوقف عن ولايته ، ولا يبرأ منه ، واذا كان قد أقر عند المسلمين أنها راضية ، ثم رجع يزوجها ، فعلى المسلمين أن يسألوه عن

ذلك ويأخذه به فان أخذ بذلك واستتيب ، فقال : انى كنت كذبت عليها ولم تكن رضيت بى ، فأنا أستغفر الله ، فانه يقبل منه ذلك •

*** مسألة :**

واذا رضيت المرأة فى نفسها قدر طرفة عين ؟

فقد لزمها التزويج ولا يحل لها أن تغير بعد ذلك ، فان غيرت فحكم بالفرق ، ثم أخذت زوجا غيره ، ثم مات عنها أو فارقتها فلها أن ترجع الى هذا الزوج ، وتكون آثمة ولا اثم عليه •

*** مسألة :**

ومن زوج ابنته فرضيت به طرفة عين ؟

ثبت ويلزمها له يمين ، فان دعت نفسها الى اليمين فأبى أن يخلفها ، وغاب عنها فلها أن تزوج •

باب

في الزوجين اذا لم يرضيا وقت التزويج ثم رضيا بعد ذلك

وسئل عن رجل تزوج امرأة فلم تظهر القبول عند الشهود ، ورضى هو في نفسه ، ثم من بعد ذلك أظهر الرضا ، هل يكون القول قوله ويتم النكاح ؟

قال : نعم .

قلت له : فان لم يرض بالتزويج في وقت التزويج ، ثم من بعد ذلك أتمه ورضى ، هل يتم ما لم يرجع المرأة ؟

قال : معنى أنه يتم .

قال غيره :

قال أبو عبد الله : فيه اختلاف .

* مسألة :

وعن امرأة زوجها ولى من رجل ، وخلا لذلك نحو نصف شهر أو أقل أو أكثر ثم قالت للبينة : انى مغيرة هذا التزويج ، فلما بلغ الزوج رغب في ذلك وأحب أن يستريح من حقها ، ثم انها قالت من بعد : انما غيرت من بعد الرضا ، وأحضر الزوج البينة أن فلانة غيرت التزويج من بعد التزويج بنحو نصف شهر ، واحتجت المرأة أنها غيرت من بعد ما رضيت ؟

فعلى ما وصفت ، فاذا شهدت البينة العادلة على تغيير هذه المرأة للنكاح من بعد العقد ، ثم ادعت ما ادعت من بعد ذلك الرضا بالتزويج فقد قال بعض الفقهاء : ان النكاح قد انفسخ ولا يقبل قولها من بعد ذلك الا أنها اذا قالت : قد رضيت قبل التغيير أمر الزوج أن يطلقها لتحل للأزواج ولا صداق لها عليه .

❖ مسألة :

واذا ملك الرجل امرأة أملكه اياها غير وليها ، ثم طلق أو مات أو ماتت هي من قبل أن يعلم رضاها ، ورضى وليها ، ثم ادعا ورثتها رضاها ، وأظهر الولي الرضا عند ذلك ، ولم يصح رضاها وأتمام وليها للنكاح بشاهدى عدل من قبل أن يموت المالك ، أو تموت المرأة أو طلق ، ولم يكن دخل بها ؟

فلا يثبت النكاح ، فاذا قال الورثة : لا نعلم لها رضا ولا كراهية فهذا ليس مما يثبت به التزويج ، فان قامت شهود برضاها ورضا وليها ، والشهود بكراهيتها وكراهية وليها ، ولم يؤرخوا الشهود الرضا ، فشهود الرضا أولى من شهود الكراهية اذا لم يؤرخوا ، لأنه قد يجوز أن يكون الرضا ، ثم تكون الكراهية ، ولا يلتفت الى الكراهية بعد الرضا .

باب

في تزويج السلاطين

قال محمد بن جعفر : وسألت عن الجبار اذا أراد أن يتزوج امرأة وطلبها فكرهت ، فقال : ان لم تزوجه نفسها قتلها أو وقع بها جراما ، فتزوجت به وهي كارهة ؟

فان كانت هذه المرأة لما عزم الجبار على أخذها اختارت الحلال ورضيت به زوجا على الكراهية من نفسها فلها مهرها وميراثها ، وأرجو أن لا يكون وطؤه حراما عليها ، وهو آثم •

فان كانت لم ترض به زوجا الا أنه جبرها حتى قالت : انى قد رضيت وهي غير راضية ؟

فما أبصر أنها له بزوجة وان جبرها على الوطء فلها صداقها عليه ، وهي حرام عليه ، وعليها أيضا ، ولا ميراث لها منه •

وقال أبو المؤثر : اذا لم ترض به زوجا هربت منه ، وجاهدته على نفسها ، فان صرعها ووطئها وهي مغلوبة على نفسها فهو آثم ولا اثم عليها هي ان شاء الله •

قلت لأبى المؤثر : وهل لها هي أن تقتله وقد كانت هذه العقدة ؟

قال : تجاهده عن نفسها ، وتقتله على ذلك ، اذا كانت قد أخبرته أنها كارهة ، وأنها لا ترضى به قبل أن يوطأها •

فان لم تخبره بكراتها بعد أن دخلت اليه وأخبرته أنها كارهته
حتى وطئها ، فلا أرى لها قتله ، ولكنها تهرب منه •

قال محمد بن جعفر : وأما هذا السلطان الجائر ، فان تزوج امرأة
لا ولى لها برأيها فتزوجها جائز ، قال أبو المؤثر كذلك •

❖ مسألة :

واذا طولبت امرأة بباطل ، فوعدها رجل النيابة عنها والنصرة لها ،
على أن يتزوجها ويدفع عنها الجور ، فان لم يفعل أمكن منها ، وكف
عن نصرتها ، ولم يكن له قبل ذلك رغبة فيها ، وهى فى خوف وطلب
شديد ، فلما رأت أنه لا طاقة لها بصرف الجور عنها ؟

فالتزويج لها جايـز حلال ؟

وان كان استرهبها وقال : ان لم تزوجينى أوقعتك فتزوجته
خوفا منه أن يوقعها فيما لا طاقة لها به ؟

فأزاه تزويجا غير طيب ، فاذا رضيت به لم أقدم على الفراق ،
وفى نفسى منه وغير هذا التزويج أحب الى •

باب

من يجوز تزويجه من النساء ومن لا يجوز ويكره

ومن جامع ابن جعفر : قال الله تعالى : (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الأختين الا ما قد سلف ان الله كان عفورا رحيمًا) •

و « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » ، ومن تزوج امرأة ثم فارقتها جاز بها أو لم يجز بها فلا يجوز له أن يتزوج أمها لأنه قال : (وأمهات نسائكم) مبهمه وقال : (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم) •

ومن تزوج امرأة ثم فارقتها قبل أن يجوز بها جاز له أن يتزوج ابنتها ، فان جاز بالأم حرمت عليه ابنتها أبدا •

قال موسى بن علي : وفي قراءة عبد الله بن مسعود : (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بأمهاتهن فان لم تكونوا دخلتم بأمهاتهن فلا بأس عليكم بنكاح بناتهن) والله أعلم •

قال غيره :

كذلك قيل : اذا تزوج امرأة فان جاز بها حرم عليه تزويج ابنتها ،

وان لم يجز بها لم تحرم عليه ابنتها ، وأما أمها فحرام عليه جاز بها أو لم يجز بها ، لأن الله تعالى قال : ((وأمهات نسائكم)) ♦

ومن الكتاب :

وعن أبي على : فبين ملك امرأة وماتت قبل أن يدخل بها ، فورثها فله أن يتزوج بابنتها ♦

وقال بعض مخالفينا : انها لا تحل له دخل بالأم أو لم يدخل ♦

ومن قول ابن عباس : وقال بعضهم : يكره أن يتزوج الرجل بتريكة أبي زوجته ♦

ومن الكتاب :

ويكره للرجل أن يتزوج امرأة ربييه التي دخل بها أيضا ♦

وقال أبو الحواري : ان تزوج امرأة ربييه لم تحرم عليه ، وكذلك الربيب يتزوج من نكح زوج أمه قال الله تعالى : (وجلائل أبنائكم الذين من أصلابكم) يعني حرام نساء الأبناء على الآباء دخل بها الابن أو لم يدخل ، فهي حرام على الأب ♦

وكذلك حرام نساء الآباء على الأبناء ♦

❦ مسألة :

وفي النسياء : أجمعت الأمة أن الرجل اذا عقد على امرأة عقدا فاسدا ، ودخل بها وهو جاهل بفساده أنها تحرم على أبيه وابنه ♦

وانما سميت ربيبة لأنه يربها ، وأصلها مربوبة فصرف من مفعولة الى فعيلة كما قيل قتيل وجريح ، والأصل مقتول ومجروح ، ويقال ربت فلانة فلانا وربى فلان فلانا •

قال الشاعر :

ربتها أهلها وفنقها
حسن غداء فخلفها عمام

❖ مسألة :

قال الله تعالى : (وأن تجمعوا بين الأختين الا ما قد سلف) يعنى ما قد مضى قبل التحريم •

قال أبو سعيد : انما عفى لهم عما مضى قبل أن يقع التحريم ، فلما وقع التحريم كان ذلك محرما ، ولو كان التزويج انما وقع قبل ذلك فان ذلك يفسد فى حين ذلك التحريم ، ولو كان قد تزوجها قبل ذلك •

❖ ومن الكتاب :

ويكره للرجل أن يجمع بين المرأة وامرأة أبيها ، وقد فعل ذلك من فعل فلم نره حراما ، وكذلك قيل يكره للرجل أن يتزوجها أو يوطأ ما تزوج أو وطئ زوج أمه بلا حرام نبصره •

❖ مسألة :

ويكره للرجل أن يتزوج بتريكة جده أبى أمه أو أبى أبيه •

قال أبو الحواري : حرام على من تزوج بتريكة جده أبى أمه ، أو أبى أبيه حرام مفرق بينهما •

قال أبو سعيد : قول أبي الحواري أصح في هذا •

وقال أبو محمد الفضل : لا يتزوج الرجل بامرأة يتزوج بها جده
أبو أمه ، لأنه من أبنائه •

ومن كانت له أخت فدخلت في بيت أو في قرية ، لم يكن له أن
يتزوج من تلك القرية أو البيت امرأة الا ببيان أخته من سواها من نساء
ذلك البيت والقرية ، فان فعل فوافق أخته كان هالكا ، وان وافق سواها
كان آثما •

وفي هذه المسألة اختلاف بين أصحابنا :

فأباح له بعضهم التزويج حتى يعلم أخته بعينها ، قال : وليس
هذا القول بموافق لأصولهم ، والأول أشبه بأصولهم وانظر في باب
القياس وأقوم في الحجة •

قال : ويقع له معرفة أخته من جملة نساء تلك القرية أو البيت
من وجوه :

أحدها أن تكون أخته امرأة كبيرة ، فتزوج امرأة صغيرة صبية
أو تكون أخته صغيرة فيتزوج كبيرة السن ، أو تكون أخته اسمها زينب
فتزوج امرأة اسمها عمرة ، فهذه دلائل تدل على معرفة أخته من سواها •

فان اشتبه عليه معرفتها من سواها لم يكن له أن يتعدى الى
غيرها ، أبيع له الا بيقين ، والله أعلم •

❖ مسألة :

وللرجل أن يعقد على المرأة في حال حيضها ونفاسها ، فاذا عقد لم يكن له الوطء حتى يزول الحيض والنفاس عنها بالكتاب والاجماع على المنع من وطئها في هاتين الحالتين ، النساء محررات الفروج الا بما أحلهن الله من نكاح أو ملك يمين •

قال أبو مالك : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل وطء امرأة الا من وجهين : ملك يمين أو تزويج » •

❖ مسألة :

وحرام تزويج الأمهات وما ولدت ، وبنات البنات والبنين وان سفلن ، وأمهات الأمهات ، والآباء وان علون ، والأخوات وبناتهن وان سفلن ، والعلمات والخالات ، وبنات الاخوة وما ولدن ، وبنو الاخوة وما ولدوا ، أو الربيبة التي جاز بها بأمها ، وبنات ربائبكم اذا دخلتم بأمهاتهن •

• وحرام تزويج النساء كرها •

• وحرام التزويج في العدة •

• وحرام التزويج فوق الأربع •

• وحرام تزويج المشركين وامائهم •

• وحرام تزويج الزنى •

وحرام تزويج الآماء والممالك بغير اذن موليهم لقوله تعالى :
(فانكحوهن باذن اهلن) ولا يجوز بغير اذن اهلن أبدا •

قال : وهو مكروه ومختلف فيه •

❖ مسألة :

أجاب بعض أهل الكلام : نكاح تسع من الحرائر ، واحتج في ذلك بقوله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) فكأنه يقول : فانكحوا اثنتين وثلاث وأربع ، فهذا تسع ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات عن تسع ، ولم يطلق له الله في القرآن الا ما أطلق لنا ، وهذه خلاف قوله تعالى ، ولا يجوز بهذه الآية أكثر من أربع ، وعلى هذا اجماع الأمة وأهل المعرفة باللغة •

وانما هذا شيء خص الله به نبيه صلى الله عليه وسلم ، وأما النبي صلى الله عليه وسلم فقد أطلق له أشياء حظرت علينا منها :

أنه قد تزوج تسعا وحرّم عليه السلام بهن ، وأجيزت له الهبة دوننا ، وحرّم على أمته أخذ نسائه بعده ، وكذلك سميت أمهات المؤمنين ، والسنة واردة بقوله صلى الله عليه وسلم : « فمن أسلم وتحتّه أكثر من أربع نسوة فليختر منهن أربعا » ، والله أعلم •

نقل أنس بن مالك : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول : « لا شغار في الاسلام » ونكاح الشغار الذي نهى عنه صلى الله عليه وسلم هو : أن الرجل في الجاهلية يزوج امرأة وهو وليها من رجل على غير صداق ، على أن يزوجه الآخر امرأة هو وليها بغير صداق ، يجعلون صداق هذه بصداق هذه ، يقول أحدهما لصاحبه : أشغرنى أختك على أن أشغرك ابنتى ، فهو مبادلة امرأة بامرأة على غير الصداق وهذا أصل الشغار •

❖ مسألة :

قيل : يحرم على الرجل ثمانى فى عشرة امرأة : من النسب تسع ،
ومن الرضاع تسع :

أمه ، وابنته ، وأخته ، وعمته ، وخالته ، وبنت أخيه ، وبنت
أخته • وأربع من قبل الصهر : امرأة أبيه ، وامرأة ابنه ، وأم امرأته ،
وبنت امرأته ان كان دخل بها •

وتحرم على المرأة تسعة عشر رجلا ، سبعة من النسب ، وسبعة من
الرضاع ، كما يحرم على الرجل ، ومن الصهر أربعة على ما ذكرنا
فى الرجل ، ويحرم عليها عبدها •

قال المصنف : وعندى أنه يحرم على الرجل أمته المشتركة ، فلا
يجل له وطؤها بتزويج ولا ملك يمين حتى يخلصها ، والله أعلم •

❖ مسألة :

وعن رجل تزوج جارية زوجته ؟

قال : معى أن بعضا شدد فى ذلك ، ولا أدرى ذلك من أى وجه ،
وليس أعلم وجها يفسد عليه جارية زوجته •

❖ مسألة :

أنكر مخالفونا على أئمتنا اذ قالوا : لا يجوز للرجل أن يتزوج
امرأة زنى بها ، أو نظر الى فرجها مستمتعا لذلك منها •

قال أبو حنيفة : اذا نظر الى فرجها لشهوة جاز له أن يتزوجها ،
ولا يحل له تزويج ابنتها •

قال : ولو قبلت امرأة ربييها حرمت عليه ، ووقعت الفرقة بينهما
لقبلتها لابنه •

قال الشافعى : اذا قبل الرجل جاريته حرم على ابنه نكاحها اذا
انتقل ملكها اليه ، وزعم أن له تزويج امرأة زنى بها ، وتزويج ابنتها
منه من زنى •

واحتج للشافعى بعض أصحابه بأنه قال : قبله الرجل جاريته
استمتع أو طلاع على حرمة ، وكذلك قال أصحابنا : ان النظر لشهوة
استمتع حرمة ، فالعيب على من أعاب أصحابنا ألزم وعليهم راجع •

❖ مسألة :

وكل من وطئ كان من رجل ، لامرأة غلطا فجائز للواطئ تزويجها
الا ما كان من الوطء المعتمد فيه للحرمة والزنى فلا يجوز •

ومن أخطأ امرأة غير امرأته فوطئها ، جاز له أن يتزوجها لقول
الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت
قلوبكم) والله أعلم •

باب

فيمن تزوج امرأة هل له أن يتزوج أحدا من أهلها

وعن رجل تزوج امرأة ثم فارقتها ، ولم يكن جاز بها ، هل له أن يتزوج بأمرها ؟

قال : ان كانت المرأة رضيت به لم تحمل له أمها ، وان كانت لم تكن رضيت بالتزويج فله أن يتزوج بأمرها •

❖ مسألة :

وسئل عن امرأة أمرت وليها أن يزوجه برجل ، فزوجها ، فلما بلغها التزويج غيرت ، هل لها أن تزوج ابنه ؟

قال : معى أنه قيل انها اذا أمرت وليها أن يزوجه فزوجها ، ورضيت بعد التزويج ، ثبت عليها التزويج ، وأما اذا أمرت وليها بالتزويج فزوجها ، ثم غيرت ولم ترض بعد التزويج ، فيختلف في ذلك :

قال من قال : انه يثبت عليها •

وقال من قال : انه لا يثبت عليها حتى ترضى بعد التزويج •

وقال : واذا ثبت عليها النكاح بالرجل لم يجز لها أن تزوج ابنه ، لأن النكاح هو عقدة التزويج لقول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) فهذا دليل على أن النكاح هو عقدة التزويج ، وقد قال الله تعالى : (ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء) •

قيل له : فالأب والابن في هذا سواء في تزويج نساء بعضهما بعض ؟

قال : هكذا عندى اذا رضيت الزوجة بالأب مع العقد ، فقد حرمت على ابنه ولو لم يكن الأب دخل بها ، وكذلك الابن اذا رضيت به الزوجة مع ثبوت عقدة النكاح ، فقد حرمت على أبيه ولو لم يكن الابن دخل بها ، لأنه قال : (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم) •

والحلائل قيل : هو ثبوت عقدة النكاح والرضا به من المرأة على معنى قوله •

❖ مسألة :

وعن رجل تزوج امرأة ورضيت بالتزويج ، ولم يجز بها ، ثم ماتت أو طلقها ، هل له أن يتزوج ابنتها ؟

قال : معنى أنه اذا لم يدخل بها ، ولم ينل منها شيئاً من مس أو نظر جاز له أن يتزوج بابنتها ، لقول الله تبارك وتعالى : (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم) •

❖ مسألة :

وعن رجل ملك امرأة في عدتها ، وعن الرجل ، هل يجوز له أن يأخذ المرأة وبنائها (١) ؟

قال : هكذا معنى أنه جائز •

(١) المعنى : يجمع بين امرأة رجل وابنته •

❖ مسألة :

وعن رجل ملك امرأة في عدتها خطأ منه ، فتركها وتزوج أمها من بعد
أن مس من البنت ما مس غير الفرج ؟

قال هاشم وجابر : أقوى على أن أفرق بينهما •

❖ مسألة :

واذا ملك الصبي امرأة ومس فرجها ، ثم كرهها لما بلغ ؟

لم تحل لأبيه •

❖ مسألة :

وسألت أبا الحسن رحمه الله : عن تزويج الرجل بزوجة ربييه ،
وتزويج المرأة بزوج ربييها ، وتزويج الأب بربيية ابنه ، وتزويج الابن
بربيية أبيه ، وتزويج المرأة بزوج عمتها امرأة أبيها ، وتزويج الرجل
بامرأة عمه زوج أمه التي هي غير أمه ؟

قال : كل هذا مكروه ، وليس هذا بحرام •

قلت : فما تقول فيمن جمع بين امرأة وبين خالتها ، أو أم خالتها
ما كانوا وعلموا في النسب ، وكذلك بين امرأة وبين ابنة أخيها ما كانوا
وسفلوا في النسب ؟

فقال : ذلك حرام ما كانت أم أمها وابنة أبيها ما كانوا وإن سفلوا.
من ولد أخيها ، مثل أختها عليه في الجميع •

قلت له : وكذلك من جمع بين امرأة وأم عمتها ما كانوا وان علوا في النسب ، أو جمع بين امرأة وابنة أخيها وان سفلوا ما كانوا ؟

قال معي : ان أم عمتها فصاعدا ما كانوا حرام عليه بمنزلة أم خالتها وما ولد أخوها فسفل ، وان بعدوا في النسل بمنزلة ابنة أخيها في الجمع وهو حرام .

❖ مسألة :

وفي الآثار أنه لا بأس أن يجمع الرجل بين المرأة وعمتها امرأة أبيها وذلك مكروه ، وليس بحرام .

قال غيره :

معي أنه قيل ان الجمع بينها وبين خالة أمها وعمة أمها ، وخالة أبيها وعمة أبيها كمثل الخالة والعمة ، لأنهم من آبائهم .

باب

من تزوج امرأة هل له أن يتزوج أحدا من أهلها

وسألت أبا الحسن محمد بن الحسن رحمه الله : عن الرجل اذا تزوج امرأة ورضيت به ، ولم يدخل بها ، هل يحل له أن يتزوج أمها أو أحدا من جداتها ؟

قال : اذا تزوج الرجل المرأة ورضيت به ، فقد حرمت عليه أمها وأم أمها ما كانت ولو علت ، وأم أبيها ما كانت من أمهات أبيها وأم أبي أبيها وأبي أمها ، وجميع جداتها من قبل الأب ومن قبل الأم ، ماكن الجدات وعلون ، وهو لا وعليه حرام في محياها ومماتها ، لا يحل له بدا أحد من جداتها ولا أمهاتها •

قال : وأما والد أحد من أجدادها ما كانوا وعلوا ، وكل امرأة خرجت من بطن جدة من جداتها ، أو امرأة خرجت من صلب جد من أجدادها ما كانوا وعلوا ، فتلك المرأة بمنزلة ولد أمها وهي خالة لها ، فلا تحل له أن يجمع بينهما وهي بمنزلة الخالة •

وكذلك كل امرأة خرجت من صلب أحد من أجدادها ، فهي بمنزلة عمتها ابنة جدها أبي أبيها ، لأن ولد الأجداد والجدات ما كانوا وعلوا ، فهم بمنزلة الآباء والأمهات ، كما أن الأجداد ما كانوا في الحرمة بمنزلة الأم والأب •

فاذا نسل نسل من ولد الجد ، ولم يكن ولد الجد نفسه ، فقد زالت
الحرمة وصار بمنزلة ولد الخال والخالة ، والعيم والعمة •

ومكروه أن يجمع بين المرأة وبين ابنة خالها وابنة خالتها ، وابنة
عمها وابنة عمتها ، وليس ذلك بحرام ، وهو حلال •

قال : وأما اذا كان أم خالة امرأته أو أم عمتها غير أم أمها ، وغير
أم أبيها ، وانما هي أم خالتها من قبل أبيه فتلك بمنزلة ما نكح أب امرأته
من النساء ، فقد أجازوا أن يجمع بين المرأة وما نكح أبوها من النساء
اذا لم يكن من جداتها ، وكذلك ما نكح الأجداد ، ولم يكن المنكوحات
من الجدات فذلك ليس بحرام •

ولا بأس أن يجمع بينها وبين ما نكح أبوها وأجدادها اذا لم يكن
من خالاتها ، ولا من جداتها •

وأما بنات الأخ وبنات الاخوة وبنو بنى الاخوة ما كانوا وتناسلوا
من صلب ذكر كان النسل ، أو من أنثى ، فلا يحل له أن يجمع بين المرأة
وبين أحد من بنات اخوتها ، ولا بنات أخواتها ، ولا بنات بنينهم ما كانوا
وتناسلوا ، وذلك حرام ، وهي بمنزلة ابنة الأخت وابنة الأخ •

وكذلك لا يحل أن ينكح أحدا من بنات أخواته ، ولا بنات اخوته ،
ولا بنى بنينهم ما كانوا وتناسلوا أبدا •

وكذلك لا يحل له أن ينكح أحدا من جداته من قبل أبيه ولا من قبل
أمه أبدا ما كانوا •

ولا يحل له أن ينكح بنات امرأة خرجت من صلب جد له أبدا ما كان
وعلا بالغا ما بلغ •

وكذلك لا يحل له أن ينكح بنات امرأة خرجت من بطن جده له أبداً بالغاً ما بلغ ، وذلك حرام بمنزلة خالته وعمته في النسب ، ويحرم على هذا كله من الرضاع ما يحرم من النسب •

وأما من نسل من ولد صلب جده ولو علا ، وكذلك ما نسل من ولد بطن جدته ، ولو علمت وهو حلال له وذلك بمنزلة ابنة الخالة ، وابنة الخال ، وابنة العممة ، وابنة العم ، والله نسأله التوفيق لما يحب ويرضى •

وكذلك لا يحل أن يتزوج ما نسل من ولد ربيبة له ، أو ربيب أبداً ما كانوا وتناسلوا •

وكذلك المرأة لا يحل لها من هذا كله ما لا يحل للرجل ، مما قد ذكرنا ، ولا تحل لها إذا تزوجت رجلاً ورضيت به ، فلا يحل لها أن تأخذ أحداً من آبائه ولا من أجداده ما كانوا ولو علوا ، ولا بأحد مما كان من نسوله ، فلا يحل لها أخذهم من ولده ، ولا من ولد ولده ما كانوا وما تناسلوا ، لأن ولد الربيبة بمنزلة الربيبة •

ويحل لها من بعده اخوته وما نسل من أجداده وولد أجداده وجداته ، لأن ولد الجد بمنزلة ولد الأب والأم في هذا •

❖ مسألة :

سئل ابن عباس عن قول الله تعالى : (وحلائل أبنائكم الذين من أضلاكم) ، فلم يبين دخل بها أو لم يدخل ؟

فقال ابن عباس : ابهموا ما أبهم الله ، ونساء الآباء على الأبناء حرام ، دخل بهن أو لم يدخل ، ونساء الأبناء حرام على الآباء دخل بهن

أو لم يدخل ، فكلهن في الحرام سواء صغارا أو كبارا ، واسم الزوجات واقع عليهن •

❖ مسألة :

وإذا تزوج الرجل أختين أو ثلاثا أو أربعاً في عقدة فإنه يفرق بينه وبينهن ، وكذلك ان كن أكثر من ذلك ، فإن لم يكن دخل بشيء منهن كان له أن يتزوج بأيتين شاء ، لأنه لم يقع نكاح الأول قط •

وكذلك لو تزوج امرأة لها زوج أو في عدة من زوج ، أو تزوجها بغير شهود أو بوجه من وجوه عقدة غيرة النكاح الفاسد ، فرق بينهما قبل الدخول ، وكان له أن يتزوج أم احداهن أو ابنتها من قبل أن يقع نكاح ، فإن دخل لم تحل له أمها ولا ابنتها ، ولا تحل لأبيه ولا لابنه •

❖ مسألة :

من الزيادة المضافة :

فيمن تزوج صبية لم تبلغ فتغير ؟

قال : اذا لم يجز بها جاز لابنه ولأبيه أن يتزوجها •

والصبى اذا تزوج امرأة فلما بلغ غير التزويج ؟

قال : اذا لم يجز بها جاز لأبيه أو لابنه تزويجها •

❖ مسألة :

ومن كتاب الضياع :

وكذلك لو تزوج الرجل بجارية صغيرة ولم يدخل بها ، ثم طلقها لم

يجز لولده تزويجها ، لأنها عمته قد نكحها أبوه ، قال الله تعالى :
(ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء) وهى زوجة •

وكذلك لا تجوز ابنة الربيبية لأنها له بنت ، وما تناسل منها فهو
مثلها ، ولا يجوز تزويج ابنة ربيته لأنه لا يجوز له ابنة ربيته •

❖ مسألة :

والربيبية هى المرأة من غيره ، وإنما سميت ربيبة لأنه يرببها ،
وأصلها مربوبة فصرف عن مفعولة الى فعيلة •

❖ مسألة :

وكره محمد بن محبوب أن يتزوج الرجل امرأة ربيبه ، وقد دخل
بها الربيب •

وقال أبو الحوارى : ان تزوج امرأة ربيبه لم تحرم عليه •

❖ مسألة :

وسألته عن رجل تزوج صبية لم تبلغ ولم يدخل بها ، هل يجوز له
أن ينظر من أمها ما يجوز له من ذوات المحارم قبل أن يجوز بابنتها ؟

قال : فلا يبين لى ذلك •

قلت له : فإن بلغت وغيرت النكاح ، هل يجوز له أن يأخذ أمها ؟

قال : فمعى ذلك على قول من لا يجيز نكاح الصبيان حتى يبلغوا
ويتموا ذلك •

قلت له : فعلى قول من يجوز نكاح الصبيان ان دخل بها وهى
صبية أيجوز له ان نظر من أمها ما ينظر من ذوات المحارم اذا كانت
صبية ؟

قال : فعندى ذلك اذا رضيت به زوجا ، وكانت تعقل الرضا ♦

قلت له : فعلى قول من لا يجيز نكاح الصبيان ان دخل بها وهى
صبية ، أيجوز له أن ينظر من أمها ما ينظر من ذوات المحارم فى حال
صباها ما لم تبلغ ؟

قال : نعم ، هكذا عندى على قول من يجيز نكاحها اذا بلغت ورضيت
به ، ويجوز وطؤها ♦

الضياء : قلت له : فعندك أن أحدا من المسلمين كره وطأها فى حال
صباها ؟

قال : هكذا عندى أنه كرهه ولم يجزه ♦

باب

في مس الرجل ونظره فرج امرأة بيده هل له أن يتزوج بها

أو بأحد من أهلها

وعن رجل نظر الى فرج امرأة متعمدا أو مسه بيده ، هل له أن يتزوج ابنه بها ؟

قال : لا يتزوج هو بها ، ولا بأمها ، ولا بجدها ، ولا بابنتها ، ولا بابنة ابنتها ، ولا يتزوج ابنه بها ، وأما أمها وابنتها فجائز لابنه أن يتزوج بهما •

❖ مسألة :

وعن أبي زياد : وعن رجل وضع فرجه على فرج صبية لا تعقل ، ثم تزوج بها حين بلغت ، وجاز اليها ، ثم ذكر أنه حفظ أنه يفرق بينهما ؟ فلها صداقها وقال : يلزمه صداق آخر لمسه فوجها قبل تزويجه •

❖ مسألة :

وعن رجل أطاق على فرج صبية لم تبلغ بذكره ، أو مس موضع الختان ولم يولج ، ثم تاب عن ذلك ، هل يحل له أن يتزوجها اذا لم تكن نيته أن يتزوجها للأجل ما مس منها أو نظر ، أم لا يجوز له ذلك ؟

فلا يبين لي ذلك في قول أصحابنا الشاهر المعمول به •

قلت : وهل تعلم أن أحدا من المسلمين رخص فيه وإن تزوجها هل تترك ولايته ؟

فلا أعلم ذلك نصا في هذه المسألة يقينا ، ولكن أرجو أنه لا يخرج من حال الرخصة •

وان تزوجها على ذلك وقد تاب من فعله أحببت له تركها ، فإن تركها والا جبت عن ترك ولايته ، والله أسأله التوفيق •

❖ مسألة :

والذى نظر الى فرج امرأة صبية ، فلم يعرف موضع الفرج أين هو ؟

قال : اذا نظر الى شيء من جنوب الفرج من تحت الثوب فلا يجوز له أن يتزوجها •

❖ مسألة :

وسأله عن الرجل يخطب المرأة فيقول : لا أتزوجها حتى أنظر إليها هل يحل أن تستتر ويلمح وجهها وينظر إليها ؟

قال : اذا هي لبست ثيابها ، واختمرت وتجلبت ومن فوق الجلباب رداء حتى لا يرى شيئا منها الا وجهها فلا بأس ، ولا تقعد في شيء من الثياب يصف جسدها له •

❖ مسألة :

ومن جواب موسى بن على ، الى سليمان بن الحكم : وعن رجل نظر الى امرأة عريانة ، ونظر الى الفرج وهى قائمة ، ثم أراد تزويجها ؟

فان كان نظر الى نفس الفرج فقد حرمت عليه ، وان كان لم ينظر
نفس الفرج الا موضع الشعر وما ظهر من جوانبه ، فلا يفسد عليه
ان شاء الله •

❖ مسألة :

وقلت : من مس فرج امرأة من فوق الثياب بيده أو بفرجه حتى
أمنى ، هل يجوز له أن يتزوجها أم لا ؟

فمعى أنه قد قيل اذا عرف ما مس أنه الفرج سواء كان من تحت
الثوب مسه أو من فوقه فلا يجوز له تزويجها ، وقد قيل فى ذلك بترخيص
ما لم يمسه من تحت الثوب ، والأخذ فى الفروج بالثقة ما لم
ينكر فضله ولا يجهل عدله •

❖ مسألة :

ومن حديث أبى سفيان قال أبو سفيان : أخبرنى المليح بن حسان ،
أنه دخل مع جماعة على أبى عبيدة وفيهم الفضل بن جندب فقال المليح :
فسألنا أبا عبيدة عن رجل دخل على امرأة نائمة ، فوضع يده على فرجها
من تحت الثياب ، فانتبعت المرأة وغضبت وشتمت وخطأت وأنكرت
انكار الحرة ، هل له أن يتزوجها ؟

فقال أبو عبيدة : لا يتزوجها •

فقال المليح : فسكتنا ولم يسأله أحد منا من أين •

قال : ثم استأذن صالح الدهان ، وأبو نوح ، فدخل على أبى عبيدة
قال : فغمره بعضنا بعضا أيكم يسأل أبا نوح عن هذه المسألة ؟ فقال
الفضل بن جندب : أنا أسأله عنها فسأله ؟

فقال : أبو نوح : يتزوجها ويهب لها ماله ان شاء •

قال أبو عبيدة : لا يتزوجها •

قال أبو نوح : بلى يتزوجها مرتين أو ثلاثا ، يترددان القول •

ثم قال أبو نوح : يا أبا عبيدة ! هل كنت تعرف حيان الأعرج ؟

قال : نعم •

قال أبو نوح : فان حيان أخبرني عن جابر أنه قال : يتزوجها ويهب لها ماله ان شاء •

فقال أبو عبيدة : يا أبا نوح ! انها الفروج •

فقال أبو نوح : يا معشر الشباب ألم أنحكم أن تسألوني عن شيء وأبو عبيدة شاهد ، صدق أبو عبيدة هي الفروج •

❖ مسألة :

قومنا يختلفون فيمن فجر بأم امرأته ؟

أصحاب الرأي : تحرم عليه امرأته •

مالك والشافعي : لا تحرم •

وعن مخزج البول من المرأة ، هل هو فرج المرأة ، وينقض الوضوء ، ويحرم التزويج ، ويجب الحد في الوطء فيه ، فأنا ناظر فيه •

ومن مس دابر امرأة لم يتزوجها ، وكره بعض الفقهاء تزويجها ،
ولم يروه حراما .

وان مس دبرها ثم طلقها ، فنصف الصداق ولا أرى الدبر مثل
القبل .

❖ مسألة :

ومن نظر فرج امرأة بغير تعمد ، ونظر الشق نفسه ، وغض نظره
ولم يعده ، ولم يتبع النظر النظر ؟

فلا بأس عليه بتزويج هذه اذا وقع نظره عليها بغير تعمد ، وان لم
يتعمد النظر اليها ثم وقع النظر اليها فنظر الشق نفسه وأمكن نظره ،
ولم يغض من حين ما وقع نظره عليها ، فلا يتزوجها لأنهم قالوا : اتباع
النظرة النظرة تزرع الشهوة وتورث الحسرة .

وان كان نظر منها غير الفرجين ، فلا بأس بتزويجها ولو تعمد ذلك ،
وعليه التوبة والاستغفار لنظره الى بدنها متعمدا .

❖ مسألة :

الفرج اسم لجميع عورات الرجال والنساء ، والقبلان وما حولهما
كله فرج .

❖ مسألة :

عن أبي الحواري : ومن وطئ امرأة من فوق الثوب ، هل له أن
يتزوج بها كان الثوب رقيقا أو غليظا ؟

فليس له أن يتزوج بها •

وكذلك لو مس فرجها من فوق الثوب ؟

فليس له أن يتزوجها اذا عرف ما مس •

وكذلك من وطئ زوجته من فوق الثوب وهي حائض ؟

فقد وطئ حائضا وقد فسدت عليه •

❖ مسألة :

وعن أبي الحواري : وان كان نظر الى امرأة فاذا استبان له الشق ونظر اليه متعمدا بالنهار حرمت عليه أبدا ، وحرمت عليه أمها وبنتها •

❖ مسألة :

وسألت أبا سعيد : عن رجل بالغ نظر الى فرج صبية ممن تستتر وتستحي متعمدا لشهوة ، هل له أن يتزوجها اذا بلغت ؟

قال : معى أنه قد قيل ان ذلك جائز له اذا تزوجها لغير تلك النظرة •

قلت له : أرايت ان تزوجها لتلك النظرة ، وعلم ذلك منه ، هل يسهه المقام معها ولا يفرق بينهما ؟

قال : لا يعجبني ان كان تزوجها لتلك النظرة أن لا يقيم معها ، لأنه دخل على أساسين فاسد ولعنى فاسد •

قلت له : فان أقام معها وكان ولها ، هل تسقط ولايته ؟

قال : لا يبين لى أن تترك ولايته ، لأنه معى أنه قد قيل يتزوجها
ما لم يكن النظر بعد البلوغ •

قلت له : سواء تزوجها قبل بلوغها فدخل بها فى حال الصبا أو بعد
بلوغها ؟

قال : هكذا عندى • وحفظت عن أبى سعيد : أنه لو نظرها متعمدا
بعد البلوغ أنه يروى عن أبى مالك أن ذلك فيه اختلاف :

فيخرج فى بعض القول أنه لا يفسد تزويجها عليه •

وقال من قال : يفسد اذا كان بعد البلوغ •

وكذلك المس اذا مسها وهى كارهة ، وأنكرت ذلك ، فقد روى عن
جابر بن زيد أن تزويجها يجوز •

وعن أبى عبيدة : أنه لا يجوز •

وروى عن أبى الحسن أحسبه محمد بن الحسن رحمه الله أنه
يتزوجها ما لم يكن لتلك النظرة فيما يذهب اليه •

❖ مسألة :

وسألته عن رجل نظر الى فرج أخت امرأته وهى صبية ؟

قال : ليس الصبى بشيء ، فان كانت قد بلغت ونظر الفرج نفسه
متعمدا فقد فسدت عليه •

❖ مسألة :

وعن رجل عالج امرأة ولم يطقها — لعله — يطأها ؟

قال : ان كان رأى عورتها ولمس بيده فلا يتزوجها والا فلا بأس •

❖ مسألة :

وسألته عن رجل قبل امرأة ، ثم أراد أن يتزوجها ؟

قال : ان كانت قرت له وشهته كره أن يتزوجها ، وان كانت منعتة ودافعته عن نفسها لم يكره تزويجها •

وعن جابر بن زيد : ان لطمته وأنكرت والا فلا •

قال على بن عزرة ، وسليمان بن عثمان : اذا مسها أو قبلها فلم تصح وتمنعه نفسها فان كان دخل لم يفرق بينهما ، وان لم يدخل بها فتركها أحب اليهم لثلاثيها بئس ما فعلت •

وقيل : ان نظر لشعرها وهي لا تعلم ، فان له تزويجها ، وان فتحت شعرها عمدا فانه يكره •

ومن عبث بامرأة بين أليتيها بذكره ، ثم أراد تزويجها ؟

لم تفسد عليه ، فان أنزل فسال في الفرج فحملت ففى نفسى منه حرج ، فان لم يكن تعتمد ذلك الى فرجها ثم تزوجها لم أقدم على الفراق •

❦ مسألة :

وسألته عن رجل قبل امرأة حراما هل له أن يتزوج أمها •

وفي الضياء : ومن قبل امرأة فله أن يتزوج أمها •

قال محمد بن محبوب : في رجل لقي امرأة في جوف الليل ،
فأخذها وضمها ، ومس فرجها بفرجه وبيده ؟

فإن له أن يتزوج من تلك القرية التي أخذها منها •

وان قالت له المرأة : أنا فلانة بنت فلان ، فلا يتزوج بابنة التي
سمته وقالت : إنها ابنته •

❦ مسألة :

ومن جواب لأبى سعيد : وعن رجل نظر الى فرج صبية لشهوة
متعمدا أو لغير شهوة ، ثم أراد أن يتزوجها هل يجوز له ذلك اذ أراد
أن يتزوجها لغير تلك النظرة ، وعلى هذا القول ، هل يجوز له أن يتزوج
أمها أو جدتها أو واحدة من بناتها اذا جاز له أخذها لغير تلك النظرة ؟

فأما هي فمعى أنه مختلف فيها ، وأحب اذا كان على شهوة تلك
النظرة أن يتنزه عن ذلك •

وأما الأمهات والجيدات والبنات ، فليس معى على الشهوة لذلك
اختلاف مما معى أنه يخرج على ما أحب العمل به ، ولعل ذلك لا يتعري
من الاختلاف على قول من يقول حتى يمس أو يوطأ عمدا أو خطأ
تدبر ما وصفت لك ، ولا تأخذ الا بما وافق الحق والصواب •

❖ مسألة :

ومن نظر فرج امرأة خطأ ؟

جاز له تزويجها ، وإن نظر متعمدا ففيه اختلاف : فبعض قال :
يجوز له تزويجها ، وبعض لم يجز له تزويجها ♦

❖ مسألة :

ومن مس فرج صبية ؟

ففى تزويجه بها اختلاف :

فبعض يجيز ، وبعض لا يجيز له ، وبعض يقول : إلا أن يكون
نظرها لشهوة ، وأخذها لتلك الشهوة ♦

فلا يجوز وعندي أن بعضا يقول ، ولو أخذها لتلك الشهوة فجائز
له تزويجها ♦

❖ مسألة :

وقد قيل : لو أمار رجل عن فرج صبية لم تبلغ بذكره ، ومس
موضع الختان ، ولم يولج ؟

انه لا يجوز له تزويجها ♦

وقال بعض : انه يرجو أن لا يخرج من حال الرخصة ♦

❖ مسألة :

فيمن نظر في منزل فيه امرأتان ، فرأى فرج امرأة متعمدا ؟

فان كان يعرف المرأتين باسمهما وأعيانهما فقد حرمت عليه

احداهما فلا يتزوج بواحدة منهما ، حتى يعلم التي لم ينظرها ، فان كان لا يعرفهما فلا بأس عليه أن يتزوج بهما ، لأنه قد يمكن أن يكون النظر الى غيرهما •

وقيل : اذا نظر الى فرج امرأة في دار لم يجز له أن يتزوج امرأة من تلك الدار حتى يعلم أنها غير التي نظر الى فرجها •

❖ مسألة :

وقيل : ان حد الفرج الذي يفسد به النكاح هو موضع الثقب ، موضع الجماع ، وليس هو موضع ملتقى الدفتين ، ولا الشق •

وقيل : اذا نظر الى الشق فسد عليه تزويجها •

وقيل : انه اذا نظر الى جنوب الفرج فسد عليه تزويجها •

وقيل : اذا لم ينظر الى موضع الشعر وما ظهر من جوانب الفرج لم يفسد عليه تزويجها •

وقيل : من مس ظاهر الفرج لم تفسد عليه حتى يمس باطنه •

❖ مسألة :

ومن نظر فرج امرأة بالنار أو بالنهار عمدا في الماء فلا يتزوجها •

وقد بلغنا عن الوضاح بن عتبة رحمه الله ، عن علي بن عزرة : عن رجل نظر الى فرج امرأة في الماء عمدا ؟

قال : لا يحل له نكاحها وينتقض عليه وضوؤه وصيام يومه ذلك •

وسمعنا أنه من نظر فرج امرأة بالمرآة لم يحل له نكاحها •

❖ مسألة :

ومن نظر فرج امرأة في الليل فلا بأس عليه في تزويجها •

وحد الليل اذا غاب الشفق الى طلوع الفجر •

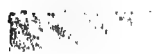
وان نظر الى فرج أمها بالليل لم يحرم عليه تزويج ابنتها ، لأن الليل لباس ، ولو كان في القمر ، لأن الله جعل الليل لباسا ، وقد علم أن فيه ظلاما وقمرا •

❖ مسألة :

اختلف أصحابنا في مس فرج المرأة خطأ :

فحرمها بعضهم ، ولم يحرمها آخرون •

ومن مس أو نظر ثم لم يدر أكان خطأ أو عمدا فمختلف في المس ولا بأس بتزويجها في النظر حتى يعلم أنه تعمدا لذلك ، ولا تحرم على شبهة •



ومن أجرى فرجه على فرج امرأة على الشعر وفوق المصراعين بلا أن يدخل في المصراعين من رأس الحشفة شيء ، ثم انه تزوج بها ؟

فقال أبو ابراهيم : عن أبي علي أنه لا بأس عليه في تزويجها وهو آثم في مس بدنهما وفرجها بيده ، أو بفرجه أو بنظر عينه ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومن مس فرج امرأة برجله ، أو بركبته ، أو بعض جسده ، ثم تابا جميعا ؟

فلا أرى له أن يتزوجها •

وقال أبو محمد : من مس بيده أو بخشبة فكله سواء ، ومن مس بخشبة ثم تزوجها بعد ذلك فأنى أكرهه ، وإن مس فرجها بقدمه جاز له أن يتزوجها •

❖ مسألة :

وان همت امرأة أن تصرع من على دابة فانتهر بها رجل أن لا تقع ، فوقعت يده على فرجها ؟

فلا يتزوجها •

❖ مسألة :

وعن رجل ملك امرأة في عدتها خطأ منه ، فتركها وتزوج أمها من بعد أن مس من البنت ما مس غير الفرج ؟

قال هاشم : لا أقوى أن أفرق بينهما •

❖ مسألة :

وكذلك رجل عاين امرأة ولمس سائر بدنها ، وقضى حاجته في سائر بدنها ، ثم انه ندم على ذلك واستغفر الله منه ، ثم أراد أن يتزوجها بعد أن لمس سائر بدنها على ما وصفت ، أيحل له التزويج أم لا ؟

قد عرفنا في مثل هذه المسألة أنها لا تحريم عليه ان قبلتها نفسه ،
ولم يخف أن تفعل لغيره في ملكه ما فعلته له ، فانظر فيما عرفتك ولا تأخذ
منه الا ما وافق الحق والصواب ان شاء الله ، وهذا اذ لم يكن لمس
فرجها ولا نظر اليه بعينه ، وانما لمس سائر بدننها سوى الفرج •

❖ مسألة :

وقيل في الذي يملك امرأة ثم ينظر الى فرجها في ظل الماء ثم
يطلقها ؟

انه ليس لها الا نصف الصداق •

وقال من قال : الصداق كاملا •

قال أبو الحواري : ان نظر ظل فرجها في الماء فلها نصف الصداق ،
وان نظر الى الفرج في الماء وهي في الماء فلها الصداق كاملا •

باب

في مس الرجل فرج ابنة زوجته أو أمها أو أبيها

وسألته عن رجل نظر الى فرج ابنته متعمدا ، أو مسه لشهوة ، هل تحرم عليه امرأته ؟

قال : ان كانت ابنته بالغا حرمت عليه امرأته ، وان كانت ابنته صبية فان مس الفرج أو نظر اليه لشهوة حرمت عليه امرأته •

وان مسه أو نظر اليه متعمدا لغير شهوة ؟

فقال من قال : تحرم عليه امرأته •

وروى من روى ورفع الحديث الى هاشم بن عبد الله الخراساني أن امرأته لا تفسد ، وبهذا القول نأخذ •

واذا مس فرج ربيته أو ابنته متعمدا لغير شهوة وهي صبية ؟

لم أفرق بينه وبين امرأته ، وقد كان أبو زياد الوضاح بن عقبة رحمه الله يقول : ان المسلمين قالوا : ان البنت عدوة أبيها في البيت ، أحسب أنهم يعنون إن نظر فرجها أو مسه بيده فسدت عليه امرأته •

ويقول هاشم بن عبد الله الخراساني نقول ونأخذ في مثل هذا •

قلت : فيغسل الرجل لابنته فرجها ؟

قال : لا يستحب له ذلك ، فان فعل لم تفرق بينه وبين امرأته •

وفي نسخة قلت : فان مس دبر ابنته لشهوة ، أو نظر اليه لشهوة ، هل تفسد عليه امرأته ؟

قال : لا يستحب له ذلك ، فان فعل لم يفرق بينه وبين امرأته •

وعن رجل نظر الى فرج ابنته وهي صبية على التعمد ، هل تفسد عليها أمها ؟

قال : معى أن بعضا يقول : اذا كان على التعمد ففسدت عليه أمها •

وبعضا يقول : حتى يكون على التعمد لشهوة اذا كانت صبية •

وأما اذا كانت بالغا ؟

فمعى أنه اذا كان نظره الى فرج البالغ على التعمد تفسد عليه أمها ، ولو لم يكن لشهوة ، ولا يبين لى في هذا الباب اختلاف في قول أصحابنا ، والله أعلم •

قلت له : فان نظر الى فرج ابنته البالغ خطأ ، هل تفسد أمها عليه ؟

قال : لا أعلم أنها تفسد عليه أمها بنظر الخطأ ، ولا أعلم اختلافا على معنى قوله •

قلت له : فان نظر الى لباسها متعمدا ليعرفه ، ولم يرد النظر الى الفرج ، فوقع نظره على الفرج ، هل يكون هذا مما يشبه العمد أم عندك هذا بمنزلة الخطأ ؟

قال : لا يشبهه عندى العمد ويشبهه الخطأ •

قلت له : فإذا نظر متعمدا الى ما ظهر من الفرج مثل منبت الشعر ، وملتقى الدفتين من ابنته ، هل تفسد عليه أمها أم حتى ينظر والح الفرج ؟

قال : معنى أن منبت الشعر وملتقى الدفتين مما طهر ليس هو بفرج على معنى قوله •

وفى الضياء : وذلك اذا نظر الى الفرج المنفرج ، وهو شرح •

قال : والفرج اسم لجميع عورات الرجال والنساء •

والقبران وما حولهما كله فرج والعرب تنمى الشعور الفروج •

والفرج : الواسع من الأرض •

والفرج : الطريق ، ويسمون ما بين القوائم فرجا •

قال :

كأن هوىّ الريح بين فروجه
أحاديث جن لأن جنا بجيهما

جيهم اسم موضع كثير الجن •

❖ مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : ومن مس فرج أم امرأته خطأ أو عمدا ؟

حرمت عليه امرأته ، وأما النظر حتى ينظر الى فرج أم امرأته عمدا ، ثم تحرم عليه امرأته ، ولا بأس بالخطأ ولا تحرم بذلك •

ومن الكتاب :

❖ مسألة :

ولا تفسد عليه امرأته بالنظر الى دبر أمها ولو تعمد ، وليس
والد امرأته مثل أمها ، ولا تفسد عليه امرأته بنظره لفرج والدها
ولا مسه •

وان جامعه فسدت عليه امرأته •

وان وطىء دبره من قبل فلا يحل له أن يتزوج ابنته •

ومن نظر فرج امرأة عمدا ؟

قيل لا يحل له تزويجها لأبيه ، ولا لابنه •

واذا نظر الوالد الى فرج امرأة ابنه ؟

لم يفسدها ذلك على الولد ، لأنها ذات محرم منه ، ويكره
للأب ذلك •

وكذلك اذا نظر الولد فرج أمه متعمدا لم يضر ذلك أباه •

❖ مسألة :

وقيل عن أبي عثمان : ان عبد الله بن جناح كان ملك امرأة فتسور
عليها جدار الدار ، فوجدها وأمها نائمتين ، وقد انحسرت الثياب عن
أمها فنظر الى فرجها ، وهم بها ، ثم رجع ، ثم عاد اليها فلم يزل
كذلك حتى أدركه الصبح ولم يصنع شيئا قال : فسأل الربيع عن ذلك ؟

قال : الليل لباس ، وكذلك عندنا لا بأس فيما يكون من نظر الليل
ولو كان قمرا •

❖ مسألة :

ومن جواب أبي سعيد محمد بن سعيد رحمه الله الى رمشقى
ابن راشد : وذكرت في رجل مس فرج ربيته أو ابنته خطأ من فوق
الثوب ؟

فعلى ما وصفت فقد جاء الأثر في ذلك باختلاف :

فقال من قال : ان مس الفرج من فوق الثوب ليس بموجب للحرمة ،
ولو مس نفس الفرج ، ولو تيقن على ذلك ، لأن الثياب لباس للفرج
وساترة له ، وليس المس الا من تحت الثياب •

قال قوم : انه اذا عرف ما مس فقد وقع أحكام المس بما يوجب
الحرمة في المرأة وبناتها وأمهاتها ، وذلك في العمد •

وأما في الخطأ فقال من قال : اذا مس الفرج خطأ أو عمدا حرمت
عليه الابنة والأُم جميعا •

وقال من قال : حتى يمس على العمد أو يطأها على العمد والخطأ •

وعرفنا من قول الشيخ رحمه الله : أن الابنة والأُم في هذا
سواء •

وقال من قال : الأُم أشد من البنت ، يعنى اذا مس فرج أم امرأته
هو أشد مما يمس فرج ابنة امرأته ، والقول في ذلك معنا واحد •

وأما المس للفرج على أنها امرأته ، فقد جاء الأثر فيما يروى عن
أبي عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله أن الخطأ في ذلك خطأ •

فأما إذا أخطأ فاذا مس الفرج من غير قصد منه الى الفرج ، وانما
قصد الى شيء من البدن على أنها امرأته ، فاذا هي ابنتها أو أمها
فذلك الخطأ ، ولا بأس بذلك •

وأما اذا قصد الى الفرج بنفسه على أنها امرأته ، فاذا هي ابنتها
أو أمها فهذا هو الخطأ الذي يفسد •

وقد أعلمتكم أنه قد قال من قال : لا يفسد بالخطأ حتى يكون المس
بالعمد والوطء على العمد والخطأ •

وعرفنا ذلك من قول الشيخ أبي الحسن رحمه الله •

ووجدنا عن أبي المؤثر رحمه الله أنه يحفظ عن أبي عبد الله محمد
ابن محبوب رحمه الله : أنه لو قصد الى مس الفرج على أنها زوجته
فاذا هي ابنته ، فمس فرجها أن ذلك لا يفسد عليه امرأته والله أعلم •

بهذا وهذا ونرجو أنه كله موافق للصواب ، فانظر رحمك الله في
ذلك فانه قد قيل : الهلاك في الفروج ، وقد قيل : ان بعض الفقهاء
لم يكن يفتى بشيء اذا وقعت النازلة في الفروج ، والله الموفق
للصواب •

قال الشيخ أحمد بن النظر :

وفي دبر أم الزوج عمدا فما به
جناح ولو أبصرته يتفتح

أم الزوج أراد أم الزوجة اذا نظر الزوج الى دبر أم زوجته
فلا فساد عليه في زوجته ، يقال للمرأة زوج وزوجة •

❖ مسألة :

وقد قيل : ولو غسل لابنته فرجها وهى صبية لم يفرق بينه وبين امرأته ، وقيل : يستحب أن يجعل خرقة ، وقيل ولو مس دبر ابنته لشهوة أو نظر اليه لشهوة لم يفرق بينه وبين امرأته •

❖ مسألة :

ومن جواب لأبى سعيد : وسألته عن رجل أراد مس فرج امرأته فأخطأ بابنتها أو أمها أو أختها ، ومن لا يجوز له أن يجمعها معها ، ولا يحل له نكاحها بعد دخوله بزوجته •

قلت : هل تفسد عليه امرأته ؟

فأما أم امرأته وجداتها فصاعدا ، وابنة امرأته وبناتها وما سفل ، فذلك معنا واحد ، وتفسد امرأته بمس هؤلاء على ما وصفت على بعض القول لا على الاجماع •

وأما أخوات امرأته ، وعمات امرأته وخالاتها ، فذلك لا يفسد عليه امرأته ، ولا نعلم فى ذلك اختلافا •

وقلت : أرأيت ان أراد أخذ شئ فوقعت يده على فرج ابنته أو ربييته ، أو من وصفت لى فى المسألة الأولى ، هل تحرم عليه أمها أو أختها ؟

فأما أمهاتها وبناتها فقد قيل فى ذلك باختلاف ، وإذا مس فرج أحد منهن خطأ فأفسد ذلك بعض ولم يفسده بعض •

وأما الأخوات ، والعمات ، والخالات ، فلا نعلم أن أحدا قال في ذلك بفساد في الخطأ ، والله أعلم •

✽ مسألة :

قال أبو سعيد : في رجل وضعت زوجته فلم يعرف ذكرا أو أنثى فاهدى بيده الى الفرج ، ليعرف ما هو ، فإذا هي أنثى فمس الفرج ؟

قال : معنى ان هذا يشبه العمد لأن هذا فعل ما يدري ، وقد قصد الى اللمس ، وقد قيل في اللمس في العمد بلا شهوة من الصبية باختلاف :

قال بعض : انه لا يفسد حتى يكون لشهوة على العمد من الصبية •

قلت له : فما يعجبك من ذلك ؟

قال : آثارهم وأقوالهم أثبت من اعجابى أنا •

قيل له : فإذا مس الشق من غير موضع الجماع ، هل يكون قد مس الفرج ؟

قال : انه قد قيل في ذلك باختلاف :

فقال من قال : ان الفرج هو موضع الجماع خاصة •

وقال من قال : ما التقى عليه الدفتان من الشق فهو فرج •

قيل له : وكذلك النظر في هذا هو مثل اللمس فكان المعنى في قوله انه كذلك •

❖ مسألة :

عن أبي الحواري : عن رجل نظر فرج ابنة بالغة أو صبية ، نظره من تحت قميص تشف وهي قائمة ؟

فعلى ما وصفت فاذا استبان له الشق ونظر اليه وهي بالغ ، فاذا نظر اليه متعمدا حرمت عليه أمها •

وان كانت الجارية غير بالغ لم تحرم عليه أمها حتى يكون نظره الى فرجها لشهوة •

وقيل : يفسد مس فرج الأم ، والبنت ، والربيعة وما علا من ذلك من أمهات الأم ، وسفل من بنات البنت والربيعة اذا نظر الى فرج الأمهات عمدا ، أو نظر الى فرج البنات أو بناتهن عمد الشهوة •

❖ مسألة :

أخبرنا أبو زياد ، عن عزان بن أسيد : في رجل كان ناعسا ، فجاءت ختنته أم امرأته فادخلت يدها فقبضت على فرجه فانتبه حين قذف ، فادخل يده فمس جسدها ما خلا العورة ، ثم سأل سليمان بن عثمان ومحبوبا فوقفا ولم يجيبا ، ثم قال : هو اليوم معها ؟

قال أبو عبد الله : لا تحرم عليه •

وقال أيضا في رجل ضم أم امرأته ولمس منها غير الفرج ، ووضع الفرج على الفرج من فوق الثوب ، حتى أنزل ؟

قال أبو عبد الله : لا يحرمها عليه ، فان أراد أن يتنزّه فذلك اليه •

✽ مسألة :

سألت أبا عبد الله : عن رجل قصد الى لمس فرج على أنه فرج امرأته ، فإذا هي أم امرأته فمسه ، ولم يعلم أنها غير امرأته ، ثم علم أتفسد عليه امرأته ؟

قال : معنى أنه يخرج في الاختلاف : فبعض يقول : أنه عمد وتفسد امرأته عليه اذا قصد الى لمس الفرج نفسه على أنه فرج امرأته ، فإذا هو غيره •

وقال من قال : انه يكون بمنزلة الخطأ ، فعلى هذا فلا فساد عليه حتى يقصد الى مس الفرج عمدا ، وهو يعلم قبل أن يمس أنه فرج غير فرج امرأته •

قلت له : فان جامعها دون ما يجب به الغسل ، ثم علم أنها غير امرأته فنزع ، أتفسد عليه امرأته ؟

قال : معنى أنه ما لم يقع وجوب الوطء فلا يخرج من حال المس ، وهو ماس حتى يطأ أو يلحقه حكم المس •

قلت له : فان قذف على فرجها ، ودخلت النطفة الفرج ، ثم علم فنزع ولم يشك بعد العلم ، هل يلحقه الاختلاف ؟

قال : لا يبين لى في هذا أن يلحقه اختلاف بمنزلة المس ، ودخول النطفة بمنزلة الوطء ليس بمنزلة المس ، فإذا ثبت حكم الوطء فالوطء يفسد في العمد والخطأ •

❖ مسألة :

قال محمد بن محبوب رحمه الله : ان آخر ما كان من رأى موسى
ابن على رحمه الله أنه لا بأس على من نظر الى فرج ابنته الصغيرة
متعمدا ، ولا تفسد عليه أمها الا أن يكون نظره لشهوة فتفسد عليه
أمها .

قال : وكان أبو على يرى غير ذلك بعلمه فرجع الى ذلك الرأى .

باب

فيمَن نكح رجلاً أو صبياً هل يتزوج أحدهما إلى صاحبه

والذى وطئ صبياً ، فإن كان النكاح للصبى بالغاً ووطئه وطئاً تغيب
الحشفة فى دبره ، فإنه قد قيل : ان ذلك يفسد عليه نكاح
بنات الصبى وأمهاته •

أما الصبى المنكوح فمعنى أنه يختلف فى نكاحه أمهات النكاح وبناته
فانظر فى ذلك •

وفى الضياء : عن مسبح : أنه لا بأس أن يتزوج الفاعل بأم
المفعول به •

ومن غيره :

ومن نكح رجلاً فى دبره ، فلا يحل للفاعل أن يتزوج ابنة
المفعول به •

ويجوز للمفعول به أن يتزوج ابنة الفاعل •

وقيل : فى رجل نكح غلاماً ، ثم تزوج بأخته أو بأمه ؟

فأما الأخت فلا بأس عليه فى تزويجها ، وأما الأم فتزويجها حرام ،
وكذلك البنت بنت الغلام •

وفى الضياء : ويجوز للفاعل أن يتزوج بأخت المفعول به •

قال : وأرى أن يكف عن التزويج حتى تنتقضى العدة •

قال المصنف : ولا يبين لى هنا موضع عدة ، ولا أراه صحيحا ،
والله أعلم •

ومن نكح رجلا فى دبره وأراد كل واحد منهما أن يتزوج مطلقة الآخر
أو مختلعة فلا أراه الا جائزا ، والله أعلم (١) •

(١) فى الحاشية ومن غيره : ومن نكح رجلا فى دبره فلا يحل للفاعل أن
يتزوج ابنة المفعول به ، ويجوز للمفعول به أن يتزوج ابنة الفاعل •

باب

في مس الصبي فرج صبية أو بالغة هل يتزوجها أو أحدا من أهلها

وسألته : عن صبي مس فرج صبية أو نظر اليه متعمدا ، هل له أن يتزوج بها ؟

قال : نعم •

قلت له : ان وطئها فاقترضها ، هل له أن يتزوج بها ؟

قال محمد بن خالد : ذكر الصبي وأصبعه سواء ، ورفع الى في الحديث أن سعيد بن محرز كرهه •

قلت : فما تقول أنت ؟

قال : أقول اذا جاز بها أكره له •

قلت له : فان تزوجها ، هل تلزمهما الفرقة ؟

قال : لا أقدم على فراقهما اذا كانا صبيين •

وعن محمد بن جعفر : سألت أنا موسى بن علي : عن صبي ضرب بيده على فرج صبية لشهوة أو لغير شهوة ، أو نالها بذكره ، فلما بلغا أراد أن يتزوجها •

فقال موسى بن علي : ما كانا صبيين فما نرى بذلك بأسا •

قلت له : وما حد الصبا ؟

قال : هو صبي حتى يبلغ •

وقال لنا غيره من الفقهاء : لافساد في ذلك الا أن يولج الصبي في
الفرج •

قال أبو الحواري : ولو أولج أنها لا تحرم عليه ، هذا قال
أبو المؤثر عن بعض الفقهاء وبهذا نأخذ •

وقال محمد بن الحسن رحمه الله : فرج الصبي كأصبعه ، فلا بأس
بتزويجها •

قال غيره :

لم يجز محمد بن محبوب تزويج الصبيين اذا كان قد أفضى اليها
بالوطء وأولج •

وأبو نوح قال : لا يتزوجها أبدا •

وقال أبو معاوية : ان تزوجها لم يكن حراما ، لانهما لم تجب
عليهما الأحكام ، ولم تجر عليهما الأقلام •

قال غيره :

ان كان مراهاقا لم يجز ، والله أعلم •

❦ مسألة :

والذي لا يفسد عليه نكاحها لا يفسد عليه نكاح أمهاتها وبناتها
بذلك •

والذى يفسد عليه نكاحها يفسد عليه نكاح أمها وبناثها بذلك •

وسمعه يسأل عن رجل كان يبيت مع امرأة فى لحاف وهما صبيان
جميعا ، وقد راهقا جميعا ، هل له أن يتزوجها بعد ذلك ؟

قال : ان كانا لم يكونا بلغا فلا بأس ، وان كانا بلغا فلا •

واذا بلغا أترابهما أيضا فإنه ربما لم يحتلم الغلام أبدا وهو رجل
وربما لم تحض المرأة وهى قد بلغت •

باب

في مس المرأة أو نظرها فرج رجل

وسألته عن المرأة اذا مست فرج رجل أو نظرت اليه متعمدة ،
أيحل لها أن تتزوج به ؟

قال : نعم •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل لزم امرأة ومسها ، أو مس فرجها من فوق الثوب ،
ولم ينظر اليه من تحت الثوب ، ولم يمسه ، هل يجوز له أن
يتزوجها ؟

قال : قد كره الفقهاء أن يتزوجها مخافة أن تفعل لغيره ما فعلت
له ، فان تزوجها لم نر عليه بأسا ما لم يتيهما •

✽ مسألة :

وعن امرأة وضعت فرج غلام لم يبلغ على فرجها ، فلما بلغ رجلا
تزوجته ودخل بها ؟

قال : ان صدقها اذا أخبرته بذلك أعطاها صداقها وفرق بينهما ،
وان لم يصدقها فليس لها أن تقيم معه ولتفتدى بما قدرت عليه ،
ولا يجبر هو على فراقها ، ولا يحل لها هي المقام معه ولتفتدى بما
قدرت عليه •

❖ مسألة :

وعن امرأة مست فرج رجل بيدها ، أيجوز له تزويجها ؟
فنعم يجوز له تزويجها ، لأن مس المرأة غير مس الرجل •
فان جاءت اليه وهو ناعس فأخذت فرجه وأهدته الى فرجها ،
فمس فرجه فرجها ، ثم انتبه فدفعا عنه ؟
فلا يجوز له تزويجها •

❖ مسألة :

وعن محمد بن محبوب رحمه الله : فيمن ملك امرأة ثم فارقتها قبل
أن يدخل بها ، وقد كانت جاءتة وهو ناعس ، فأخذت يده فوضعتها على
فرجها من تحت الثوب ، ثم انتبه فدفعا ؟
فعسى أن لا يلزمه الا نصف صداقتها ، لأن هذا جاء منها •
وكذلك ان فعلت ذلك أمها فلا تحرم عليه ابنتها ، لأن هذا جاء من
أمها •

وقد اختلف في مسها الذكر : وعن أبي على في امرأة مست فرج
رجل حتى أنزل ؟

فالسلامة من تزويجها أسلم لحال مطاوعته وانزاله •
قال أبو الحواري : ان تزويجها لم تحرم عليه هكذا حفظنا •

وعن أبي عثمان : لم ير مسها كمسه •

وزعم عبد المقتدر : أن موسى بن علي قال : مسها كمسه •

✽ مسألة :

واذا مست المرأة فرج أبي زوجها أو ابنه ؟

فأرجو أن بعضا لم يرمسها كمس الرجل ، فانها لا تفسد في موضع
الفساد من فساد المسوس عليه قبل التزويج ، وكذلك يخرج عندي من
فساد الرجل والابن اذا كان في موضع ما يفسد من الابن والأب لها
لزوجها اذا ثبت ذلك ، وأرجو أن في ذلك اختلافا •

باب

ما يجوز تزويجه من الرضاع وما لا يجوز

وعن رجل أَرْضَع امرأة ، هل له أن يتزوج بها ؟

قال : إذا رضعها من بعد ما فطم فلا بأس عليه بتزويجها •

❖ مسألة :

عن أبي سعيد : في الرجل إذا تزوج المرأة وهي مرضع بها لبن من زوج غيره ، فأرضعت من ذلك اللبن صبيا ، وهذا الآخر قد تزوجها ، هل يكون هذا المرضع ابن هذا الزوج الآخر ، ويكون هذا اللبن له ؟

قال : معى أنه إذا كان هذا الزوج الآخر لم يدخل بهذه المرأة الى أن رضعت الصبي فلا يكون هذا اللبن للآخر ، ولا يكون المرضع ابنه من الرضاعة ، ولا أعلم في هذا اختلافا إذا لم يكن الزوج الآخر دخل بها •

فأما إذا كان دخل بها أعنى الزوج الآخر ، فيختلف فيه :

فقال من قال : انه إذا دخل بها الآخر كان اللبن بينهما شريكين فيه •

وقال من قال : ان الآخر لا يكون له في هذا اللبن شيء بالدخول الا أن يستبين زيادة في اللبن من بعد دخوله ، ثم حينئذ يكونان الأول والآخر شريكين في هذا اللبن •

وقال من قال : انه لو دخل وثبت الزيادة في اللبن بعد دخوله

فلا يكون فيه شرك حتى تحبل منه المرأة ، فاذا حملت منه فبعض يقول انه ينقطع حكم اللبن عن الأول منهما يقطعه الحمل ، ويكون للآخر وحده •

وبعض يقول : انهما شريكان فيه أيضا ، ولو حملت •

ومعنى أن بعض القول أن اللبن هو للأول وحده الى أن تضع المرأة حملها صار اللبن له وحده على معنى قوله •

* مسألة :

وسألته عن حد الرضاع كم هو ؟

قال : لا رضاع بعد فصال ، قال الله في كتابه : (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) •

وقال من قال : ان حد الرضاع الى أربع سنين •

وقال من قال : ثلاث سنين •

وأنا أحب الى ثلاث سنين •

* مسألة :

عن أبي الحواري : وعن رجل يرضع لبن امرأته ؟

فعلى ما وصفت فلا بأس عليه في ذلك ، وقد جاء في الأثر عن الفقهاء باحلال ذلك له •

* مسألة :

عن أبي الحواري : عن امرأة بكر أرضعت صبيا ، هل يكون ذلك

رضاعا • وكذلك المدبر اذا أرضعت ، هل تكون مثل البكر ، وكذلك التي قد تزوجت ولم تلد ؟

فأما البكر : فقد قالوا انها اذا أرضعت صبيا ، وكان فيها لبن ، فقالوا : انه رضاع ، وان كان ماء فليس برضاع •

وقال من قال : الماء واللبن من الرضاع ، وبذلك كان يقول أبو المؤثر وبه نأخذ •

وأما الثيب : فقد قيل ان الماء واللبن منها رضاع ، ولا أعلم في ذلك اختلافا •

وأما التي قد تزوجت ولم تلد فهي مثل التي قد ولدت ، والماء منها رضاع ، والله أعلم بالصواب •

❖ مسألة :

عن أبي الحسن قلت : فهل يجوز للرجل أن يتزوج بأخت ابنته من الرضاعة ؟

فنعم يجوز له ذلك •

قلت : اذا كان انما أرضعتها من غير لبنه فازدد من سؤال المسلمين ، من أهل البصر •

❖ مسألة :

زيادة : واذا أقرت المرأة أنها أرضعت ولدها بهذا الولد ، ثم رجعت عن ذلك وقالت : لم أرضعه ؟

قبل منها •

* مسألة :

عن أبي على الحسن بن أحمد : وأما الصبيان اللذان أرضعا من غير لبن امرأة غير أمهما فجائز لكل واحد منهما أن يتزوج أم الآخر ، ولا أعلم في ذلك تحريما •

* مسألة :

وأما التي أرضعت ولد ولدها ، وليس فيها لبن ؟

فإن كان رضع لبنا أو ماء فهو رضاع ، وإن لم يكن من ذلك شيء فليس برضاع •

وأما الحرمة فإنما تكون على الذى أرضعته وحده دون أخوته ، وليس له أن يأخذ من أولادها أحدا ، والله أعلم •

باب

في تزويج أخت على أخت والجمع بينهما

وسألته : عن رجل تزوج بأخت امرأته عمدا وجاز بها ؟

قال : حرمت عليه امرأته ، ويفرق بينه وبين الأخرى ، ولا تحل له أبدا •

* مسألة :

قال العلاء بن أبي حذيفة ، ومحمد بن سليمان : في رجل تزوج بأخت امرأته ولم يعلم إلا من بعد ذلك ؟

فقالا : ان الفقهاء رأوا أن يفرق بينه وبين الآخرة منهما ، فان كان قد دخل بالآخرة فلها صداقها عليه عاجله وآجله ، وان لم يكن دخل بها فرق بينه وبينها ولا صداق لها •

قال الناظر : لعله أراد ان كان دخل بالآخرة حرمتا عليه جميعا ، ولها صداقها ، وان لم يكن دخل بها فرق بينه وبينها ، ولا حق لها ، وزوجته الأولى بحالها •

وهكذا عرفت من قول المسلمين ، وهذا هو المعمول به هذه زاده الناسخ •

رجع الى المصنف •

قال محمد بن محبوب : اذا تزوج أخت امرأته ودخل بها فسدتا عليه ، وان لم يدخل بالآخرة فامرأته الأولى بحالها ، ويفسد نكاح الآخرة •

وقد قال من قال : اذا دخل بهما جميعا فرق بينه وبين الآخرة ،
والقول أحب اليّ وبه نأخذ .

* مسألة :

قال عمر بن الفضل : ان موسى كان يقول : من تزوج بأختين خطأ
ودخل بهما تخرج منه الآخرة ، وتبقى معه الأولى .

قال عمر : فان هؤلاء كلهم يتابعون موسى ، وأرى اخراجهما جميعا .

* مسألة :

رجل تزوج امرأة فلما دخل بها فاذا هي أخت امرأته من الرضاعة ؟

قال : يحرم ان عليه جميعا ، فان لم يدخل بالآخرة خرجت ولا حق لها
وثبتت الأولى ، وان لم يدخل بالأولى ودخل بالآخرة خرجتا جميعا ، وكان
للآخر صداقها عليه تام ، والأولى لها نصف الصداق .

* مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : وعن رجل تزوج امرأتين كل واحدة على
صداق ، فدخل بهما أو باحداهما ، أو لم يدخل بهما ، وكان تزويجه بهما
في عقدة واحدة ، أو كل واحدة منهما في عقدة ، ثم علم ذلك ولم يعلم
أيتهم كانت الأولى ، ثم مات وصح بشهادة شاهدي عدل أنهما أختان ،
الا أنه كان ذلك بجهالة منه ؟

فأقول : ان كان تزويجه بهما في عقدة واحدة ، ولم يدخل بهما
فلا صداق لهما منه ، ولا ميراث ولا عدة عليهما منه ، لأنهما لم يكونا
زوجتين .

فأما العدة فإن كانتا حاملتين فعدة كل واحدة منهما أن تضع حملها،
وان لم تكونا حاملتين فعدة كل واحدة منهما ثلاث حيض ، وان كانتا ممن
لا يحيض فثلاثة أشهر لأنهما لم يكونا زوجتين •

وكذلك ان دخل بواحدة منهما ولم يدخل بالأخرى ، فللتى دخل بها
صداقها منه لوطئه اياها ، ولا صداق في ماله للتى لم يدخل بها •

وان كان تزويج بواحدة بعد واحدة ، ودخل بهما ، ثم مات ، فان
للأولى صداقها عليه وميراثها في ماله ، وعليها عدة المتوفى عنها زوجها ،
والثانية لها صداقها ولا ميراث لها منه •

وان كان دخل بالآخرة ، ولم يدخل بالأولى ، فان لكل واحدة منهما
صداقها منه ، والميراث للأولى منهما ، ولا ميراث للآخرة ، وعليها عدة
المطلقة •

وان لم يعلم أيهما تزوج قبل الأخرى الا أنه تزوج بواحدة قبل
واحدة ، فان كان دخل بهما فلكل واحدة منهما صداقها ، والميراث بينهما •

وان كان دخل بواحدة ، ولم يدخل بالثانية ، فلهما صداق واحد
فيما بينهما ، وعليهما جميعا عدة المتوفى عنها زوجها •

قال أبو الحواري رحمه الله : للتى دخل بها لها صداق تام وللتى لم
يدخل بها الصداق تام ولهما الميراث بينهما ، وهذا اذا لم يعلم أيهما
ملك قبل الأخرى •

فان كان صداق واحدة ألف درهم ، وصداق الأخرى مائتى درهم ،
وقد دخل بواحدة منهما أو لم يدخل بهما ، ثم مات ولم يعلم التى دخل
بها هى الأولى أم الآخرة ، أو هى التى صداقها مائتى درهم أو التى

صداقتها ألف درهم ، فقد نظرنا في ذلك ، فرأينا ان كان لم يدخل بهما
فلهما صداق واحد ، وهو صداق الأولى منهما ، الا أنه لم يعرف فرأينا
أنه بينهما ، وأحببنا أن يكون هو أقل الصداقين حتى يعلم أن صداق
الأولى هو الأكثر •

قال أبو الحواري : ولأن الآخرة لا صداق لها في هذا الموضع ،
ولعل صداقها هو الأكثر •

قال أبو الحواري : لها نصف الأكثر ونصف الأقل ، فذلك ستمائة
درهم ، لصاحبة الألف خمسمائة ، وصاحبة المائتين مائة ، وان كان قد
دخل بواحدة منهما ، ولم تعلم أهى الأولى أم الآخرة لم نبصر لهما
الا صداقا واحدا حتى يعلم التي دخل بها هي المؤخرة ، فيكون الصداقان
لهما جميعا ، وهذا على رأى من يرى أن الرجل اذا وطئ امرأة خطأ
أو حراما وكانت أختها زوجته أن ذلك لا يحرم عليه زوجته ، وبهذا الرأى
نأخذ •

قال أبو الحواري : لكل واحدة صداقها تام اذا دخل بواحدة منهما ،
ولم تعلم أيهما الأولى من الآخرة ، واذا لم يعلم أيهما التي لها الألف
ولا التي لها المائتان قسمت الصداقين بينهما ، جمعت الصداقين ثم
قسمتهما بينهما نصفين ، واذا كانت كل واحدة منهما تقول أنا صاحبة
الألف •

* مسألة :

وقد قيل في قوله تعالى : (وأن تجمعوا بين الأختين الا ما قد سلف)
قبل التحريم ، وقيل في ذلك : في يعقوب النبی صلى الله عليه وسلم جمع
بين ليا وراحيل ، وهما ابنتا خالة ، وليا الكبرى وراحيل الصغرى ،
وكانوا لا ينكحون الصغرى قبل الكبرى ، وراحيل هي أم يوسف عليه

السلام ، وابن يامين ، وسمى ابن يامين بقول ابن النقياش التى ماتت فيه أمه ، وكان الناس يجمعون بين الأختين الى أن بعث الله موسى ، وأنزل الله التوراة •

وعن ابن قتيبة أن يعقوب خطب الى خاله ابنته راحيل وهى الصغرى وزوجه اياها على شرط أن يرعى له سبع سنين ، فرعى له سبع سنين ، فلما وفاه شرطه دفع اليه ابنته الكبرى ليا وأدخلها عليه ، فلما أصبح وجد غير ما شرط له ، فجاء وهو فى نادى قومه فقال : غدرت بى وخذعتنى ، واستحللت عملى سبع سنين ، ودلست على غير امرأتى •

فقال له خاله : يا ابن أختى لم تدخل على خالك العار والسبة وهو خالك ووالدك ، متى رأيت الناس يزوجون الصغرى قبل الكبرى ، فهلم فاخدمنى سبع سنين أخرى وأزوجك أختها •

فرعى له سبع سنين أخرى فدفع اليه راحيل فولدت ليا ليعقوب أربعة أولاد من الأسباط : روبيل ويهوذا وشمعون ولاوى •
وولدت له راحيل يوسف وأخاه بنيامين وأخوات لهما •

❖ مسألة :

أجمع أهل العلم على أن عقدة نكاح لأختين فى عقدة لا يجوز ، لقوله تعالى : (وأن تجمعوا بين الأختين الا ما قد سلف) •

وأجمعوا على أن تسرى الأختين غير جائز •

ومن جواب الحوارى : وعن رجل تزوج امرأة ثم طلقها ، ثم تزوج أختها ، أو خالتها ، أو ابنة أختها ، وهى بعد فى العدة ، وظن أن ذلك لا بأس به ، أو اعتمد على ذلك وقد جاز بهن أو لم يجز ؟

فعلى ما وصفت ، فإذا تزوج أختها في عدة أختها متعمدا فقد قال
من قال : حرمتا عليه جميعا •

وقال من قال : لا تحرم عليه ، ويكره له أن يجمع مائه في فرج
أختين ، فكان الشيخ أبو المؤثر رحمه الله يذهب الى التحريم •

قال غيره :

معى أنه قد قيل في تزويج الخامسة كمثل الأخت ، لأن ذلك
بحرم بالكتاب •

وأما الخالة والعمة فإنه يفرق بينهما ، ولا تحرم عليه الأولى ،
ولا أعلم في هذا اختلافا ، وإنما تحرم العمة والخالة إذا تزوجها على بنت
أخيها ، ولا تحرم الأولى •

قال غيره :

ومعى أنه يخرج في الخالة والعمة مثل الأخت والخامسة ، لأنهما
محرمتان بالسنة والاتفاق •

❖ مسألة :

وأما الذى يتزوج امرأة ثم يطلقها بعد الدخول ؟

فليس له أن يتزوج أختها حتى تنقضى عدتها ، وإن لم يكن دخل
بها فلا بأس ، وكذلك بنات أختها وعماتها وخالاتها •

وكذلك ليس له إذا طلق الرابعة أن يتزوج خامسة حتى تنقضى عدة
الطلق •

وكذلك لو طلق الأربع كلهن بعد الدخول بهن لم يكن له أن يتزوج حتى تنقضى العدد أو عدة واحدة منهن •

❖ مسألة :

رجل تزوج امرأة وطلقها فتزوجت في عدتها ، وتزوج هن من بعد ما ظن أنه انقضت عدتها اذا تزوج بأختها ، ثم علم ذلك ؟

قال : اذا كان ذلك لم تكن له رجعة ، وعليها في بقية من عدتها اذا تزوج أختها ولا ميراث بينهما ، وثبتت معه امرأته الآخرة •

قال أبو عبد الله : يفرق بينه وبين المؤخرة ، وان كان دخل بها حرمتا عليه ، وللمؤخرة عليه صداقها ، وتتم الأولى عدتها منه ، ثم يرجع الى المؤخرة ان شاء بنكاح جديد ما كان تزويجه بها غلطا منهما في العدة ان اتفقا على الرجعة •

وان كان لم يدخل بالآخرة فرق بينهما فاذا أكملت التي طلقها عدتها فله أن يرجع الى المؤخرة بنكاح جديد ما كان تزويجه غلطا منها في العدة ان اتفقا على الرجعة •

وان كان لم يدخل بالآخرة فأراد أن يرد الأولى في بقية عدتها منه فله ذلك •

قلت له : فان طلق الآخرة وانقضت عدتها ، ثم فرق بينه وبين امرأته الأولى وبين زوجها للعدة التي كانت بقيت له عليها أيدركها اذا أشهد ؟

قال نعم : ما لم تكن بقيت عليه عدة من التي طلق ، وكذلك يقال في الذي في أربع نسوة •

قال غيره :

إذا تزوجت امرأة في عدتها خطأ فتزويجها باطل ، وإن تزوج هو أختها بعد تزويجها هي خطأ ، وتزوجت امرأته على أنه قد انقضت العدة فذلك تزويج باطل ، لأنه في عدة من أختها ، فإن دخل بالآخرة ففيه قولان :

• أحدهما : أنها تحرم عليه الآخرة والأولى

• وقول : تفسد عليه الآخرة ولا تفسد عليه الأولى

وقول : لا تفسد عليه الأولى ولا الآخرة ، فاعلم ذلك في وطء الآخرة ، فالذي يقول : انهما يفسدان عليه فإنه يفسد التزويجان جميعا ، وتعتد الأولى ببقية عدتها من الأول ، ثم إن شاءت تزوجت الآخر ، وإن شاءت تركته •

والذي يقول : إن الآخر تفسد ولا تفسد الأولى ، فإن الأولى تعتد ببقية عدتها من الأول ، فإن ردها في العدة كان له ذلك ولا يطؤها حتى تنقضي عدتها وتعتد من الآخر إن ردها الأول من حين ما يردها الأول ، ثم يطؤها الأول ، وإن لم يردها الأول اعتدت ببقية عدتها من الأول •

فاذا انقضت عدتها من الأول ، كان للآخر أن يتزوجها إن شاءت وشاء ذلك •

والذي يقول : انهما لا يفسدان جميعا على الأول فإن النكاح كله يبطل ، فإن رد الأولى في بقية من عدتها كانت امرأته ، فمتى بانث منه الأولى بوجه من الوجوه حلت له الآخرة •

وأكثر القول عندنا أنه إذا دخل بالآخرة فسدت عليه ، ولا تفسد عليه الأولى ، والقول في ذلك على ما مضى •

❦ مسألة :

وسألته عن رجل تزوج امرأة بالبصرة ، ولم يدخل بها ، ثم دخل واسطا وتزوج امرأة ولم يدخل بها ، ثم دخل بغداد فتزوج امرأة ودخل بها ، قالت المرأة : ان لى أختا بواسط فنظر فاذا هى امرأته التى تزوج ؟

قال أبو أيوب وائل بن أيوب : للمرأة التى دخل بها المهر كاملا ، وللأولى التى تزوج بالبصرة نصف المهر ، وليس للوسطى التى تزوج بواسط شيء ، ويفرق بينه وبين ثلاثهن •

ومن غيره :

قال أبو سعيد : معى أن بعضا يقول هذا ، وبعض يقول : ان المرأة الصحيح نكاحها الأولى لا تفسد بوطء الأخيرة على الخطأ ، فهذا شبه الخطأ اذا لم يعلم أنها أختها ، لأن النكاح مباح •

وان علم أنها أختها وجهل الحرمة وتزوجها ووطئها ؟

فمعى أن فى هذا الموضع يخرج فى معانى قول أصحابنا انها تفسد عليه ، وكذلك اذا تعمد على جمعهما بعد عمله بالحرمة فأما على التعمد فلا يبين لى فى قولهم اختلاف الا أنها تفسد عليه ، وأما على الجهل فلا يتعزى عندى من معانى الاختلاف اذا ثبت ذلك فى الخطأ •

ومن الكتاب :

قلت له : فان لم يكن دخل بواحدة منهم ؟

قال : فالأولى التى تزوج بالبصرة هى امرأته ، ويفرق بينه وبين
التى تزوج بواسط وبغداد ، وليس لهما مهر .

❖ مسألة :

وسألته عن توفيت زوجته ، هل يجوز له أن يتزوج أختها ؟

قال : يتزوجها ان شاء من ساعته ، ويدخل بها لأنه لا عدة عليه
ولا على ميتة .

❖ مسألة :

من جواب أبى الحوارى : وعن رجل تزوج امرأة وجاز بها فى عدة
من خالتها ، أو من بنت أختها ، وكان ذلك منه خطأ فى العدة ، أو علم
بالعدة ولم يعلم أنه يدخل عليه فى ذلك عليه شئ ؟

فعلى ما وصفت فقد قال من قال : ان النكاح تام جاز بالخالة أو
لم يجز ، فالنكاح بالخالة جائز ولا تفسد عليه كان خطأ أو عمداً أو جاهلاً .
وقال من قال : ان كان خطأ لم تفسد عليه الخالة وان كان عمداً
فسد عليه نكاح الخالة اذا تزوجها عمداً فى عدة بنت أختها فقد فسدت
عليه الخالة على هذا القول .

وأما ابنة الأخت فلا تحرم عليه اذا أراد الرجعة اليها ، ومن قال
بثبات نكاح الخالة أحب اليها كان ذلك خطأ أو عمداً ، جاز بالخالة أو لم
يجز ، الا أنه لا يقربها حتى تنتقض عدة ابنة أختها .

❖ مسألة :

عن أبى زياد : سألت أبا زياد عن يطلق امرأة ، هل يقول لأختها

قبل انقضاء العدة لا تعجلينى بنفسك ؟

قال : لا يفعل •

قيل : فانه قد فعل ؟

قال : أرجو أنه لا بأس •

❖ مسألة :

ومن طلق زوجته وأراد تزويج أختها فكتمت انقضاء عدتها ، وهى ممن تعتد بالحيض ؟

فعلى ما وصفت فليس له تزويج أختها الا بعد صحة انقضاء عدتها، ويعلم ذلك بقولها أو بخبر من يثق به ، أو تموت وان لم تخبره فلا يمين فى هذا ، والله أعلم •

❖ مسألة :

من غير الكتاب :

من جواب القاضى بن عبيدان : وأما اذا اطلق زوجته طلاقا رجعيا وأراد أن يتزوج أختها قبل انقضاء عدة طلقها فلا يجوز ذلك قبل انقضاء العدة

وأما اذا خالع زوجته أو طلقها طلاقا بائنا ، وأراد أن يتزوج أختها قبل انقضاء عدة خالعها أو طلقها ثلاثا :

قال من قال من المسلمين : انه لا يجوز له ذلك ، وهو أكثر قول المسلمين والمعمول به عندنا •

وفيه قول لبعض المسلمين : انه جائز غير أنا لا نعمل به ، والله أعلم •

وقال أبو سعيد : في رجل خرجت منه امرأته بحرمة أو بطلاق ثلاث ، أو بخروج لا يملك فيه الرجعة ، فأراد أن يتزوج عمتها أو أختها قبل أن تنتقض عدتها ؟

ففي ذلك اختلاف : قال من قال : من المسلمين جائز له ذلك •

وقال من قال : لا يجوز له ذلك إلا بعد انقضاء عدتها ، لأنها تعتد منه بسبب التزويج ، والله أعلم •

❖ مسألة :

عن الشيخ صالح بن سعيد : فيمن تزوج امرأة ثم طلقها ببرآن أو خلع ، وقد خلا بها مما يمكن له جماعها ، ثم تزوج قبل أن تنتقض عدة أختها قال : انى لم أجامعها قط ، وهل تصدق المطلقة اذا قالت انه لم يجامعها ؟

قال : ان كان هذا القول منهما وقع قبل التزويج بأختها ، فليس للحاكم تصديقها اذا صحت الخلوة بينهما ، وان كان هذا القول منهما وقع بعد أن تزوج بأختها ، فلا يعجبني للحاكم أن يقدم على فسخ هذا التزويج ، لأنه يحتمل حقه وباطله ، وهما أولى بلبسهما ، والله أعلم •

• رجع الى الكتاب

باب

في تزويج الابنة على الأم والأم على الابنة

وعن رجل تزوج بامرأة ، ثم لم يدخل بها حتى تزوج بابنتها
ووطئ الابنة ؟

قال : يفرق بينه وبينها ، ولها صداقها كله •

وأما أمها فلها نصف الصداق ، ويفارقها لأنه هو الذي أدخل عليها
الحرمة •

وان كان انما تزوج الابنة قبل الأم ، ثم وطئها ثم تزوج بالأم بعد
ذلك ، ولم يفارق أمها ، وتمسك بابنتها ان لم يكن وطئ أمها ؟
فان كان وطئ أمها ذهبتا جميعا •

❦ مسألة :

فيمن تزوج امرأة ، ثم تزوج أمها ولم يعلم أنها أمها حتى مات ؟
قال : أرى الميراث للتي تزوج أول مرة ان كان دخل بها ، والمهر كامل
عاجله وآجله ، وللأخوة المهر ولا ميراث لها ان كان قد دخل بها •

وان كان لم يدخل بالأولى ، ولم يعلم ما بينهما من القرابة حتى
مات فللأولى المهر والميراث ؟

قال : ما أرى لها الميراث وأرى لها نصف المهر ، والتي دخل بها
المهر كاملا •

وقلت : ان أبا نوح يقول : ان لها المهر والميراث •

قال عيسى : اذا لم يعلم بأنها أمها حتى مات أن يكون لها المهر والميراث كما قال أبو نوح ، والله أعلم •

وهو فيها ناظر في التي دخل بها ، وانما تزوجها بعد الأولى ولم يدخل بالأولى حتى مات ، فعلم ما بينهما بعد موته فأما اللتين دخل بهما جميعا فلهن المهر عاجله وآجله ، وللاولى الميراث ولا للآخرة •

وقد أجابنى في هذه المسألة بشيء غير هذا ، فلم أزل أعاوده فيها حتى رأيته استقام فيها على ما كتبت هاهنا •

* مسألة :

قال غيره :

اذا دخل بالآخرة فلها المهر كله ولا ميراث لها ، وان لم يدخل بها فلا ميراث لها ولا مهر ، لأنه فرق بينهما بغير طلاق ، ولو كان حيا وان كان دخل بهما جميعا فلهما المهر ولا ميراث لهما جميعا ، لأنه جمع بين امرأة وابنتها ، فكانتا معه حراما جميعا ، ولو كان حيا فرق بينه وبينهما •

* مسألة :

رجل ملك عصمة امرأة بالبصرة ولم يبين بها ، ثم ركب الى الكوفة فتنزج أمها بالكوفة وهو لا يعرفها ؟

قال : ان كان دخل بأمها حرمت عليه ابنتها ، ولا مهر لابنتها عليه ، لأنه لم يدخل بها ، وحرمت عليه أمها فاستوفت منه مهرها •

وفي موضع : ان دخل بالتي تزوج احداها فرق بينه وبينهما جميعا ولهما مهرهما جميعا ، وان لم يدخل بهما فرق بينه وبين الآخرة ولا مهر لها ، وسواء دخول الأم على البنت ، ودخول البنت على الأم اذا لم يكن دخل بواحدة منهما •

باب

في تزويج الرجل عمة امرأته أو خالتها أو واحدة من أهلها

ولا يتزوج الرجل المرأة على عمتها ، ولا خالتها لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تجمع المرأة وعمتها ولا خالتها » ، وخالة المرأة وعمتها سواء في الحرمة .

✽ مسألة :

وعن رجل تزوج بعمة امرأته أو بخالتها ، هل تحرم عليه امرأته ؟
قال : ان تزوج عمة امرأته أو خالتها متعمدا فرق بينه وبين امرأته ، وفرق بينه وبين التي تزوج عليها اذا كانت عمتها أو خالتها .

✽ مسألة :

سألت أبا جعفر عن رجل تزوج امرأة على عمتها أو خالتها أيفرق بينه وبينهما جميعا أم تخرج الآخرة ؟

قال : تخرج الآخرة .

وسألت أبا زياد عنها ؟

اقل : يفرق بينه وبينهما جميعا .

وسألت عنها أيضا محمد بن محبوب ؟

فقال : على قول من يقول في الأختين انهما يخرجان جميعا ، تخرج هاتان جميعا .

وعلى قول من يقول : تخرج الآخرة منهما تخرج الآخرة من هاتين

قلت له : فما تقول أنت ؟

قال : أقول : انه يفرق بينه وبينهما جميعا •

* مسألة :

ومن كان له زوجة فلا يجمع اليها ابنة أختها ولا ابنة أخيها ، فما
ماتت جاز له أخذها •

وكذلك ان طلقها أجاز له أن يتزوج احدهما بعد انقضاء العدة •

* مسألة :

جواب من أبى الحسن : وعن رجل طلق امرأته وهى حامل ، ذ
غاب عنها ، متى يجوز له أن يتزوج أختها أو عمتها أو خالتها ؟

فلا يجوز له أن يتزوج أختها حتى يعتد بعد طلاق أختها تسعة أشهر
للحمل ، وثلاثة أشهر للعدة ، ثم يتزوج أختها ان شاء ، فان تزوجها قد
أن يعتد من أختها متعمدا ووطئها حرمتا عليه جميعا •

وان صح معه أنها أخت امرأته بعد أن وطئها ؟

قول : يحرمان عليه جميعا •

وقول : تحرم عليه الآخرة ، ولا يتزوج عمتها ولا خالتها بعد
طلقها هى حتى يعلم انقضاء عدتها ، أو تعتد تسعة أشهر للحمل وثلا
أشهر للعدة •

✽ مسألة :

فان تزوج أختين احداهما قبل الأخرى ، وصح ذلك بالبينه ، ولم يعلم أيهما قبل الأخرى ؟

فانه لا يحل له نكاح واحدة منهما في الحكم ، ولا يحل لواحدة منهما التزويج ، ولكن يؤمر أن يطلق الأولى وهى زوجته ، ثم يتزوج أيهما شاء ، ويكون لهما في الاحتياط نصف صداق بينهما اذا كان صداقهما متفقا .

وان كان مختلفا جمع ربع الصداقين ، وكان ذلك لهما نصفان ، فان مات هو قبل أن يطلق احداهما كان عليهما العدة في الاحتياط ، وكان لهما ميراث واحدة بينهما .

وان ماتتا أو احداهما ، ورث من كل واحدة نصف ميراث ، ويكون عليه لهما صداق واحد .

وان ماتتا جميعا ، وان اختلفا فنصف الصداقين جميعا ، ويكون له من كل واحدة منهما نصف ميراث .

ومن وطئ أخت امرأته غلطا منه ؟

فعليه أن يستبرئ امرأته بثلاث حيض ، فان وطئ امرأته من قبل أن يعلم أن أختها قد حاضت ثلاث حيض حرمت عليه امرأته بلا اختلاف .

وأما اذا وطئها بزنى فان الاستبراء فيه اختلاف :

منهم : من رأى عليها الاستبراء ومنهم من لم ير ذلك .

والتي وطئها غلطا ان أخبرته أنها قد حاضت ثلاث حيض ، أو أخبره ثقة فقد بان له ذلك ، وله أن يطأ امرأته .

✽ مسألة :

منع أهل الكوفة المتزوج بأخت امرأته اذا وطأها ، ثم علم أنه لا يبطأ الأولى حتى تنقضى عدة الثانية ، لأنه لا يجمع ماءه فيهما جميعا وخالفه غيرهم .

وقالوا : لا يمسك عنها ، ونكاح الأولى ثابت عند جميعهم .

قال أبو عبد الله : من تزوج أخته من الرضاعة وهو لا يعلم ، ودخل بها ، ثم صح أنها أخته فلا أحب له أن يتزوج أختها التي ليس بينها وبينه رضاع حتى تنقضى عدة الآخرة منه ، لأنه انما تزوجها على أنها حلال .

وان تزوج هذه في العدة من الأولى لم أحرمها عليه .

قال محمد بن محبوب : فيمن فقدت زوجته فتزوج مطلقة ثلاثا ، ثم مات عنها أو طلقها فتزوجها مطلقها ، ثم علم حياة زوجته الأولى ، وهي أخت هذه التي طلقها ، وتزوجها ورجعت الى زوجها أنه يفرق بينها وبين زوجها الأول .

وان كان دخل بالذى ردها فلها صداقها ، فان ماتت أو مات الذى ردها فأخذ أحدهما الميراث فانه ترد الى ورثته .

✽ مسألة :

ومن تزوج امرأة ثم طلقها ، وأراد تزويج أختها ؟

فلا يتزوجها الا بعد انقضاء عدة الأخت .

وان غابت المطلقة فلا يتزوج الأخت الا بعد انقضاء عدتها ، أو

حتى تصير في السن التي لا يحيض مثلها بما لا شك فيه نحو ستين سنة الى ما أكثر ، يعتد ثلاثة أشهر ، ثم يتزوج أختها •

* مسألة :

وان طلق زوجته فكتمت انقضاء عدتها ، وهي ممن تعتد بالحيض ؟

فليس له أن يتزوج أختها الا بعد انقضاء عدتها بقولها بعلم ذلك ، أو خبر ممن يثق به ، أو تموت ، وليس له الجمع بين الأختين في عدة وطهر واحد ، وان لم تخبره فلا يمين في هذا •

وليس له أن يواعد الأخت في عدة التي طلق منه حتى تنتقض العدة ، وفي ذلك تشديد ، وبعضهم لم يحرم تزويج التي واعدتها في عدة أختها اذا لم يتزوج في العدة ، وانما تزوج بعد انقضائها لم يفرق بينهما ، لأنه لم يجمع بين الاختين •

وقيل : اذا تزوج الرجل المرأة ، ثم تزوج عليها أمها أو ابنتها ، وهو يعلم ، فان كان دخل بالآخرة حرمتا عليه جميعا ، وللآخرة مهرها بدخوله بها •

فقول : صداقها الذي تزوجها عليه •

وقول : صداق مثلها ، وان كان دخل بالأولى قبل الآخرة فللأولى صداقها الذي فرضه لها •

فان عاد بعد أن وطئ الآخرة وطئ الأولى ؟

فقول : عليه صداق ثان •

وقول : صداق مثلها •

وقول : لها صداق واحد •

• وإذا كانوا على سبيل الجهل ، وانما وطئها بالزوجية •

وأما ان كان لم يطأها حتى وطئ الآخرة ، ثم رجع فوطئها ؟

فلها نصف الصداق بالزوجية ، لأنه أدخل عليها الحرمة ، ولها بوطئها إياها قول صداق ثان •

• وقول صداق المثل •

وان عاد فدخل بها فليس لها الا صداق واحد بوطئها إياها حراما ما كان ، ولو وطئها مرارا •

وقول : ليس لها بالوطء والتزويج الا صداق واحد ، لأن ذلك على الجهالة وسبب الزوجية •

• وأما الآخرة فليس لها الا صداق واحد على كل حال •

• وقول : صداق المثل •

• وقول : صداق الذي فرض لها •

• وان مات بعد ذلك ؟

• قول : الميراث لهما جميعا •

• وقول : لا ميراث للآخرة والميراث للأولى •

• وقول : لا ميراث لهما جميعا ، لأنه مات ولا زوجية بينه وبين واحدة منهما ، ولا ينفع الجهل في ذلك الى أن مات على ذلك الى أن مات على ذلك ، وسواء علم بالحرمة أو لم يعلم وبالأخرة نأخذ •

• وأما ان دخل بالآخرة ، ولم يدخل بالأولى حتى مات ؟

فلأولى نصف الصداق ، وللآخرة الصداق ، وبالوطء •

• وقول : للآخرة صداق المثل •

وأما ان كان لم يدخل بالآخرة منهما حتى مات ؟

فلأولى صداقها تاما ، والميراث دخل بها أو لم يدخل بها ، لأنها زوجته ولم يدخل عليها حرمة •

• وقول : سواء دخلت الابنة على الأم ، أو دخلت الأم على الابنة •

• وقول : ان كانت الابنة هي الأولى فالقول فيها هكذا ، والاختلاف فيه •

وان كانت الأم هي الأولى فان كان دخل بها قبل أن يتزوج بالآخرة وهي الابنة فالقول فيها هكذا •

وان كان لم يدخل بالأم حتى تزوج بالبنت ودخل بها ، فقد حرمت عليه الأولى بدخوله بابنتها ، وثبت تزويج الابنة وهي زوجته •

فان علم ذلك قبل دخوله بالأولى فلها نصف الصداق ، وان رجع فوطيء الأم وهي الأولى فلها نصف الصداق بالتزويج ، وصداق المثل بدخوله بها بعد الحرمة •

• وقول : صداق ثان على ما تزوجها ، وقد حرمتا عليه جميعا بدخوله بهما ، فان عاد فدخل بالآخرة وهي البنت مرة ثانية ، فلها صداق ثان غير الأول •

• وقول : صداق المثل ، وقد حرمتا عليه جميعا •

فان علم ذلك قبل الجواز بالآخرة وهي البنت ؟

فقول : تثبت الآخرة ويفسد نكاح الأولى اذا رضيت به الآخرة
لأنه لم يدخل بالأولى ، وهى الأم فاذا لم يدخل بالأم حتى تزوج بالبنت
وترضى به ، فقد ثبت تزويجها ، وبطل نكاح الأم ، وكان للأم نصف
الصداق •

وان مات كان الميراث للبنت ، ولا ميراث للأم على هذا القول •
وقول : اذا علم بذلك أو مات قبل أن يدخل بواحدة منهما فالأم
هى زوجته وهى الأولى ، ولا ميراث للآخرة ، وهى البنت ، ولا صداق
لأن تزويجها لم يقع قط على الأم ، ولا ينعقد تزويج امرأة وابنتها فى
عقدة واحدة ولا عقدين ما دامت الأم فى ملكه ، ولو لم يدخل بها وهذا
الأخير أصوب •

* مسألة :

ومن تعمد لمس فرج ربييته يريد بذلك شهوة الجماع ؟
فسدت امرأته وهى أمها عليه •
وان فعل ذلك يظنها امرأته ؟
فعن عزان بن الصقر ، والفضل : أنه قد تعمد للمس وتفسد عليه
امرأته •
وزوى أبو المؤثر ، عن محمد بن محبوب : أن هذا مثله خطأ ،
ولا تفسد عليه امرأته •
وعن موسى بن أبى جابر : أن الخطأ فى مس الأم بمنزلة العمد
يحرّم عليه أبنتها •

* مسألة :

وعن رجل تزوج امرأة فى عدة خالتها أو عمتها ، ودخل بها أو لم
يدخل ، ما الحكم فى ذلك ؟

قال : معى أنه ان كان دخل بها فرق بينهما ، وان لم يكن دخل بها
اعتزلها الى انقضاء عدة خالتها أو عمتها ، ووجدد لهما النكاح بعد انقضاء
العدة ان أرادوا ذلك .

قلت له : وكذلك ان كان تزوجها فى عدة أختها ؟

قال : معى انها مثل الأولى ، وهذا اذا كان فى عدة أختها أو عمتها
أو خالتها من طلاق منه يملك رجعتها فيه .

وأما ان كانت بانث منه بثلاث أو متبرأة لا سبيل له عليها ؟

فمعى أنه لا يشبه هذا فى معنى الاتفاق ، ولعل ذلك مما يجرى فيه
الاختلاف .

وكان أبو زياد يفرق بينهما اذا تزوج قبل انقضاء عدة التى طلق .

وكان أبو عبد الله يقف عن الفراق ثم رجع الى قول أبى زياد وقال
بالفرقة وبعض وقف .

❖ مسألة :

ومن جواب الأزهر بن محمد بن جعفر : وسأله عن رجل أراد أن
يتزوج على امرأته بنت ابن أخيها ؟

فلا يفعل ذلك .

❖ مسألة :

وعن رجل تزوج ابنة عم امرأة لعمه ، ولم يعلم أن ذلك مكروه .
حتى بنى لها ؟

قال ليس يدخل عليه في امرأته شيء علم أو لم يعلم ، فلا بأس في المقام معها ، غير أنه مكروه أن تقيم على ابنة عمتها •

✽ مسألة :

من الزيادة المضافة :

من مسائل أبي الحواري : فيما أحسب ، وعن رجل تزوج بامرأة فجاز بها في عدة من خالتها ، أو ابنة أخيها منه ، وكان ذلك خطأ منه ، أو علم بالعدة أو لم يعلم أنه لو يدخل عليه في ذلك شيء ؟

فعلى ما وصفت فقد قال من قال : ان النكاح ثابت جاز بالخالة أو لم يجز فهو جائز ولا تفسد عليه كان خطأ أو عمدا أو جاهلا •

وقال من قال : ان كان خطأ لم تفسد عليه الحالة •

وان كان عمدا فسد عليه نكاح الخالة اذا تزوجها عمدا في عدة ابنة أختها ، فقد فسدت عليه الخالة •

وأما ابنة الأخت فلا تحرم عليه ان أراد الرجعة اليها ، ومن قال : بثبات نكاح الخالة أحب اليها كان جاهلا أو عمدا جاز بالخالة ، أو لم يجز الا أنه لا يقربها حتى تنقضي عدة ابنة أختها •

ومن تزوج ذات محرم وقال : حسبته جائزا لى ، فلا يسع جهل ذلك وعليه الحد •

وقال بعض أصحابنا : يقتل ويلزمها هي بمطاولتها له ما يلزمه في ذلك •

بَاب

فِيمَنْ تَزُوجُ أُخْتَهُ أَوْ أُمَّهُ أَوْ ابْنَتَهُ أَخِيهِ

رجل تزوج أخته لأمه وأبيه ، فمكنت معه حتى ولدت منه ولدين ، ثم ظهروا على ذلك ، ثم تزوج امرأة من بعدها فولدت منه ولدا ، ثم مات الرجل ؟

قال من قال : ان لها صداقتها عاجله وآجله ، ولا طلاق لها ولا عدة .

وقال بعض العلماء : ليس لها ميراث منه .

وأما الولدان فقال بعضهم : ليس لهما ميراث اذا كان أبوهما أخا لأمه ، والله أعلم .

✽ مسألة :

رجل تزوج امرأة وأقام معها سنين ، ثم علم أنها أخته من الرضاعة أو ممن لا يحل له نكاحه ففرق بينهما ، فأخذت صداقتها ، هل يرجع عليها بما أنفق عليها وكساها ؟

فلا يرجع عليها بشيء من ذلك لأنها كانت في حبسه .

✽ مسألة :

حفظ أبو سعيد عن عمران بن عمر ، حفظ عن موسى : أن كل امرأة خرجت من زوجها بحرمة رضاع أو شبهة أنها انما لها ما ساق اليها .

وقال عمر : فأما هؤلاء لاتفاقهم يعطونها مهرها ، ونقض أبو مروان حكما حكم به واليه بهجر ، وهو سليمان بن شمال ، وهو رجل تزوج جارية فشهدت أمها أنها أرضعت أختها بلبن ابنتها ، فرأى والى هجر أن الجارية حرام ولا صداق لها حين شهدت أمها •

قال أبو مروان : ان كان قد دخل بها فلها صداقها كاملا وان كان ذلك فأقامت المرأة شاهدين أنه أغلق عليها بابا أو أرخى عليها سترا فلها الصداق كاملا •

وان أنكر الدخول ولم تقم بينة ، ولم يكن دخل بها فلا صداق لها . اذا كانت الأم عدلة في دينها •

وروى أن شهادة الأم بالرضاع لابنتها جائز ، وقال : انما لا تجوز شهادة الأب لولده •

❖ مسألة :

وقال في رجل ملك امرأة ثم مس فرجها ، ثم علم أنها أخته من الرضاعة ؟

قال : لا أدري لها عليه شيئا الا أن يطأها ، فان وطئها كان لها صداقها •

وقال أبو عبد الله : اذا جامعها فلها الصداق ، ولم يجعلوا للأخت صداقا الا في الجماع •

وقال آخرون : لها الصداق أيضا بمس الفرج •

❖ مسألة :

امرأة تزوجت بأخيها من الرضاعة ، وهما يعلمان ذلك جميعا أن أحدهما أخ للآخر غير أنهما لا يحسبان أن ذاك يحرم عليهما ؟

قال : لا مهر لها عليه ، لأن الناس لا يعذرون بجهل ذلك .

*** مسألة :**

رجل استبان له أن امرأته التي تحته أمه من الرضاع ؟

قال : تعتد ثلاثة قروء ، وتأخذ الميراث كما تأخذ الأم ، ولها الصداق بما استحل من فرجها .

وقال من قال : عليه صداق مثلها لأن النكاح أصله باطل .

*** مسألة :**

وقال : إذا تزوج ودخل بها ثم صح بينهما رضاع ، أو مس فرج أمها ، أو نظر من قبل أن يتزوج أنها ترجع الى صدقات نسائها ويفرق بينهما .

باب

التزويج بخامسة

أجمعة الأمة على حظر تزويج أكثر من أربع ، والسنة به واردة قول
النبي صلى الله عليه وسلم : « من أسلم وتحتة أكثر من أربع نسوة
فليختر منهن أربعاً » •

✽ مسألة :

وقال : في رجل كان له أربع نسوة ، ثم تزوج بخامسة تعمدًا أو
جهالة ؟

قال : اذا دخل بالخامسة وكان تزويجه بها عامداً أو جهالة حرمن
عليه كلهن ، وأعطاهن صدقاتهن •

واذا ملك الخامسة تعمدًا أو بجهالة ، ثم فارقتها قبل أن يدخل بها ؟
فلا بأس عليه في أزواجه الأوليات •

✽ مسألة :

ولا يجوز تزويج الرجل بخامسة وعنده أربع ، ولا يجوز له اذا
طلق الرابعة أن يتزوج حتى تنقضى عدة التي طلقها •

✽ مسألة :

واذا كان عند الرجل أربع زوجات ، ثم تزوج بخامسة ؟

حرم من عليه جميعا ، فاذا أراد أن يتزوج بخامسة طلق احداهن ثم أمسك حتى تنتقض عدة التي لطقها ثم يتزوج حينئذ •

✽ مسألة :

وعن رجل كان له أربع نسوة ، ثم طلق واحدة منهن ، ثم تزوج بخامسة ، وهى بعد فى العدة ، هل تحرم عليه التى تزوج بها ، أم تحرم عليه نساؤه كلهن ؟

ان كان غلط فى ذلك ، وظن أن ذلك جائز أو اعتمد على ذلك ؟

فعلى ما وصفت فانه يخرج الخامسة وقد حرمت عليه أبدا ولا يعذر بجهالته اذا كان قد دخل بها •

✽ مسألة :

أحسب عن أبى بكر أحمد بن محمد أبى بكر : وأما الذى يتزوج امرأة وعنده أربع زوجات • قلت : ما حاله وما يجب عليه ؟

أما الذى عنده أنه ما لم يجز بالخامسة ، فبعض المسلمين يحرمها وحدها •

وأما اذا جاز بها فعندى أن بعض المسلمين يحرمهن كلهن •

وبعض لا يرى الا فساد الخامسة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وعن رجل تخته أربع نسوة ، فلحقت احداهن بالمشركين ؟

فليتزوج ان شاء ولا ينتظر عدتها ، وان كانت رجعت عن الاسلام وكانت بالمر ، ولم تلحق بالعدو ، فلا يتزوج حتى تنتقض عدتها •

باب

في نكاح الشغار

ونهى عن نكاح الشغار ، وذلك أن تنكح المرأة بالمرأة بلا صداق ، وهو أن يقول الرجل للرجل : أنكحني أختك بأختي ، فقال فذلك عمل الجاهلية ، ونهى عنه في الاسلام الا بصداق •

❖ مسألة :

رجل زوج رجلا بابنته وجعل مهرها أن يزوجه الآخر ابنته ، فوطيء كل واحد منهما ؟

قال : قد وجب صداقها صداقها كاملا كصداق أمهاتها •

❖ مسألة :

والشغار هو أن يزوج الرجل أخته من رجل ، على أن يزوجه أخته بلا مهر يجعلونه بينهما ، يقال : شاغرني فلان فاشغر ونحو ذلك •

ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا شغار ولا جلب ولا جنب ولا سعاد » •

قال أبو المؤثر : الشغار : أن يقول الرجل للرجل : زوجني بأختك وأزوجك بأختي ، ويجعل كل واحد منهما صداق أخته نكاحها ، ولا يفرضون لهما صداقا سوى ذلك •

قال أبو محمد : يكون صداق هذه بصداق هذه ، فهذا لا يجوز •

والجنب : هو خريم الأنف •

والجنب هو الرهان ، وهو سباق الخيل ، فمن سبق فرسه كان له من القمار شيء يجعلونه •

والسعاد : هو تقارض البكاء ، فإذا عنت أهل البيت مصيبة بكى معهم أناس آخرون ، فإذا عنت أولئك مصيبة قضوهم وبكوا معهم ، فهذا قد نهى عنه صلى الله عليه وسلم وهو حرام •

❖ مسألة :

من كتاب الضياء :

وروى أنس بن مالك ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول : « لا شغار في الاسلام » • وأصل الشغار : من شغر الكلب وهو أن يرفع رجله ويبول فكنى بذلك عن هذا الاسم وجعله علما له •

وقال القتيبي : سمي الشغار من شغار الرجل بالمرأة عند المضاجعة والجماع •

باب

في تزويج الزانية والتي تسبى

وسألته : عن المرأة اذا زنت هل عليها عدة ؟

قال : يوجد أن عليها معنى العدة ، وذلك على قول من يقول : ان العدة يثبت حكمها من الوطء •

ويوجد عن أبي الحواري : أنها ان تزوجت قبل أن تنقضى عدتها من ذلك ، كان النكاح فاسدا ، وقد يوجد ترخيصا عن غيره ، ولعله لا يفسد النكاح بذلك اذا قصرت عن كمال العدة •

ولعل هذا على قول من يقول : ان العدد لا تثبت الا من وطء عقد نكاح حلال ، لأنهم قالوا اذا كرهت المرأة على الوطء وأعلنت الزوج بذلك ، أمر أن يتركها مقدار العدة لاستبراء الرحم ، فان وطئها قبل كمال العدة لم تحرم عليه فيما قيل ، ولم أعلم أنهم قالوا بفسادها مثل الأولى •

❖ مسألة :

وذكرت في امرأة يظهر منها ويشهر التبرج وشرب النبيذ ، ولا تستتر ، ويقول أكثر ساكني البلد الذي هي فيه : انها تزنى ، هل يجوز لأحد أن يتزوجها ؟

فمعى أنه ما لم يصح ذلك بعلم منه من معاينة ، لا يحتمل لها مخرج من الزنى ، أو شهادة أربعة عدول ، تجوز شهادتهم عليها في الزنى أو يصح ذلك عليها صحة من يجب عليه الحد في الزنى ، ولا يحرم ذلك

على الأزواج ، لأن قول من يقول ذلك كله وان كثر ، انما يخرج قذفا ، ودعاوى ، وشهرة القذف باطلة لا تقوم بها الحجة •

وكذلك شهرة الدعوى لا تجوز ولا تقوم بها حجة تصح في الحكم بوجه من الوجوه •

قلت : فان صدق القول الذى يقال ، وتزوج بها مع ذلك ؟

فمعى أنه لا يجوز له تصديق ذلك في نفسه ، لأن ذلك باطل ، وقد قال الله تبارك وتعالى : (لولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا وقالوا هذا افك مبين) • فالافك هو الكذب ، ولا يجوز تصديق الكذب في اعتقاد ، وفعل ، وعليه التوبة من ذلك •

✽ مسألة :

ومن علم من ابنته ، أو أخته ، أو قرييته ، ممن يتولى أمرهن زنى ، غير أنها ليست بمحدودة ، ولا رفع ذلك عنها ، فتأبى وأصلحت ، أو لم تتب ؟

فما نحب له أن يتولى تزويجها ، وما نقول انه حرام على هذه الصفة •

والأمة مثلها عندنا ما لم يظهر ذلك •

سئل أبو عبد الله : عن امرأة رميت بالزنى ، ثم ان ناسا علموا منها خيرا ، هل للرجل أن يتزوجها ؟

قال : انى أخاف أن يكون ما قيل عليها حقا فيتحول الى غيرها •

وقال أبو عبد الله : لا بأس بتزويجها ما لم تكن محدودة على

الزنى •

باب

ما يحرم الزوجة على زوجها

قال : أجمع الفقهاء في رجل طلق امرأته واحدة أو ثلاثا ، ثم وطئها في العدة ، أو بعد انقضاء العدة ، حرمت عليه ولا تحل له أبدا •

✽ مسألة :

قال هاشم : قال بشير : في رجل زنى بأخت امرأته من الرضاعة ؟

• انها تحرم عليه امرأته

قال : ويروى عن أبي عثمان ذلك ، كذلك عن أبي علي قال : ان الأخت مثل غيرها من النساء •

قلت : فان أوطأت المرأة زوجها نفسها وهي متتكرة متشبهة بغيرها ؟

قال : معى أنها تحرم عليه ، وأكثر القول أنها لا تحرم عليه •

✽ مسألة :

ومن جواب أبي سعيد : الى من كتب اليه وعن رجل زنى بامرأة •

قلت : هل يجوز له أن يأخذ أختها ؟

فقد قيل باختلاف ، وأحب أن تجوز له •

قلت : وكذلك ان كان قد تزوج بأختها ، وجاز بها ، ثم زنى بأختها ،

تحرم عليه أم لا ؟

فقد قيل في ذلك باختلاف ، وأحب أن لا تحرم عليه •

❖ مسألة :

وعن رجل يوطأ امرأة على أنه زنى ، فوافق امرأته أيحل له ذلك أم لا ؟

فلا يحل له ذلك الوطاء بتلك النية •

وأما امرأته فلا تفسد عليه في أكثر قول المسلمين ، وقد قيل انها تفسد عليه •

وأما التوبة فلا بد منها •

❖ مسألة :

ومن أولج بعض الحشفة في دبر امرأته أو قبلها ، لم تحرم بذلك حتى يولج الحشفة كلها •

❖ مسألة :

من الزيادة :

ومن باع زوجته فانهما ينكلان ويعاقبان ولا يجتمعان •

قال أبو عبد الله : اذا استردها فهما على زواجهما •

قال أبو محمد : وللزوج وطؤها بالنكاح الأول ، فان كان المشتري لها قد وطئها فالله أعلم لوطئ زوجها البائع لها •

❖ مسألة :

قيل له : فيمن وطئ جارية زوجته ، هل تفسد عليه زوجته ولو لم تعلم ؟

قال : معى ان بعضا يقول ذلك ، ولا أدرى من أى وجه ذلك اذا لم يكن كغيرها •

❖ مسألة :

وقال فى الذى يطلق زوجته ان رضى فلان أنه يجوز له وطأها حتى يرضى فلان والله أعلم •

❖ مسألة :

عن أبى الحوارى : عن رجل تزوج امرأة على أنها عذراء ، فلم يجدها كذلك ، فسألها عن ذلك فلم تخبره شيئا ، أيسعه المقام معها أم لا؟ فعلى ما وصفت فلا بأس عليه فى المقام معها ، وقد قيل ان العذرة تذهب بأسباب غير الجماع ، وقد يمكن أن يكون من جماع غير فجور •

وان قالت : ان رجلا أصابها بيده أو بفرجه ؟

فلا صداق لها ، ولا يجوز له امساكها ، وقد قيل ان شاء صدقها وتركها ، وان شاء كذبها وأمسكها ، لأنها تريد الخروج من ملكه •

❖ مسألة :

وعن رجل اذا عاين امرأته تفجر بامرأة أتحرم عليه زوجته أم لا ؟

فعلى ما وصفت أنها لا تحرم عليه زوجته ، لأن ذلك ليس مثل زنى الرجل بالمرأة ، ولأن المرأة لا تولج في المرأة شيئا •

قال غيره :

وجدت أنه يرثها وترثه وهي زوجته ، إلا أن لا تسخوا نفسه أن يقيم عليها ، والله أعلم • وعنه •

* مسألة :

وعن امرأة رأت رجلا ينكح زوجها في دبره أو دون ذلك ، أيحرم عليها زوجها ؟

فعلى ما وصفت ، فإذا عاينت ذلك ورأت فرج الرجل يولج في دبر زوجها ، فقد حرم عليها زوجها ، وإن كان دون ذلك لم يحرم عليها زوجها ، فهذا الذي نعرف من قول المسلمين •

* مسألة :

حدثني حيان ، عن المسبح ، عن رجل تزوج جارية ، فحين دخل بها وكشف عنها ، وأصاب منها ، قالت له الجارية : حين ملكتني كنت مشركة • قال : كذبت ولو أنها قالت قبل أن يدخل بها كان نكاحها فاسدا •

* مسألة :

فيما عرض على أبي عبد الله : وعن رجل وطئ جارية ، فاستبان له أنها أخت امرأته بعد حين ، والمرأة وزوجها لم يكونا بذلك عالين ؟ فلا بأس عليهما فيما مضى ، ولا يقرب الجارية ، فإن ذلك عليه حرام •

قلت له : فان كانت المرأة علمت فلم تنتبه لذلك جهالة منها أو غفلة ونسياناً ؟

قال : حرمت عليه ، وهى جرت الحرمة ولا مهر لها عليه ، وان كان هو علم فنسى أو جهل فقد حرمت عليه ، ومن قبله جاءت الحرمة فيوفيهها صداقها ، ولا يرجع اليها على حال من الأحوال •

* مسألة :

ومن الأثر واذا اشترى الرجل جاريتين أختين ، فجامعهما جميعاً ؟
فقد حرمتا عليه جميعاً ولا يحلان له أبداً أو لبيعهما ، ولا يمسكهما ،
وان رأته امرأته على ذلك فقد حرم عليها زوجها فيفارقها ، ولا تقيم معه ،
ولتهرب أو تفدى نفسها منه •

قال أبو عبد الله : لا تفسد عليه امرأته •

قال أبو معاوية : لا تحرم عليه زوجته ، لأن هذا ليس بزنا ، وانما هو وطء بشبهة •

ومما يوجد من جواب محبوب الى محمد بن المعلا •

* مسألة :

وسألت عن رجل وطئ جارية له غتماً ، هل تقيم معه امرأته ؟

فما أرى عليه بالمقام مع امرأته بأساً ، وليس هو بمنزلة الزنى ،
وهذا أمر لا ييسع الجهل فيه ، وقد يؤمر الناس أن لا يبطئوا الغتمة حتى
يعلموهم الصلاة ، وغسل الجنابة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

قلت : فان زنى رجل بأخ امرأته أتحرّم عليه أم لا ؟

قال : لا •

✽ مسألة :

وعن رجل زنى بابنته وتحتّه امرأة غير أم ابنته التى زنى بها أتحرّم عليه امرأته التى تحتّه ؟

قال : لا يفرّق بينه وبين امرأته •

قال أبو عبد الله : اذا علمت امرأته فسدت عليه ، وان لم تعلم فهي كغيرها من النساء اذا زنى بهن ، وستر ذلك ، وان لم تعلم امرأته فلا فساد عليهما •

قال : أبو معاوية مثله •

✽ مسألة :

وقال : واذا مست المرأة فرج أبى زوجها ، أو فرج ابن زوجها ؟

فقد حرمت نفسها على زوجها ، وحرّم عليها زوجها ، ولا تحل له أبدا ولا يجتمعان أبدا •

قال أبو عبد الله : لا بأس عليهما فى الجهالة •

✽ مسألة :

وعن امرأة تزوجت عبدا لامرأة بينها وبينها قرابة ، فتوفيت مولاة العبد ، وأوصت بخمس منه لامرأة عبدها لأنها قريبة لها ؟

قال : أرى أن قد حرمت عليه امرأته اذا ملكت منه شيئاً ♦

قلت : فهل لها أن تعتقه أو تعتق نصيبها منه ، أو تتبع نصيبها منه ، ثم يكون زوجها ؟

قال : لا ولكن يخطبها بعد ذلك في الخطاب ، فان شئت تزوجته ولا عدة عليها منه ان أرادت أن لا تزوجه ♦

* مسألة :

امرأة زنت بأبى زوجها أو بابنه ؟

فهذه لا يحل لها المقام مع زوجها ، ولتهرب منه ، ولتفتدى بكل شيء تقدر عليه ، وليس عليها أن تعلن ما ستره الله عليها ، وتعلمه فيما بينه وبينها ، وما وقعت فيه من البلاء ، فان لم يقبل فلتهرب منه حيث لا يراها ♦

* مسألة :

واذا أقرت المرأة أنها ساحرة ؟

فلا يحل لزوجها امساكها فليفارقتها الا أن تزعم أنها كانت ساحرة ، وقد تابت منه ، فلا بأس بامساكها ♦

قال أبو عبد الله : اذا كان سحرها شركا حرمت عليه ، ولا يتوارثان ، وكذلك قال أبو معاوية ♦

* مسألة :

وعن رجل يجب جارة له ، فاذا أراد أن يطأ امرأته ذكر جارته وهو يطأ امرأته حتى ينزل ، فاذا لم يذكر جارته لم ينشر ؟

ان ذلك لا يفسد عليه امرأته الا أن يمس من تحت الثوب •

قال أبو سعيد : في المرأة تزنى ولا يعلم زوجها ذلك ؟

انه اذا لم يعلم بذلك ولا يصح عليها ذلك أن تستر ما ستر الله عليها ، ولا يفسد عليها زوجها بذلك ، وهى امرأته ويتوارثان فيما عندها هى ، ويجوز لها معاشرته وكسوته ونفقته •

الا أن بعضا قال : انه لا يجوز لها أخذ صداقها بخيانتها له فى فرجها •

وبعض قال : لا بأس عليها فى الصداق لأنها قد استحقته عليه بالوطء ووطئها بعد ذلك وطئا جائزا ، وقد استحقته عليه بالوطء الحلال •

ولا أعلم أن أحدا قال : انه لا تجب لها النفقة والكسوة ، بل هى ثابتة بالمعاشرة منها له •

وأما التوبة فهذه المرأة عندى وغيرها ممن لا زوج لها سواء ، الا أنه قد قيل عندى ان الزانية على زوجها أعظم حرما ، وأشد اثما ، لعل المعنى فى ذلك أنها اذا زنت ومعها من لا يغنيها •

وان كان لا عذر فى ذلك لذات زوج ولا غيرها •

وقال المصنف : وعن محمد بن محبوب رحمه الله ، وعن الرجل : اذا وقع رجل على زوجته فوطئها وهى كارهة لذلك ، فحملت ، هل ييسع الزوج أن يطلأ امرأته وهى حامل من غيره ؟

فلا يحل له وطؤها حتى تضع حملها •

فان وطئها قبل أن تضع حملها أتفسد عليه ؟

قال : الله أعلم •

قال أبو سعيد فيما أحسب : وقال من قال : تفسد عليه
والله أعلم •

قال المصنف : وهذا اذا وطئها الزانى قبل أن يجوز الزوج بها ،
وأما بعد جواز الزوج بها فالولد للزوج ، ولا يحرم عليه وطؤها ،
والله أعلم •

✽ مسألة :

وأما الذى اغتصب زوجته جند أو غيرهم من سائر الخلق ، فوطئت
وهو ينظر ؟

فمعى أنها لا تفسد عليه بذلك حتى يصح أنها ساعدت فى ذلك الوطء
مساعدة تجب عليها فيه الزنى مما احتمل مخرجا من ذلك ، فهى زوجته
فى معنى الحكم •

واذا كانت كارهة فامتنعت امتناع الكراهية ؟

فذلك مما يخرجها من الاثم ولزوم اسم الزنى ، وان كرهت
وساعدت لم تنفعها كراهيتها •

وان كانت مشتبهة وامتنعت ، فغلبت على ذلك ؟

لم يضرها ما بليت به من الشهوة اذا امتنعت بطاقتها فى معنى
ما يلزم من الاثم والاسم •

✽ مسألة :

وعن أبى معاوية فيما أحسب : وسألته عن امرأة وافقت زوجها
يطأ جارية لولده ، هل يحرم عليها المقام معه ؟

قال : لا ، ولا تحرم عليه جارية ولده الا أن يكون الولد يطاها ،
فانها تحرم عليه على بعض القول ، وبعض لا يحرمها عليه •

وعلى بعض القول : عند من يرى له انتزاع ماله ، وعند من لا يرى
له انتزاعا أن زوجته تحرم عليه •

وبعض قال : يشهد على انتزاع الجارية ، ثم يطؤها •

* مسألة :

وسألته عن رجل زنى بجارية امرأته ، فولدت منه فسألتها امرأته
عن ولدها فقالت : ولدت من زوجك ، فسألت زوجها فأنكر ذلك الولد
منه ، هل له أن يقيم مع امرأته ، وهل لها أن تقيم معه ؟

قال : ليس عليه أن يظهر ما كان منه ، ولا يمتنع عن امرأته اذا تاب
عن ذلك ورجع ، وليس قول الجارية لازما له •

وان كانت امرأته رأته ، أو علمت بزناه ، لم تقم عليه ولم تحرم
عليه قال : وما شأنها لا تحرم عليه ، وكأنه لم ينزلها بمنزلة واحدة •

* مسألة :

وسألته عن رجل وقع على عمة امرأته أو خالتها ، أتحرّم عليه
امراته ؟

قال : وما شأنها أن تحرم عليه ، وكذلك ينزلها بمنزلة واحدة •

✽ مسألة :

وسألته عن رجل زنى بأم امرأته ، هل تجرم عليه امرأته •

قال : نعم •

قلت : فإن كان من فوق الثوب ؟

قال : إذا غابت الحشفة من فوق الثوب فهو مثل ما تحت الثوب •

باب

فى تزويج المرأة اذا زنت وهى مع زوج أو قبل أن تزوج

وفى تزويج الزانى وما أشبه ذلك

ولو أن امرأة زنت ولها زوج ، واستتر زناها ؟

كان لها واسع المقام معه ، ولا يحل لها أن تأخذ منه صداقا ،
لأنها قد خانت ، وعليها أن تمنعه حتى تستبرىء نفسها بثلاث حيض •

ولو أنها زنت بابنه أو بأبيه ، ومن لا يحل لها نكاحه بعد
زوجها ؟

لم يسعها المقام مع زوجها ، وعليها أن تفتدى منه بمالها الذى كان
عليه ، وبما تملك من غيره ، فان لم يقبل فلتهرب منه حيث لا يراها ،
وليس عليها أن تعلن ما ستر الله من عورتها ، وتعلمه فى السريرة بينه
وبينها ، وتعلمه ما كان منها من الأمر الذى ضاق عليها المقام معه •

قال غيره :

هذا قول أبى عبد الله ، ووجدت أنها ليس لها أن تعلمه بأصل
ذلك اذا أخبرته أنها قد علمت بما لا يسعها المقام معه من أجله ،
لأن ذلك ليس ينفعها ولا يضرها ، وليس عليه هو أن يصدقها فيه •

❁ مسألة :

وعن المرجومة اذا تركت زوجها ؟

قال : يأخذ جميع ماله أحب الى ان كانت قد فعلت ما يقول من الفاحشة اذا تركت مالا ، قول أبي الوليد أحب إلينا •

قال أبو الوليد : ليس للمرجومة صداق ، ولا يرثها ، وان رجم هو أخذت صداقها ولا ترثه •

وقد يروى في الكتب أنها ترثه ، ولم تأخذ بذلك •

وعن المرأة التي تزني فترجم قال : لا ميراث لزوجها ، ويكون له الصداق الذي ساق إليها ان قدر عليه ، وان لم يقدر عليه وعلى ظهره شيء فما على ظهره •

* مسألة :

وعن رجل تزوج امرأة ولم يعلم أنها زانية ، ثم علم بعد الدخول ففارقها ؟

فما أحب أن يبطل صداقها اذا كان الزنى منها قبل التزويج •

يروى عن محمد بن محبوب رحمه الله أنه لا صداق لها والله أعلم •

وعنه : وان كانت غير محدودة علم بزناها ، وقد كانت ثابت من قبل ذلك ، هل يجوز له المقام عندها أم لا ؟

فلا يجوز له المقام عندها ويروى عن محمد بن محبوب •

وسئل أبو سعيد : عن امرأة زنت ثم أرادت أن تزوج ، هل عليها أن تعتد ؟

قال : هكذا معي أنه قيل ان عليها أن تعتد •

قيل له : فان لم تعتد وتزوجت ، ما يكون هذا التزويج ؟

قال : معنى أنه اذا ثبت عليها العدة كان تزويجها فاسدا في الأصل ،
واذا ثبت فسادها لم يكن لها أن تقيم على فساد ، قال : ومعنى أن عليها
أن تخرج منه كيف ما أمكنها من هرب أو غيره •

وان كانت غرته حتى أخذت ماله ؟

كان عليها عندى رد ما أخذت منه على الغرة •

وأما ان كانت جاهلة بذلك ، وتظن أن ذلك جائز حتى وطئها ، ثم
علمت وأرادت الخروج ؟

فمعنى أنها تستحق عليه صداقها الذى تزوجها عليه بالوطء في قول
بعض أصحابنا ، ويشبهه عندى أن بعضا يقول : لها صداق مثلها في
التزويج الفاسد على معنى قوله •

✽ مسألة :

وسألت أبا عبد الله عن امرأة زنت ، ثم تزوجت رجلا ولم يعلم
الرجل بزناها ، ثم علم وكان صحيحا أيرد ؟

قال : نعم •

قلت : فان كان قد وطئ وقد علم من المرأة التوبة بعد ذلك
وصلاحا ، أو لم يعرف منها توبة ولا صلاحا ألها مهر أم لا ؟

قال : هذه لا يحل له المقام معها ، ولها الصداق عليه ، والله أعلم •

وان أقرت امرأة بالزنى وهى مع زوج ، وقالت : كان قبلى
تزويجها ، وأقيم الحد عليها باقرارها ؟

أنه لا صداق لها لأنها أوطأت فرجها حراما •

والزوجان اذا قال أحدهما : انى زان وقد زنيت ؟

فان الحاكم يقول له ان كنت صادقاً زانيا فأشهد على نفسك أربعة اشهاد ، فان لم يفعل لم يضر الا نفسه ولا حرمة بينهما •

وان قال : نعم وأشهد على نفسه بانته واستوفت مالها مع الامام اذا شهد معه الشهود •

* مسألة :

ومن اتهم امرأته فى نفسها ، ولم يظهر ذلك منها ؟

فعن أبى زياد ان اتهمها واستقر بذلك فى نفسه ، ورأى علامة ذلك ، فليوفها مهرها ، ولا يقيم معها •

وان كان ذلك وسوسة من الشيطان فليستعذ بالله منه ولا يطعه ..

* مسألة :

وعن امرأة وجدها زوجها ليست بعذراء ؟

فان اعتلت بمرض أو غيره ، أو بقعود على وتد أو أشباه ذلك من أمر يحدث عليها بعمل ليس من سبب الرجال أمسكها ان شاء •

وان اعتلت بشئ من أسباب الرجال لم يقيم عليها •

قال غيره :

وقد قيل : ان قالت : ان أحدا غلبها على نفسها أو وطئها وهى نائمة ، أو اعتلت بسبب غير الزنى ؟

جاز له المقام معها ، ولم تفسد عليه ولو صح ذلك •
واما ان أقرت بالزنى فان شاء صدقها وتركها ، وان شاء كذبها
وأمسكها ، لأنها تريد أن تخرج من ملكه •

✽ مسألة :

وعن امرأة زنت ، ثم تزوجت رجلا ، ثم تابت فأعلمته بزناها ؟
قال : ان صدقها فارقها ولا صداق لها عليه ، وان كذبها فهي زوجته
وعليه الحق ، ولا بأس على أحدهما وان لم تعلمه أثمت •
قال أبو سعيد : ان أعلمته أثمت ، وان لم تعلمه سلمت وعليها
التوبة من الزنى ومن اعلامها ان أعلمته •
وقد جاء الحديث عن عائشه أنها قالت : « أيما رجل زنى بامرأة
ثم تزوجها فهما زانيان ما اجتمعا » •
وفد ذكر أن البراء بن عازب أنه قال : أيما رجل زنى بامرأة ثم
تزوج بها من بعد ما زنا بها فهما زانيان ما اصطحبا » •
وعن جابر بن زيد رحمه الله : أنهما زانيان ما اجتمعا ، أو قال
ما اصطحبا ، لأن نكاحهما الأخير حرام فهما على حكم الزنى في الأول
والآخر •
وعن جابر أيضا أنه لا يتزوجها أبدا ، وليجعل بينهما البحر
الأخضر ، وهذان زانيان •

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا نكاح يعد
سفاح » فان احتج بقول ابن عباس : أوله سفاح وآخره نكاح • قيل

له : انما قال ذلك في مشرك زنى بمشركة ثم تزوجها في الاسلام ،
فهذا جائز حلال ، لأن ما كانا فيه من الشرك بالله أعظم من الزنى •

وقد زعم بعض أهل الضلالة أن للزاني أن ينكح الزانية التي زنى ،
بها ، وذلك غلط منهم وفسق ان أحلوا ما حرمه أهل الفقه والعلم
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن بعدهم من هو
أعلم بالتأويل •

فان قال قائل : ما العلة في تحريم المرأة على الرجل اذا زنى
بها أن لا يتزوجها ؟

قال : العلة في ذلك باجماع الفقهاء على ذلك ، ولا خلاف بينهم
في تحريمها أبدا عليه •

الدليل على ذلك قول الله عز وجل في كتابه ، أن الرجل اذا رمى
زوجته بالزنى ، ورفع ذلك الى الحاكم فلاعنها ، فرق بينهما ولا يجتمعان
أبدا •

وان صدقته حرمت عليه •

وكذلك اذا زنى بها حرمت وكانت أشد حرمة مما يقذفها بغيره ،
وقول الله : (الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها
الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) وذلك اذا كانا محدودين ،
ولا يجوز أن ينكحها أحد من المسلمين الا محدودا مثلها باتفاق
الأمة •

✽ مسألة :

وسألته عن الصبي اذا زنى بالمرأة في صباه ، وغلبها على ذلك ،
وأمكنته ، فلما بلغ أراد تزويجها هل يجوز له ولها ذلك ؟

قال : معى أنه اذا كان مراهما يشتهى النساء فيخرج عندى أنه
لا يجوز له ذلك •

وأحسب أنه على معانى بعض ما قيل أنه جائز ما لم يكن بالغاً
ومحكوماً عليه بأحكام البلوغ •

قلت له : وكذلك المجنون اذا غلبها على نفسها فى جنونه وزنى بها ،
ثم أفاق وأراد تزويجها ، هل يجوز له ذلك ولها ؟

قال : على معانى قول أصحابنا أنه لا يجوز لهما ذلك •

قلت له : وكذلك ان زنى بها وهو مشرك وهى مسلمة ، غلبها على
نفسها أو أمكنته ، ثم أسلم ، هل له أن يتزوجها أو لها ذلك ؟

قال : لا يبين لى ذلك •

قلت له : وان زنى بها وهما مشركان ، ثم أسلما ، هل له أن يتزوجها
أو لها ذلك ؟

قال : معى أنهما اذا كانا من أهل الحرب ، أو ممن لا يثبت عليه
أحكام المسلمين فى وقتهم الذى زينا فيه ، ولا يدينان بتحريم ذلك فى
دينهما أنه قد قيل لا يحرم على بعضهما •

وأحسب أنه قد قيل أنهما يفسدان اذا كان الأصل حراماً فى
المتعبد سواء ، ان داناه أو لم يدينا به •

وأما أهل الكتاب ، ومن يدين بأحكام الزنى ، أو من يلحقه بأحكام
الاسلام فى وقته الذى يأتى فيه يلحقه فيه حكمه واحد ، فلا يبين لى
حل ذلك بينهما فى مذاهب أصحابنا •

قلت له : فان زنا بها وهو مسلم ، وهى من أهل الحرب من

المشركين ، أو كان هو من أهل الكتاب ، أو ممن تجرى عليه أحكام المسلمين ، ثم أسلمت وأسلم ، هل يكون القول في ذلك فيهما كالقول فيهما إذا كانا من أهل الحرب من المشركين ؟

قال : لا يبين لى ذلك ، ومعنى أنه يلزم كل واحد منهما ما يجب عليه في نفسه ، ولو كان الآخر يدين به الآخر •

فاذا صح عند المرأة أن زوجها قد صح عنده زناها ، فلا يجوز لها أن تمكنه من نفسها إذا لم يتخرج عن ذلك ، لأنها حرام عليه ، فلا يحل لها أن تعينه على الحرام •

وكذلك المحدودة إذا علم أحد بحدّها لم يحل له أن يتزوجها •

* مسألة :

قلت له : فرجل جامع امرأة من فوق الدرع حتى أولج ، أيحل له تزويجها ؟

قال : لا •

* مسألة :

ومن جواب أبى الحوارى : وعن صبي زنى بصبية وهما لا يعقلان الشهوة ، ولا الحلال ولا الحرام ، فلما بلغا أحب الرجل أن يتزوج بها هل يجوز له ذلك ؟

فعلى ما وصفت ، فقد قال بعض الفقهاء : إذا كان يستطيع الجماع ، فاذا جامعها لم يجز له تزويجها بعد ذلك ، وهذا فيما بلغنا قول محمد بن محبوب •

وعن بعض الفقهاء : أنه لم ير بذلك بأسا حتى يحتلم ، وقال :
ذكر الصبي كأصبعه ، ولا تحرم عليه ، وحلال له أن يتزوج بها ،
وهذا القول أحب إلينا •

*** مسألة :**

وعن رجل زنى فأقيم عليه الحد ، ثم خطب الى قوم فزوجوه ولم
يعلموا ؟

قال : يفرق بينهما ولها مهرها كاملا اذا دخل بها •

*** مسألة :**

وقيل : اذا زنى رجل بامرأة لم تحل له أبدا ولا بناتها ولا أمهاتها ،
وذلك حرام •

*** مسألة :**

ومن كتاب النِّسَاء :

ان زنت بأخى زوجها ، فليس لها أن تقيم معه وقد فسدت على
زوجها ، وان لم يعلم فلا ينبغي لها أن تغره من نفسها وقد زنت بأخيه •

*** مسألة :**

ومن جواب أبى الحوارى : وعن امرأة بليت بالزنى عند زوجها
بذى محرم من قبل زوجها ، مثل ابنه أو أبيه وأشباه ذلك ، أيسعها
المقام معه ، وأكل نفقته ، ولبس كسوته ، وهى حامل وقد أوطأته
نفسها ، وهى تعلم أنها حامل من غيره أو لا تعلم ؟

فعلى ما وصفت ، فقد قيل : ان هذه المرأة تعلم الزوج بما قد كان منها ، فان خلا سبيلها فلا حق لها عليه ، والولد ولده ، وان أبى عن ذلك كان على المرأة أن تهرب منه ، ولا تقربه الى نفسها ، وليس لها أن تقتله ولا تمسه منها بشيء ، الا أنها تمنعه نفسها ما قدرت ، وليس عليه أن يصدقها •

فاذا لم تقدر على الهرب ، وحبسها فان كانت تعلم أن الولد ليس منه فليس لها أن تأكل منه نفقته ، ولا تلبس منه كسوة ، وان كانت لا تعلم ممن الولد منه أو من غيره ، فما دامت في حبسه فلها أن تأكل من نفقته ، وتلبس من كسوته ، والولد منه حتى تعلم أنه من غيره ولا عذر لها في المقام معه ان كان يطؤها •

وان كان هذا الواطئ وطئها وطاوعته على ذلك ، فان أمسكها هذا الزوج حتى ماتت على ذلك خفنا أن تكون ماتت هالكة ، وان كان استكرهها هذا المحرم فهي عندنا في حال العذر اذا أعلمت الزوج فلم يصدقها وتهرب ما قدرت ، والله أعلم •

وأما اذا زنت بغير ذى محرم فتستر ما ستر الله ، ثم تمنعه نفسها حتى تنقضى عدتها من الذى وطئها حراما ، فان غلبها على نفسها ووطئها في العدة فلا بأس عليها في هذا ان أقامت معه •

✽ مسألة :

وسألته عن نساء سباهن العدو ولم يكن لهن أزواج ، ثم رجعن الى المسلمين ولا يدرون لعلهن وطنن ، هل ينبغى للرجل أن يتزوج منهن شيئا ؟

قال : نعم ، وان تنزه عنهن رجل فقد أحسن •

* مسألة :

عن هاشم : وعن رجل نكح محدودة ؟

قال : ليس له ذلك ، فان قال انما نكح بجهالة ثم تاب وترضى فقد
تاب من ذنبه •

وان أقام بعد العلم بالحجة عليه ، وبعد ما أمره المسلمون بفراقها
وأعلموه ما عليه ، فرد عليهم قولهم ، وأقام عليها برىء منه •

قلت لأبى محمد : ويكره على فراقها ؟

قال : نعم •

* مسألة :

ومن جواب الأبى الحوارى : وعن رجل دخل فى الليل على امرأة
رجل فجامعها ، وهى تظن أنه زوجها ، فلما علمت أنه غير زوجها صاحت
عند ذلك ، وأعلمت زوجها بذلك ، أله أن يصدقها أم لا ؟

فعلى ما وصفت فليس عليه أن يصدقها ، وان صدقها على ذلك لم
تحرم عليه زوجته ، وليس هذا بمنزلة الزكاة •

قلت : فان علم رجل أن امرأته زنت أيسعه أن يحتال فى ازالة حقتها
عنه واخراجها عنه ؟

قال : نعم •

قلت : فان علمت هى أنه زنى أيسعها أن تحتال فى أخذ حقتها منه
وخرجها منه اذا طلعت على ذلك ؟

قال: نعم *

* مسألة :

من غير الكتاب :

من جامع ابن جعفر : وقال الله تعالى : (الزانى لا ينكح الا زانية
أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على
المؤمنين) *

قيل : المحدود على الزنى لا ينكح الا محدودة ، والمحدودة لا ينكحها
الا محدود *

ومن غيره :

قال أبو سعيد : وانما قيل لا يتزوج المحدود على الزنى المحدودة
على الزنى غير التى زنى بها ، ولا يجوز له تزويج التى زنى بها
ولو حُدَّ جميعا ، ولا يجوز له أن يتزوج من علم زناه من النساء ولو حدا
جميعا على الزنى *

وانما يجوز تزويج محدودة على الزنى اذا لم يعلم هو زناها ،
ولم يعاين هو زناها ، لأن ذلك حرام على المؤمنين *

* مسألة :

ومن الكتاب :

وقد قيل : فى رجل وقع آخر على امرأته فوطئها وهى كارهة لذلك
فحملت فلا يحل لزوجها أن يطأها حتى تضع حملها *

قلت : فان وطئها قبل أن تضع حملها أتفسد عليه ؟

قال : الله أعلم ، وأرجو أن لا تفسد عليه •

✽ مسألة :

ومن جامع أبى الحسن : وقد اختلفوا فيمن رأى رجلاً زنى :

قال قوم : لا يزوجه ولا يشهد له تزويجه ، ولا يزوجه بحرمة •

وقال قوم : اذا رآه زنى ثم تاب وأصلح تولاه وزوجه بحرمة ،
وصلى على جنازته ، لأن توبته تأتى على ذلك ، وهذا قول يذل على أن
التائب جائز له أن يتزوج الحرة المسلمة غير المحدودة •

وأما المحدودة فلا يتزوج عند أصحابنا الا بمحدودة ولو تاب عندهم
في ذلك •

✽ مسألة :

قال أبو سعيد : ويعجبني أن يجوز ذلك ، لأن الأصل أنه نكاح جائز
للمرأة حتى تعلم هي الزنى •

فان علم الولي بزناه ، ثم تزوجت به زوجه بها ولي آخر ، ثم
ماتت المرأة وهو وارثها ؟

فقول : يجوز له ذلك •

وقول : لا يجوز ذلك لأن الولي قد علم بزناه فعلمه عليه حجة •

✽ مسألة :

ومن جواب أبى جابر محمد بن جعفر : وعن قول الله تعالى :
(ولا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض
ما آيتموهن الا أن يأتين بفاحشة مبينة) •

وقلت : عن محمد بن محبوب أنه لم ير للتي زنت صداقا على
زوجها ، فقد سمعنا ذلك ، ولعل الفاحشة هاهنا الزنى •

وأما قوله في المطلقات :

(لا تخروجهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة)
فقد قال من قال : الزنى •

وقال من قال : تفحش له بلسانها بالأذى •

✽ مسألة :

عن أبى زياد فيمن نظر امرأته قاعدة في حجر رجل ، والرجل
يلزمها ؟

قال : ان لم يتهمها بالزنى فلا بأس بالمقام معها •

وقيل : ان استقر في قلبه أنها تزنى ، ورأى من أعلام ذلك شيئا ،
ولم ير الزنى بعينه أن يوفيها صداقها ويخرجها ولا يقيم معها ،
والله أعلم •

وقيل : من عاين زوجته يطاها رجل ؟

فان احتمل أنها مكرهة وناعسة أو زائغة العقل ، أو وجهه

لا يوجب حدا فلا حد ولا حرمة ، وان لم يحتل معه في حينه فيما عاين منها الا ما يوجب معنى الزنى يثبت عليه حكم ذلك فيما عاين في حكم الاطمئنانة ، ولا أحكم عليها بما لا يصح عليها فيه الحكم من اقرار أو بينة .

* مسألة :

والزانية من أهل الكتاب لا ينكحها الا زان من أهل الصلاة ، أو مشرك من أهل دينها ، وحرّم ذلك على المؤمنين ، هذا تفسير هذه الآية .

ومن جامع أبى محمد : اختلف الناس في الزنى اسم النكاح في اللغة قول الله تبارك وتعالى : (الزانى لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرّم ذلك على المؤمنين) على قولين :

فقال بعضهم : ان معنى ذلك والمراد به هو الجماع نفسه .

وقالت الفرقة الثانية : هو عقد النكاح ، وهذا هو القول لأن العرب تسمى العقد نكاحا ، لأنه يبيح النكاح فسمى السبب باسم المسبب .

واذا كانت الأمة على قولين فسد أحدهما صح الآخر . وقد نظرنا فإذا هو العقد دون الجماع ، الدليل على ذلك قول الله جل ذكره : (الزانى لا ينكح الا زانية أو مشركة) وهذا عموم في الخطاب .

فلما كان الزانى قد يزنى بغير زانية ، كالصبية ، والمجنونة ، والمغلوبة على عقلها بالنوم ، علمنا ان هذا الخطاب لم يرد به ما قال

مخالفونا ، لأن العموم اذا ورد ولم يرد بتخصيص منه بدليل الواجب اجراؤه على عمومته .

ولو خصصنا هذا العموم ، وحملناه تخصيصا كنا قد أجزنا على اخبار الله الكذب ، لأن مخالفينا ذهبوا الى أن هذا الخطاب انما هو اخبار ، فلو كان خبرا لم يكن صدقا لقيام الدليل على خروج بعض ما تضمنه الخبر ، وليس بمنكر في اللغة أن يرد الخطاب ، ورود الخبر في الظاهر ، والمراد به الأمر ، ألا ترى الى قول الله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) فظاهر هذا الخبر والمراد به الأمر والالزام .

وكذلك قوله عز وجل : (ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) فظاهره ظاهر الخبر عند كون الغلبة عند القتال ، والمراد بذلك الفرض والالزام ، ومثل هذا في القرآن كثير .

فقوله : (لا ينكح الا زانية) نهى عن تزويج غير الزانية ، ويدل على ذلك قوله عز وجل : (وحرم ذلك على المؤمنين) يعنى هذا المذكور ، والله أعلم .

فان هذا وذلك معناهما واحد في اللغة .

فان قال قائل : ما تتكرون أن يكون معنى قوله : (وحرم ذلك على المؤمنين) لا يريد به ما ذهبت اليه ، وذلك أن الرجل لو زنى في غيبة زوجته ، أو زنت ولم يعلم زوجها ، لم تقع الجريمة بينهما عندكم فما أنكرتم أن لا يتوجه حكم الآية الى ما ذهبت اليه ، ولو كان تأويلكم صحيحا لوجب أن يلزم من زنى من الزوجين أن يحرم على الآخر عند نفسه ، لأنه قد حرم بفعله الزنى أن يكون من المؤمنين .

قيل له : قد أجمعت الأمة أنها لا تحرم عليه زوجته ، ولا يحرم عليها زوجها اذا استتر زنى أحدهما عن الآخر ، والاجماع معنا غير القياس ، اذ لاحظ للقياس مع التوقيف •

فان قال : فالحلة موجودة في وجوب التحريم ، وهو الزنى ؟

قيل له : قد عرفناك أن الاجماع منع من ذلك ، وقد يخص الاجماع بعض ما يشتمله الاسم ، فيكون حكمه قد خرج من جملة ما دخل تحت الاسم ، وليس بمنكر ذلك مع العلماء ، وبالله التوفيق •

فان قال قائل : فاذا تابا من زناهما ، هل يجوز أن يرجعا الى حكم المؤمنين ، ويعود اليها نكاح جديد أو بغير نكاح ؟ قيل له : ليس له أن يرجع اليها كما لم يكن للملاعن أن يرجع الى زوجته ، فان أكذب نفسه وتاب من قذفه اياها بالزنى من قبل أن الحكم اذا جرى مجرى العقوبة أو كان حدا من الحدود لم يرتفع بالتوبة وهذا مثله ، والله أعلم •

وأیضا فان هذه الفرقة المحقة التى فى يدها الحق ، وأصابته بتوفيق الله اياها دون الفرقة الأخرى التى شذت عليه ، وخفى عليها معنى خطاب الله تعالى ، لم يجز لها الرجعة مع التوبة وغير التوبة •

واذا كانت الأمة قد اختلفت فى حكم على قولين ، فأخطأ من ذهب الى أحد القولين ، أصاب الفريق الثانى ، ولا يجوز أن يكون الحق قد خرج من أيديهم جميعا •

واذا كان البعض فى يده الحق كان هو كالأمة وحده •

فان قال : فلم قلت : ان هذه الفرقة لما كانت مصيبة لهذا الحكم دون غيرها من الناس ، كان قولها محكوما به فى كل مكان ؟

قيل له : قد قلنا ان الحكم اذا كان مطلوباً من الأمة الدليل على خطأ بعضه ، وذهاب الحق ، وكانت الطائفة المصيبة كاجماع الأمة ، وكانت هي الأمة ، وجاز أن يحتج بقولها •

وان كان الله تعالى قد أخبر أن الاجماع هو الحجة ، والحق لا يخرج منه اذا كان في الجميع من ليس بحجة ، والباقي منهم الحجة ، واذا كانوا هم الحجة جاز أن يحتج بالاجماع ، وبالله التوفيق •

فان قال قائل : فما تقولون في الوطء في الحيض ؟

قيل له : قد نرى تصويب من قال بالافتراق بين الزوجين اذا اتفقا على الوطء في الحيض من طريق العمدة من جهة النصرة لهم •

فان قال : وكذلك من وطء في الدبر ؟

قيل له : هما عندنا سواء في باب الحكم •

فان قال : ما وجه جواز ذلك عند من قال به ؟

قيل له : من قبل أن أهل اللغة يسمون الدخول في المضيق زنى فلما رأينا الواطء في الدبر والحيض داخلين في المضيق عليهما ، علمنا أنهما قد استحقا اسم الزنى ، والزانى يفرق بينه وبين زوجته على ما تقدم في أول المسألة •

فان قال : وما الدليل على وجه قولكم ، وأى موضع في اللغة ؟

قيل له : قول الشاعر :

ولست بزان في مضيق الأنثى
أحب وساع العيش والخلق الرحبا

وقال آخر :

واذا قذفت الى زناء قعرها

غبراء مظلمة من الأحفار

والرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يصلى أحدكم وهو زناء » ممدود غير مشدد النون ، والله أعلم •

الحاقن : الذى يجمع البول فى مثانته حتى يضيق به ، فلما كانت العرب تسمى الدخول فى المضيق زنى وجب أن يجرى حكم الزنى عليه ، والله أعلم •

قال الكسائى وأبو عبيد ، وهو الذى يجمع البول فى مثانته ويضيق عليه الموضع •

قال : فأصل الزناء الضيق ، لأن الزناء الذى يوجب الجسد ما كان بالفرج ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « العيذان ترنيان واليذان ترنيان والرجلان ترنيان ويصدق ذلك ويكذبه الفرج » •

فكل من دخل بفرجه فى مضيق عليه فهو زان ، وكل من استحق اسم الزانى فالحد واجب عليه الا ما قام دليله •

ودليل من طريق القياس يدل على صحة ما قلنا انا لما رأينا الأمة قد اجتمعت على حرمان قتال العمدة ممن يصير ماله اليه فى الحال الثانية ، فلما تسرع الى ارتكاب مانهى عن فعله ، وكذلك الواطىء فى الحيض ، والمتعمد لركوب ما نهى عنه لا يستحق ما كان يستحقه بترك ما نهى عن فعله من الوطء فى الحيض •

ولما كانت سنة قد أجمع الناس على قبولها ، والعمل بها ، وجب القياس عليها ، ألا ترى الى ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وبذلك قال مالك بن أنس : فى رجل خطب امرأة فى عدتها من طريق العمدة ، أنه لا يحل له تزويجها من بعد انقضاء عدتها ، ويحرم عليه تزويجها أبدا .

فحرم بمعصيته ما كان مباحا له بتركها ، ونحو هذا قد يجرى مجرى العقوبات ، والله أعلم .

واذا صح أن الأمة زنت ، ولها زوج ، فهى مثل الحرة ولا صداق لها .

* مسألة :

أبو سعيد فى المرأة : اذا قتلت نفسها فبعض المسلمين يقول : لا مهر لها على الزوج ، لأنها منعتة نفسها كالمقرة بالزنى .

وقول : لها المهر بالوطء الذى ثبت به عليه قبل قتلها ، وهو اورثتها ، فلا يزيل فعلها عنه مضمونا قد تعلق عليه ، بسبب فعلها ، لأنها حلال له ما دامت فى الحياة الى أن تموت .

باب

في الرجل اذا أقر مع زوجته بالزنى أو أقرت هي معه

وما أشبه ذلك

أحسب عن أبي الحواري : وعن رجل قذف امرأته بالزنى وهو لا يعرفها بذلك ، ثم أكذب نفسه واستغفر ربه ؟

فقال : سمعنا أنهما يستتران ذلك ولا يرفعانه ، ولا بأس عليهما الا قول موسى فانه قال : فانها فسدت عليه امرأته •

وعن سليمان بن عثمان : اذا رماها بالزنى ثلاث مرات حرمت عليه •

وفي موضع : اذا قذفها فقد أقر أنها عليه حرام ، فلا حجة له عليها حتى يتوب ويرجع ، وهذا في الحكم اذا لم يرتفعوا الى الحاكم ، وأما فيما بينهما وبين الله اذا كانت تعلم كذبه فهي له حلال •

✽ مسألة :

وقال أبو علي : في المرأة تسبى ففكره على الوطء ؟

قال : فان لم يقدر زوجها فلا بأس ، وذكر أنه تسأل أواقعها في ذلك أم لا •

ووجدت في الكتاب : قلت : فان أقر معها أنه زنى ؟

قال : اذا أقر معها أنه زنى فانما لها أن تمنعه أن لا يوطأها حتى يكذب نفسه ، فان وطئها قبل ذلك ففي تحريمها اختلاف •

قلت : فان علمت أنه زنى واطلعت على ذلك أيسعها المقام معه على ذلك ؟

قال : لا •

قلت : فان أقر معها أنه زنى ولم يكذب نفسه أيسعها المقام ؟

قال : نعم •

وفى موضع : فان أقر معها بالزنى ، فبعض يفسدها على حال ، لأنه بذلك يوجب الحد •

وقول : حتى يقر عندها بالزنى ثلاث مرات •

وقول : ان أكذب نفسه لم تحرم عليه ، فان وطئها وأكذب نفسه قبل الوطء أو بعده فلا فرق في ذلك ، لأن الحد يسقط فيهما •

وفى موضع : الحكم بينهما لا يسعها المقام معه ، ولو أكذب نفسه •

وفى الحلال قيل : يسعها ، وقيل : لا يسعها ، ولم نر عليها فدية ، ورأى عليها الهرب •

وقول : ان شئت كذبت وأقامت عنده ، لأنه مدعى عليها ازالة ما أجاز الله لها منه •

وان أقرت هي عنده بالزنى فهي مدعية وهو بالخيار ان شاء صدقها ولا صدق لها ، وان شاء كذبها وحكم عليه بالزوجية •

* مسألة :

وسألت أبا سعيد : رجل عرض لزوجته أنه زنى ولم يفصح الا أنه

يجس أنها قد وقعت على تلويحه ، هل عليه أن يكذب نفسه والا فسد
على زوجته على هذه الصفة ؟

قال : معى انه اذا لم يصح باقرار يجب عليه به الحد أن لو صح
عليه ذلك اللفظ لم يكن عليها بأس فى الحكم ولا عليه ، هو قد أكذب
نفسه •

* مسألة :

فان أقر لزوجه أنه زنى بأمها أو بابنتها ؟
فسدت عليه ، فان أكذب نفسه فعليها أن تفتدى عليه بحقها لا أكثر •
وان قال : نسيت جئت أقول بأختك قلت : ابنتك ؟
فان صدقته وسعها المقام معه •

* مسألة :

عن أبى الحوارى : وعن من رمى امرأته بالزنى وأبى أن يكذب
نفسه ، هل تحرم عليه امرأته اذا لم يكذب نفسه ؟
فالذى تؤمر به أن تمنعه نفسها حتى يكذب نفسه ، فان غلبها على
نفسها لم تحرم عليه ما لم يصل إلى الحاكم •
وكذلك ان أقر عندها بالزنى وأقرت هى عنده بالزنى ، فانه يكذبها •
وكذلك المرأة تكذب زوجها وتمنعه نفسها حتى يكذب نفسه ، فان
لم يكذب نفسه كذبت ان غلبها على نفسها •

* مسألة :

وعن رجل قال لزوجته : نحى عنى نغولك ، يعنى أولادها منه ،
فسألا جابرا فقال : جابر استروا ما ستر الله ، ولم ير عليهما بأسا •

* مسألة :

وسألته : عن امرأة قالت لزوجها يا زان ؟

قال : ان كانت لها نية ورفعها هو الى الحاكم جلدها الحد ، وان
عفا عنها ولم يرفعها فهي امرأته •

* مسألة :

وسألته : عن رجل خرج في سفر وليس في امرأته حمل ، فلما قدم
اذا معها ولد ، قال لها : ما هذا الولد ؟ قالت : غلبنى رجل على نفسى ،
هل عليها حد ، وهل يجوز له أن يقيم معها ؟

قال : ان أقرت بهذا عند حاكم لزمها الحد ، وليس له أن يقيم عليها ،
وان كان ذلك فيما بينه وبينها ثابتة على ذلك لم ترجع عنه نهى أن يقيم
معه ، ولها أن تستر ماستر الله ، وتزوج غيره اذا انقضت عدتها •

* مسألة :

وسألته عن رجل قال لامرأته : يا زانية ؟

قال ان أكذب نفسه وقال : أستغفر الله ، ليست كذلك ، فلها ذلك
أن يقيم عليه ، وان تم على قوله ، وزعم أنه صادق فيما قال ، فان كانت
له بينة جلدها اذا أنكر الفرية وفرق بينهما ، وان تم على قوله بين يدي
الامام بأنها زانية لاعنها •

قلت له : فان قالت له : يا زان ؟

قال : ان أحب أن يعفو عنها عفا وان رفعها الى الحاكم وأقام عليها
شاهدين بقذفها اياه وأقرت عند الحاكم بذلك جلدت الحد وفرق بينهما •

*** مسألة :**

وسألته عن أقر من المشركين عند امرأته بعد اسلامه وهى مسلمة
أنه زنى فى الشرك ؟

قال : هذا لا يشبه اقرار أهل الصلاة على أنفسهم بالزنى ، وما
أراها تحرم عليه ، والله أعلم •

*** مسألة :**

الفضل بن الحواري ، ومن الزيادة المضافة : من قذف امرأته
بالزنى ، هل له أن يقيم معها ؟

قال : تؤمر أن تمنعه نفسها حتى يكذب نفسه ، فاذا أكذب نفسه
فقال لها : انى قد كذبت عليك فيما رويت عليك من أمر الزنى ، وقد
رجعت عن ذلك ، وأنا أستغفر الله فلا بأس عليها بالمقام معه ، وان لم
يكذب نفسه امتنعته حتى يكذب نفسه •

فان وطئها قبل ذلك ثم أكذب نفسه ؟

فهى امرأته ولا بأس عليها فى المقام معه •

قال : وان شاءت ترفع عليه الى الحاكم ، فذلك لها ، فان تم على
قذفها لاعنها هو وأبت هى أن تلاعنه أقيم عليها الحد ، وان أكذب نفسه
من بعد أن صار الى الحاكم جلد وفرق بينهما ، ولا يجتمعان أبدا •

وقول : ان أكذب نفسه بعد أن رفع الى الحاكم دريء عنه الحد بالرجعة ، فان مات أحدهما قبل أن يصير الى الحاكم ، ولم يكن بعد أن أكذب نفسه فانهما يتوارثان الا أن يكون رآها تزنى فلا يأخذ من ميراثها شيئاً ♦

وكذلك هي ان رأتها يزنى لم يكن لها أن تأخذ ميراثها ، وان مات أحدهما بعد أن صار الى الحاكم قبل أن يتلاعنا ، وقبل أن يكذب نفسه :
فقول : يتوارثان ♦

وقول : ان ماتت هي لم يرثها الزوج ، وان مات هو ورثته هي ♦

قال غيره :

اذا قذفها بالزنى فلا شيء عليها هي ، وهو كاذب منافق ، وان شاعت رفعت أمره الى الحاكم ، وان شاعت لم ترفع ، وليس عليها أن تمنعه نفسها ♦

وفي موضع : ان قذفها ومات ورثته ، وان ماتت هي فليس له منها ميراث في الحكم ♦

وأما فيما يسعه فاذا لم يعلم فله الميراث ، وان أكذب نفسه قبل موتها قبل منه وهي امرأته ♦

وقيل : لا يقبل منه ، ويفرق بينهما لأنه مقر على نفسه بما يوجب تحريمها ، وان أكذب نفسه بعد موتها فلا يقبل قوله ، وقد ماتت وماتت حجتها ♦

قال أبو حنيفة : اذا قتلت المرأة نفسها قبل الدخول عليها فصدقتها كاملاً على زوجها ♦

قال محمد بن محبوب — نسخة — مجبر بن محبوب : اذل قتلت امرأة نفسها من غير أن يذهب عقلها فلا مهر لها على زوجها وله الميراث •

قال الشافعي : يسقط •

قال محمد بن محبوب : لها الصداق على زوجها •

قال أبو الوليد : لا صداق للمرجومة على زوجها ، ولا يرثها وان رجم هو أخذت صداقها ولا ترثه •

وفي الكتب : انها ترثه ولم تأخذ بذلك •

قال أبو عبد الله : لا صداق للمرأة اذا زنت •

وقال : من رأى امرأته تزنى فله أن يحلف على صداقها •

وفي الخياء : في الأمة تزنى ولها زوج ، ويصح زناها انها بمنزلة الحرة ولا صداق لها ، وان كان قد قبض فعلى سيدها رده •

وأما اقرارها بالزنى فلا يقبل منها من أجل سيدها الا أن يصدقها زوجها وسيدها ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وسئل عن الأعمى المكفوف البصر ، هل له أن يتزوج أو يزوج أو يخاصم فيحكم عليه ؟

قال : له أن يتزوج أو يزوج ، وأما ما كان من الشيء الذي يخاصم فيه لا يبصره لا يحكم عليه فيه •

وقيل : يوكل من يتزوج له •

✽ مسألة :

وعن أبي الحواري : وعن رجل أقر لامرأته بالزنى قبل أن يتزوجها؟

فقد قالوا : تمنعه نفسها حتى يكذب نفسه كان ذلك منه قبل أن يتزوجها ، أو بعد ما تزوجها ، فان غلبها على نفسها قبل أن يكذب نفسه لم تحرم عليه •

باب

فيمن رقى لامرأة حتى يتزوجها

وقال من قال : في رجل استرقى لامرأة حتى صرف وجهها اليه ،
ورضيت بصداق أقل مما يكون لمثلها ؟

ف قيل : صداقها عليه كاملا ♦

وان استرقى حتى رضيت به ؟

فقال من قال : لا أمره بالمقام عندها ♦

ورأى أن علم أن عقلها قد زال برقائه حتى أجابته الى أقل من
صداقها أو حتى رضيت ؟

فلا يجوز له ما رجعت اليه من الصداق ، ولا المقام عندها
— وفي نسخة — فلا أجيز له المقام عندها بهذا التزويج ، فان لم
يعلم بذلك ، وكانت صحيحة العقل كما فعلت ، فليس فعله ذلك بشيء ♦

ومن غيره :

قال أبو الحواري : ان كانت هذه المرأة تعرف الغبن من الربح ،
والصلاة والصيام ، وعقلها ثابت ، فجائز عليها ما فرضت لنفسها ، وهذا
الرقى والقبلة معنا باطل وليس بشيء ♦

باب

في الأكفاء

يقال كفو وكفا وكفى والكفة والكفو والمثل سواء • ويوجد عن محمد بن الحسن رحمه الله : فعلى ما وصفت فأما حكم الأخيار مع الأبرار ان الكافر للنعم ليس هو كفوًا للحرم ، ولا أمينًا بمعذرة الذمم •

وأما جواز النقاط في الأثر ، وما هو جائز أن العرب أكفاء لبعضهم بعض •

وفي الحديث : عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تخلو كرائمكم الا عند ذى دين فانه ان أحبها أكرمها وان أبغضها لم يظلمها » •

وعن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت : « أنكح ذادين أودع » • وعن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : « تزويج المنافق يقطع الرحم » •

وعنه عليه السلام أنه قال : « من زوج حرمة سفيها فقد عقها » • وقال صلى الله عليه وسلم : « من زوج حرمة بفاجر فلا يقول انه برها بل عقها » •

وفي الحديث : « من زوج كريمته بفاسق وهو يعلم فقد قطع رحمها » أى قرابة ولده منه ، وتفسيره فانه لا يأمن الفاسق أن يطلقها ، وتصير معه على سفاح ، ويكون ولده منها لغير رشد ، فذلك قطع الرحم •

ومن أمثال العرب : قد أنكحنا الفرا ، أى زوجنا من لا خير فيه ، وسنعلم كيف العاقبة ، والفرا مقصور ولد حمار الوحش •

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لأبى سفيان بن حرب : « كل الصيد فى بطن الفرا » يعنى الحمار يستعطفه بذلك ، وذلك لما استأذن عليه فحجبه ثم أذن له •

* مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : وقال : لا يجوز تزويج المرأة العربية بالمولى ، ولا النساج ، ولا البقال ، ولا الحجام ، ولا العبد ، الا أن تكون مثله وذلك مردود ، ولو جاز الزوج بها اذا كان هو الزوج يعمل ذلك بيده ، أو كان يعمل من قبل •

وأما اذا كان يعمله أبوه ولا يعمله هو ، وجاز بها ، فلا ينتقض النكاح ، وهو نكاح تام اذا كان مسلما ، ولا يرد الا تزويج الكافر والعبد •

وقال بعض الفقهاء : تزويج العبد مردود اذا لم تكن هى من جنسه ، ومن يرد نكاح هؤلاء فهو يرده ، ولو طلبت المرأة تمامه اذا طلب ذلك أحد من العشيرة •

الحجة لمن لم يجز تزويج العبد والمولى والبقال ومن لا يثبت تزويجه قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : لا يزال العرب عربا ما منعت نساءها معناه : لا يزوجون الا الأكفاء وأنه أمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلقوا اليهوديات اللاتى كن عندهم ، لحال انحطاط اقرارهم ، وأنهم يدعون الى النار كما قال الله فى الكفار ، أنه ربما يكون فى صحبتته الميلولة الى ما لا يجوز •

وتأويل من لم يرد تزويج غير الكافر قوله صلى الله عليه وسلم : أهل الاسلام أكفاء لبعضهم بعضا » • وقال : « اذا أتاكم من ترضون دينه وأمانته فزوجوه الا تفعلوا تكن فتنة فى الأرض وفساد كبير » •

وقال أبو الحواري : تزويج الحجام والبقال والنساج والمولى حلال ،
إذا تزوج المولى ، وإن طلب ولى غيره أن يفرق بينهما كان له ذلك ، إذا
كانت من العرب ، وجبر الزوج على طلاقها •

وقال الشيخ أحمد بن النظر شعرا :

وليس لبقـال ولا حائـك ولا
أخى محجـم فى الرد عيب فيجرح
ولو جاز فالتفريق أولى وبعدهم
فمولى وعبد أسود اللون زمح

الزمح : قيل الرجل الضعيف ، وقيل اللئيم ، والعنيف الذى ليس
له رفق ، وقيل الرجل القصير •

والمولى فيه وجوه كثيرة : فالمولى هو المولى ، والمولى من الأولياء
وهو العم ، وابن العم وهو السيد ، وهو العبد ، وهو المعتق ، والجار ،
والصهر ، والقيم ، والصاحب ، والعقيد ، والحليف ، والعصبة ،
والكلالة ، والأولى بالشيء قال الله تعالى : (ماؤاكم النار هي مولاكم)
أى هي أولى بكم •

قال أحمد بن النظر :

فإن أبواه عـالجا ذاك دونـه
وجاز فلا رد ولا هو يـيرح
وقد قال قوم لا يرد وإنما
يرد لعين كافر الدين أوقع

ومن كتاب الضياء : قال محمد بن محبوب رحمه الله : فى الحجام
والنساج والبقال والفارسي قال : أحب أن يتزوج كل صنف من هؤلاء من

هذه الأصناف الى من هو مثله ، فان يتزوج أحدهما الى الآخر فالله أعلم •

غير أن النساج قد يكون من العرب ، فاذا تزوج اليه المولى والفارسي لم أرهما كفؤين ، والنساج ليس هو من العرب ، لم أره كفؤا •

وقال : نكاح المولى لا يردده القاضى ، ولا يرد نكاح النساج ، وفي موضع ولا نكاح المولى •

* مسألة :

والرجل العربى المعروف أنه من العرب الا أن أباه تزوج ملوكة فولدته ، ثم عتق فهو من العرب الذى لا يفرق بينه وبين النساء ، ويثبت نسبه ونكاحه فى العرب •

قال أبو جعفر : من زوج فارسيا فلا بأس ، انما فارس بلد ، ويقال انما سميت فارس لأن أول من سكنها من ولد نوح عليه السلام فارس ابن لاود بن سام بن نوح ، فسميت فارس به ، فبقية ولده وجمهورهم الى اليوم •

رجل خطب امرأة فزعم أنه عربى فزوجوه ، ثم سألوه عنه فاذا هو مولى ؟

قال : نكاحه جائز وان غرهم •

بلغنا ذلك عن جابر ، وبلغنا عن سلمان تزوج من كنده • وتزوج بلال من قريش •

وأما الامام غسان بن عبد الله وغيره من فقهاء المسلمين ، لا يجوز

ذلك ، ويفرق بينه وبينها ، فان كان قد دخل بها فلها صداقها كاملا ، وان
مس فرجها أو نظر اليه فلها صداقها كاملا ، وان كان لم يدخل بها فرق
بينه وبينها ولا صداق لها عليه •

قال أبو معاوية : لا أرى أن يفرق بينهما •

واذا تزوج النساك الذى يعمل بيده ، ولم يعلم أنه نساك ودخل
بها ؟

قال عبد المقتدر : يفرق بينهما دخل بها أو لم يدخل ، فان نسج
أبواه ولم ينسج هو ، فان كان دخل بها لم يفرق بينهما ، وان لم يدخل
بها ففرق بينهما •

* مسألة :

قال : عمر رضى اله عنه : لأمنعن النساء الا من الأكفاء • وعنه أنه
قال : ما يبقى شيء من أمر الجاهلية غير أنى لا أبالى أى المسلمين أنكحت
وأيهن نكحت •

قال أبو محمد : روى أن امرأة وصلت الى أبى بكر فقالت : يا خليفة
رسول الله ان غلامى أطوع لى من غيره أفأعتقه وأتزوج به ؟

قال لها : اذهبي الى عمر ، فوصلت الى عمر فقالت له : ان غلامى
أطوع لى من غيره أفأعتقه وأتزوج به ؟

فلحقها بالسوط وقال : لا تترال العرب عربا ما منعت نساءها •

وفى خبر : لا تترال العرب عربا ما أنفت بحرما ، معناه لا يتزوجن
الا بالأكفاء ، فهذه حجة من لم يجز تزويج العبد ، والمولى ، والبقال ،
ومن كان ممن لا يثبت تزويجه •

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « تنكح المرأة لأربع خصال : نالها ولحسبها ، ولدينها ، ولجمالها ، فان ظفرت بذات الدين تربت يداك » •

ففى هذا الخبر دلالة على أن أهل الاسلام أكفاء فى باب التزويج ، وقوله عليه السلام : « المسلمون تتكافأ دما هم » يدل على ذلك •

وقول الله تبارك وتعالى : (ان أكرمكم عند الله أتقاكم) • يدل على ما قلناه ، وكان أبوه معاوية يرى أن أهل الاسلام أكفا فى باب التزويج •

والأكثر من أصحابنا يخالف فى ذلك ، وقول أبى معاوية فى هذا أنظر ، والله أعلم •

وأكثر أصحابنا يجعل الأكفاء فى العرب الا الموالى ، والحجرام ، والنساج ، والبقال ، وان كان هؤلاء من العرب •

وقال بعض أصحابنا : تزويج هؤلاء جائز اذا رضيت المرأة ، وكان الرجل مسلما ، ولا يرد الا تزويج الكافر •

والعبد تزويجه مردود اذا لم تكن المرأة من جنسه ، ولا ملوكة ولا يرد الا نكاح هؤلاء ولو طلبت المرأة التزويج فتمامه اذا طلب ذلك أحد من العشيرة •

واذا طلبت المرأة التزويج الى الحاكم ، ووليها فى بلد ، وطالب التزويج فى بلد آخر ، فعلى طالب التزويج أن يخرج الى الولى حتى يزوجه •

✽ مسألة :

من الزيادة المضافة :

أبو عبد الله في رجل يبسر منظره زنجى ، تتزوج بامرأة من العرب
زوجه أخ لها صبى ؟

فأقول : اذا رضيت المرأة وهى بالغ فالقول قول الزوج أنه من
العرب ، الا أن يكون معه من يدفعه ببينة أنه مولى أو فارسى ، وقد
يكون السودان من العرب •

✽ مسألة :

أبو عبد الله : فى مولى ملك عربية فأنكر رجل من فصيلتها ، ولو كان
فصيلته غير فصيلتها الا أنه يلقي فصيلتها ؟

فله ذلك ما لم يدخل الزوج ، ويفرق بينهما ، وان دخل بها الزوج
لم يفرق بينهما الا أن يطلب ذلك أولى الناس بها من بعد وليها • وقيل :
اذا أراد المولى أن ينكح المرأة فيعلم أنه مولى •

✽ مسألة :

اختلف الناس فى الأكفاء للنساء فى التزويج :

فقال أبو حنيفة : القرشية لا كفؤ لها من غير قریش •

وخالفه الشافعى وقال : أهل الاسلام أكفاء لبعضهم بعضا •

والشافعى قرشى مطلبى ، وأبو حنيفة مولى ، فاختار كل واحد

منهما ما كان الآخر أشبه بقوله ، وهذا من أبي حنيفة غلط بين ، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج زيدا بابنة خالته وهي ابنة عمه أيضا هاشمية ، وقيل ان زيدا من الأنصار ، وقيل من سائر اليمن •

وتزوج الأشعث بن قيس بأخت أبي بكر الصديق رضى الله عنه وهو كندى ، وهي قرشية ، وزوجة أبي موسى الأشعرى قرشية •

وكان أبو معاوية عزان بن الصقر رحمه الله يرى أن أهل الاسلام أكفاء لبعضهم بعضا • وأكثر أصحابنا يرون الأكفاء في العرب الا المولى ، والحجام ، والنساج ، والبقال ، وان كان هؤلاء من العرب •

باب

فيمىن أنى قوما فقال انى أنصارى أو قرشى أو أنه شريف

وهو من غيرهم وما أشبه ذلك

ومن جامع ابن جعفر : وقيل فى رجل انتحى الى قوم فقال : أنا فلان بن فلان الأنصارى لرجل شريف ، وليس ذلك هو الرجل ، فزوجوه القوم بحرمتهم ، ثم اذا هو من قریش ولم يجز بالمرّة ؟

فانها تخرج منه ، ويفرق الحاكم بينهما ♦

وقال من قال : لا شىء عليه اذا لم يجز بها ♦

وقال من قال : عليه نصف الصداق ♦

وان قال انى رجل من الأنصار ، ولم ينتسب الى رجل شريف من الأنصار ، وكان من قریش ؟

فلا يفسد النكاح ان شاء الله ، والنكاح جائز ♦

وكذلك ان انتسب الى رجل شريف من قریش فقال أنا فلان بن فلان القرشى ، فاذا هو من الأنصار ؟

فهو مثل ما قلنا فى المسألة الأولى ♦

واذا قال : فانى من قریش ، فزوجوه على ذلك فاذا هو من الأنصار ؟

فالنكاح جائز ♦

وكذلك اذا قال : انه من ربيعة ، أو من مضر ، أو نسب نفسه الى
قبيلة وهو من قبيلة غيرها من العرب ، فزوجوه على ذلك ؟
فليس ذلك مما يفسد به نكاحه •

وفي الضياء ، وعند الشافعى : اذا انتسب الى غير قبيلته بطل العقد
وبه قال بعض الحنفية •

وقال بعضهم : اذا كان النسب الذى كتبه مثل النسب الذى أظهره
أو أشرف منه ، لم يكن لهم ابطال النكاح ، وان كان أدون منه كان لهم
الخيار فى ابطاله •

واذا جاء رجل الى قوم فقال : انى من الأنصار ، أو من المهاجرة
فزوجوه على ذلك ، فاذا هو من ربيعة أو من مضر ؟
فلا يفسد عليه نكاحه ان شاء الله •

* مسألة :

وعن رجل عربى طلب الى قوم تزويج حرمتهم ، فقال لهم : انه
يمنى ، فاذا هو نزارى ، أو قال انه أنصارى فاذا هو قرشى ، أو قال إنه
ربيعى فاذا هو مضرى ، أو قال انه قرشى أو ما أشبه هذا فزوجوه على
ذلك ؟

فتزويجه جائز ، ولا يفسد نكاحه •

وأما ان قال : انه فلان يعنى به رجلا شريفا وهو غير ذلك الرجل ،
ولم يجز بالمرأة ؟

- ♦ فانها تخرج منه ، ويفرق الحاكم بينهما
- ♦ وقال من قال : لا شيء عليه اذا لم يجز بها
- ♦ وقال من قال : عليه نصف الصداق

*** مسألة :**

وعن رجل طلب الى قوم تزويج حرمتهم ، وانتسب لهم أنه من بعض قبائل العرب ، فاذا هو من قبيلة غيرها مثل ما تقول انه أنصارى فاذا هو قرشى ، أو أنه من قريش فاذا هو أنصارى ، أو أنه حدانى فاذا هو يحمدي ، أو يحمدي وهو حدانى ، فزوجه القوم على ذلك ؟

♦ فالنكاح جائز

وأما ان قال لهم : انه فلان ابن فلان ، يعنى به رجلا شريفا ، ولم يكن هو ذلك الرجل ، فزوجه القوم على ذلك ، ولم يجز بالمرأة ؟

- ♦ فانها تخرج منه ويفرق الحاكم بينهما

- ♦ وقال من قال : لها نصف الصداق

- ♦ وقال من قال : لا شيء عليه اذا لم يجز بها

*** مسألة :**

وسألكه عن رجل مولى تزوج امرأة عربية ؟

- ♦ قال : اذا رضيت ، ورضى الولي وزوج ، فالنكاح جائز

قلت : فان لم يعلمهم أنه مولى وغرهم من نفسه ؟

فالنكاح فاسد ، وان كان دخل فلها المهر ، وان لم يكن دخل بها

- ♦ فليس لها شيء

باب

في الرجل اذا تزوج ثم صح أنه مملوك

وسألته عن رجل تزوج الى رجل جارية له ، وجاز بها ثم انه استبان له بعد ذلك أنه عبد ، هل ينتقض التزويج ؟

قال : نعم ، الا أن يتم سيده ♦

قلت : فالصداق ؟

قال من قال : صداقها في رقبة العبد ♦

وقال من قال : لا صداق لها ♦

وقيل عن موسى : ان لها صداق مثلها ♦

قلت : فان لم يقل لهم انه حر وسكت ؟

قال : ان أتم مولاه التزويج تم ، وان لم يتمه انتقض ولا صداق لها ، لأنه لم يعرفهم ♦

* مسألة :

عبد أتى قوما فأكذبهم أنه حر ، فزوجه امرأة حرة ، ثم ان مولى العبد أخذوا غلامهم ؟

فلهم عبيدهم وليس لها شيء الا أن يمضى اليه مولاه نكاحه ، وتحب المرأة ، فان لها ما أعطاها ، فان كره مولاه فلهم عبيدهم وما أعطاها الا ما ذهب فليس عليه اغرامه ♦

❖ مسألة :

وقال عزان بن الصقر : ولو أن عبدا أغر حرة فتزوجها ، فزعم أنه حر اطلع عليه سيده ؟

فهو لسيده ولا صداق لها عليه ، الا أن يعتق ، فان عتق فان صداقها يلزمه ولا شيء على سيده وكذلك بلغنا •

❖ مسألة :

رجل أذن لعبده أن يتزوج أمة فتزوج حرة ؟

قال : النكاح باطل •

❖ مسألة :

عبد دلس نفسه لقوم فقال : انى حر فزوجوه ؟

فقال : لمواليه أن يفرقوا بينه وبين امرأته ، دخل بها أو لم يدخل بها •

فان علم مواليه فتركوه ، فأجازوا له ، وقد كان تزوج بغير اذنهم ، فقد جاز نكاحه اذا جاوزه ، فان عتق العبد قبل أن يعلم بنكاحه فليس عليه اذا عتق ، ولم يطلع على نكاحه واقامته على امرأته فلا بأس •

❖ مسألة :

واذا قال العبد لقوم : انى حر فزوجوه امرأة ، ثم علموا أنه عبد ؟

فهى بالخيار ان شاءت أقامت ، وان شاءت فارقت •

✽ مسألة :

وعن رجل قال : غلامه لابنه ما عاش ، فان مات ابنه فهو حر ،
فلما مات ابنه ظن أنه حر فتزوج امرأة حرة ؟

قال جابر : هو عبد لورثة الابن ، وامرأته بالخيار ان شاءت أقامت
معه ، وان شاءت فارقته ، وان شاء مولى المملوك أن ينكحها ولو نوى
أمرها من نفسه • وكان الربيع يقول يستحب أن تؤامر في نفسها •

✽ مسألة :

وقيل : في عبد رجل تزوج بحرة ولم تعلم ، ثم علمت من بعد
ما جاز بها ؟

فان كان باذن سيده فهي بالخيار ، فان شاءت أقامت معه فهي
زوجته ، وان شاءت فلها الصداق في رقبته ، وان كان بغير اذن
سيده فرق بينهما •

وقال من قال : لها الخمسان من الصداق •

وقال أبو عبد الله : لا صداق لها •

وقال أبو سعيد : ان كان التزويج بغير اذن سيده ولم يتمه سيده ،
ولم تعلم هي بذلك ، فقد قيل : انهما يفرق بينهما •

وأما الصداق فقال من قال : في رقبته بمنزلة الجناية •

وقال من قال : : انه أعتق يوما ما ولا يجز على سيده من ذلك شيء
في رقبته ولا في غيره •

وقال من قال : لا صداق لها عليه لأنها أمكنته من نفسها •

باب

في المرأة اذا زوجت بغير كفؤ وغير الأولياء التزويج

قلت : العرب كلهم أكفاء لبعضهم بعضا ؟

قال : نعم الا ما يرد نكاحه لما جاء فيه الأثر من الأعمال •

قلت : وما هم ؟

قال : البقال ، والنساج ، والحجام ، والمولى ، واللقيط •

قلت : فالموالى جميعا بعضهم أكفاء لبعض ؟

قال : نعم •

* مسألة :

وقال أبو سفيان : في امرأة أرادت أن تتزوج بمولى فكره أهلها ذلك ؟

قال أبو سفيان : إن زوجها رجل من المسلمين برضاها فلا بأس ، وأحب أن لا تزوج الا بأمر السلطان •

* مسألة :

وان تزوجت امرأة عربية بمملوك ، وزعمت أن أباهها ولى رجلا قبل موته تزويجها ، وأنكر أخوها نكاحها ؟

فان كان لها على ما ادعت بينة تركا على نكاحها اذا رضيت ، ان كان الولد قد علم بتزويجها بمملوك فأجازت ذلك ، والا فلاخيها أن ينزعها وأن ينقض نكاحها •

✽ مسألة :

وقال في مولى ملك عربية ، فأنكر رجل من فصيلتها ولو بعد حين ، فكان من فصيلة غير فصيلتها الا أنه يلقي فصيلتها ؟

فله ذلك ما لم يدخل الزوج ويفرق بينهما ، وان دخل بها لم يفرق بينهما الا أن يطلب ذلك أولى الناس بها بعد وليها •

✽ مسألة :

قلت له : فهل يجوز لعبد من المسلمين أن يتزوج حرة من أهل الكتاب ؟

قال : نعم •

قلت له : فان طلب أحد من أوليائها أن يفرق بينه وبينها لأنه أنف عنه هل يجوز بينهما ؟

قلت له : فان امتنع وليها أن لا يزوجه ببسبدها راضية به ، هل لوليها ذلك عليها ، ويكون وليها بمنزلة الأولياء من المسلمين من الأنف اذا أنف عنه •

قال : فانما عرفنا أنه لا يرد نكاح المسلم اذا كان عبدا أو مولى ، أو فيه أحد شيء من الخصال التي يرد بها النكاح اذا كانت المرأة من العرب •

فأما اذا كانت من غير العرب فليس لوليها أنف في تزويجها لمن يحل له ، أو يحل لها اذا رضيت به •

قلت : فأهل الكتابين من اليهود والنصارى من العرب أم من غير العرب ؟

قال : فهم عندنا من غير العرب ، وهم عندنا من العجم ، وقال : ان العرب لم يقرؤا على دين من الأديان ، ولم تقبل منهم الا الايمان بالجملة أو السيف •

باب

الوكالة في التزويج

الضياء : وليس لولى المرأة أن يوكل في تزويجها غير الثقات
يزوجوها ، فان فعل ولم يجز الزوج فليجددوا التزويج ، وان دخل بها
الزوج لم يفرق بينهما •

وسألته : عن رجل وكل رجلا في تزويج حرمة على صداق مائة
درهم ، هل للوكيل أن يزوجها على اتفاقا عليه من الحق بأمرها ، ولا يعلم
الولى بذلك ؟

قلت : ليس له ذلك عندى •

قلت له : فان زوجها ورضيت ، هل يقع التزويج ويلحقهم التقصير
أم لا يقع التزويج على حال ؟

قال : ان دخل بها أعجبنى أن يثبت التزويج ما لم يكن شرط عليه
أن لا يزوجها الا بكذا وكذا •

قلت له : فاذا وكله على أن يزوجها على ألف درهم ، فزوجها
برضاها على خمسمائة درهم ، هل يقع التزويج •

قال : انه قد قيل عندى باختلاف :

ففى بعض القول : ان التزويج برضاها جائز الا أن يكون قال له
على أن لا يزوجها الا على ألف درهم ، فاذا قال هكذا لم يقع التزويج
وفرقوا بين قوله على أن وعلى أن لا على هذا القول •

وفى بعض القول : ان التزويج لا يقع لأنه خالف أمر الولي ، ولكنه يحتج على الولي أن يزوجها بما طلبت ، فان فعل لم يكن قد ابتز بالأمر دونه ، وان لم يفعل قطعت حجته ، وجاز للأولياء ان تزوجوها على ما طلبت أو من يقوم مقام الأولياء بعد على ما يوجب الحق •

قلت : فهل للوكيل أن يزوجها قدام رجلين من أهل القبلة ، فمن يلى من الناس من غير أن يطلب ثقات يرجو أن تقبل شهادتهم على الصداق ؟

قال : ينبغي له أن يجتهد في أمانته حتى يجعلها في أبلغ مواضعها •

قلت له : فان فعل وزوجها قدام رجلين من أهل القبلة أيكون في ذلك آثما ، ويلحقه معنى الخيانة أم لا ؟

قال : عندي ان قصد بذلك الى تضييع أمانته خفت أن لا يسلم من مخالفة الحق •

وان كان قصد الى ما يسعه على قول من يجيز شهادة أهل القبلة فأرجو أن لا بأس عليه في ذلك ان شاء الله •

قلت له : فان لم تقم للمرأة حجة من طريق الشهادة بصداقها ، هل يلحقه ضمان في الصداق ؟

قال : اذا لم يقصد الى ائتلاف مالها في ذلك فلا يلحقه عندي في ذلك ضمان ان شاء الله •

وقال : ان لم يجز لوكيل الا الثقات لم يجز للولي ، فان لم يجز ذلك ضاق على الناس ذلك ، ورأيت يذهب الى قول من يقول : ان التزويج قدام أهل القبلة جائز اذا كانوا موحدين لسهولة ذلك على الناس •

* مسألة :

قلت : ما تقول في رجل وكل رجلا في تزويج امرأة ، والوكيل يعلم أنه وليها ولم تعلم البينة أنه وليها أيجوز لهم أن يشهدوا على تزويجها أم لا ؟

قال : يجوز لهم أن يشهدوا على العقد على قول بعض •

قلت : فإن وليها وكل وكيلا في تزويجها ، فوكل الوكيل رجلا آخر ، فزوجها الوكيل الثاني ، وكيال الوكيل ثبت هذا أم لا ؟

قال : ان زوج وكيل الوكيل بحضرة الوكيل الأول فهو فعل الوكيل الأول اذا حضروا التزويج ثابت على قول ، وفيه اختلاف فان غاب الوكيل الأول لم يثبت على أكثر القول •

ومن يزوج امرأة على أنه وليها بالشهرة ، ولا يعرف صحة النسب الا ما شهر معه أنه ولي لها من غير أن تكون الشهرة يعرفها أهل البلد كافة ، وانما هي شهرة مع بعض ، وليس أحد ممن لا يعرف الشهرة ينكرها ؟

فهذا تزويج صحيح ، وهو وليها ما لم يتناكروا •

واذا وصل جماعة الى رجل لا يعرفهم ، فوكله منهم رجل في تزويج امرأة لا يعرفها ؟

فلا يجوز له ذلك •

فان قال انه وليها وشهد له الباؤون بالولاية ، وكان الشهود ممن تقبل شهادتهم ؟

• جاز له أن يقبل ذلك ويزوج •

وان علم هو أنه وليها وزوجها ولم يعلم الشهود أنه وليها ؟

• جاز لهم أن يشهدوا على العقد على قول •

* مسألة :

ومن أراد أن يزوج امرأة وليها غائب ، فأرسلت إليه رسولا ، فغاب أياما ثم جاء فقال : قد وصلت إليه وجعلني وكيلًا في تزويجها ؟

فلا يقبل منه الا بالصحة ، وليس للرجل أن يتزوجها بلا صحة وكالة •

* مسألة :

قال أبو سعيد : في رجل أمر رجلا أن يزوج حرمته له ، وجعله وكيلًا في تزويجها ، فزوجه مرة ، هل له أن يزوجه ثانية ما لم يحد له ؟

قال : عندي أنه يخرج في ذلك معنى الاختلاف :

ففي بعض القول : أن له أن يزوجه زوجا بعد زوج بالوكالة والأمر ،
مالم يحد له حتى يموت الولي •

وفي بعض القول : أن ليس له أن يزوجه الا مرة واحدة •

وفي بعض القول : أن له أن يزوجه مرة بعد مرة مالم يحد له في
الوكالة ، وليس له أن يزوجه الا مرة واحدة على نحو ما يخرج عندي •

وكذلك اذا وكله في طلاق زوجته ، وأما اذا أمره فلا يعجبني أن

لا يثبت الا مرة واحدة ، ولا يعجبني أن يكون فيه اختلاف ، ولعله لا يتعري من ذلك •

✽ مسألة :

وسألت أبا سعيد في رجل وكل رجلا في تزويج حرمة ، ولم يجد له أن يزوجها أحدا بعينه ، هل للوكيل أن يزوج نفسه ولا يوكل غيره ؟

قال : يخرج عندي في ذلك اختلاف :

قال من قال : ان ذلك جائز •

وقال من قال : ان ذلك مكروه ، فان فعل فلا بأس •

وقال من قال : ليس له ذلك ، وكأني رأيته يجيز ذلك •

وقال : عندي أنه كلما فوض اليه من الأشياء من دراهم يفرقها على الفقراء وهو فقير ، أو أعطى سلعة وهي مما يكال أو يوزن ، أو وكالة في تزويج ونحو ذلك ، فان أراد أن يشتري من ذلك أو يأخذ من الدراهم فهو عندي معنى واحد •

قلت : فان وكل المولى هذا الذي يريد أن يزوج نفسه المرأة وأمره المولى أن يزوج نفسه ، هل له ذلك أم تدخله الكراهية مثل الأولى ؟

قال هذا عندي غير الأول ، وله أن يزوج نفسه ، وذلك جائز له ، ولا أعلم في ذلك اختلافا •

قلت له : فاذا زوج الوكيل هذه المرأة باذن المولى ، ثم شك الزوج في عقدة النكاح ، هل يجوز للوكيل أن يعود يزوجه ثانية بغير رأى المولى بالوكالة المتقدمة ؟

قال : هكذا عندي •

قلت : ولا ينعقد على الزوج من الصداق الا ما وقع عليه التزويج
أولا ؟

قال : معنى انه اذا جدد التزويج من غير وجوب الطلاق ، فان كانت
العقدة الأولى لم تثبت كان التزويج انما ينعقد على الزوج بالصداق الذى
وقع عليه التزويج الآخر ، وان كان قد ثبت النكاح بالتزويج الأول لم
يضر هذا العقد الآخر شيئا عندي ، وانما تزوج بزوجته عندي اذا اتفق
الصداقان ، وان كان الآخر أكثر ولم يكن النكاح الأول ثابتا ، كان
الصداق الأول عليه ، ولا يلزمه من هذا شيء اذا كان احتياطا •

قلت : فان طلق الزوج المرأة قبل الدخول أو بعده ، هل للوكيل أن
يزوجه بالوكالة الأولى التى وكله الولي وأمره أن يزوجه ؟

قال : عندي أن ذلك مما يجرى فيه الاختلاف • وفى بعض معانى
القول أن ذلك جائز أن يزوجه مرة بعد مرة ما لم يكن الولي حد له فى
مرة واحدة ، ولعل فى بعض القول أن ذلك لا يجوز أن يزوجه •

قلت له : فان طلقها الزوج ثلاثا ، ثم تزوجت غيره ، ثم طلقها
أو مات عنها ، هل للوكيل أمر فى الوكالة أن يزوجه ممن كان الولي أمره
أن يزوجه بها ؟

قال : معنى أن المعنى واحد ما لم يكن حد له فى مرة واحدة فى معانى
الاختلاف ، قال : وكذلك عندي لو وكله فى تزويجها هكذا ، ولم يحد له فى
مرة ولا أكثر ولا فى أحد بعينه •

قال من قال : يزوجه مرة ثم لا يعود يزوجه بتلك الوكالة الا
بتحديد له من الولي من له الوكالة •

وقال من قال : يجوز أن يزوجه بمن رضيت مرة بعد مرة زوجا بعد زوج ، مادام حيا حاضرا ولم ينزع الوكالة منه •

✽ مسألة :

قلت : فان ادعى الولي أنه حد له وأنكر ، وقال الوكيل : لم تحد لي ؟

فالمقول قول الولي •

وان ادعى الولي أنه حد له رجلا بعينه ، وقال الوكيل : لم تحد لي ؟

فالمقول قول الوكيل •

فان قال : وكلت في تزويج فلان ، وقال الوكيل بل في تزويج فلان ؟

فالمقول قول الولي •

✽ مسألة :

وعن رجل وكل رجلا في تزويج ابنته فتزوجها الوكيل بنفسه وجاز بها ، ثم أنكر والد الجارية أنه لم يوكل أحدا ، ولم يكن مع الوكيل بينة عدل ؟

فعلى ما وصفت ، فإذا لم يكن مع الوكيل بينة عادلة ، وأنكر الوالد الوكالة ، فرق بين هذا الرجل وبين زوجته ، وجبر على طلاقها ، ويعطيها حقها •

✽ مسألة :

وأما وكالة السلطان للمرأة في تزويجها كان عادلا أو جائزا ، وانما

يقع ذلك عندى موقع التزويج الواحد المخصوص به ، ما لم يسم له السلطان وكالة مؤبدة ، ولم يزل السلطان فهو بحاله عندى •

واذا زال السلطان الذى جعل له ذلك بطلت عندى الوكالة ، ولو كانت مؤبدة ، لأنه بزواله يزول حكمه الذى لم يقم الا به •

* مسألة :

وقيل فى رجل وكل رجلا فى تزويج أخته أو ابنته : ان ذلك جائز اذا قال : انه وكله فى تزويجها ، وقد أقامه وكيلها يزوجها ان ذلك جائز له أن يزوجها بكل ما أرادت وأراد ما لم يرجع اليه الولى فى الوكالة ، أو يحد له حدا فى تزويج امرأة واحدة ، أو فى تزويج رجل واحد بعينه من الناس ، فهناك لا يجوز له ذلك الا عن وكالة ثانية •

* مسألة :

وقيل فى رجل أمر رجلا أن يزوج امرأة هو وليها ، فزوجها برجل ثم غابوا عن ذلك الرجل ، وقد زوجه ثم لم يعلم أن ذلك الرجل طلق المرأة ولا مات عنها الى أن جاء الولى يريد تزويجها برجل آخر ، ولا يعرف هذا الذى تزوجها ما كان أمرهم فى ذلك ؟

فقال : انه ليس من فعل الناس أن يزكوا امرأة برجلين ، ويجوز للرجل أن يدخل فى التزويج حتى يعلم ما يفسد ذلك من أمرهم •

* مسألة :

وسئل أبو سعيد عن رجل اذا أمر رجلا أن يزوج حرمة هو وكيل فى تزويجها ، هل يكون أمره كالوكالة منه ؟

قال : قد قيل ذلك في الوالد خاصة دون غيره من الأولياء •

وقال من قال : الأب وغير الأب سواء •

* مسألة :

سألت أبا سعيد عن رجل قال لرجل : قد وكلتك في تزويج ابنتي زوجها بمن شئت ، أو بمن شأئت هي ، هل يجوز للوكيل أن يزوج نفسه من غير أمر الولي ؟

قال : معي أنه قد قيل ذلك •

قلت له : فان لم يقل أبوها زوجها بمن شئت ، وقال : قد وكلتك في تزويج ابنتي هذه اللفظة وحدها ، هل يجوز له أن يزوج نفسه من غير أمر الولي ؟

قال : معي أنه قد قيل ذلك اذا رضيت المرأة بالتزويج •

قلت له : فهل يجوز للوكيل أن يوكل غيره ليزوج غيره في المسألتين جميعاً ؟

قال : معي أنه قد قيل ذلك ، وقيل ليس له ذلك •

قلت له : فان قال الولي : قد وكلتك في تزويج فلانه تزوجها ، هل يجوز له أن يزوج نفسه بغير أمر الولي أو يوكل غيره ليزوج غيره بغير أمر الولي ؟

قال : معي أن له تزويجها بنفسه على صفتك ، وليس له أن يوكل غيره في تزويج غيره الا بأمر الولي •

قلت له : فان وكل غيره وزوج الوكيل أو زوج غيره ، أكون بمنزلة الأجنبي ؟

قال : معي اذا قال له يزوجها ، فانما حد له أن يزوجها هو ووكالة غيره عندي لا تثبت اذا حد له يزوج هو ، لأن هذا مأمور بخالف لما أمر به عندي •

قلت : فيجوز له أن يزوجها نفسه اذا رضيت ؟

قال : معي أن له ذلك لأن ذلك تزويج لها ، وقد جعل له أن يزوجها ولم يحد له حدا ولا سمى له بأحد ممن زوجها من الناس ، فقد زوجها بنفسه أو غيره وفعل ما أمر به عندي •

قلت له : فان قال : قد وكلتك أن تزوج فلانة ، هل يجوز له أن يزوج نفسه بغير أمر الولي ؟

قال : معي أن له ذلك •

قلت له : ولا يجوز له أن يوكل غيره لتزويج نفسه ولا لغيره ؟

قال : ليس له معي ذلك •

قلت له : فان قال الولي لرجل : يا فلان زوج فلانة هكذا لفظه ، هل يجوز أن يزوج نفسه من غير أمر الولي ؟

قال : معي أنه اذا كان في غير معروف من الناس انما هو أمر عام أن له أن يزوج نفسه ، كما يزوج غيره ، لأنه اذا ثبت أن يزوج غيره ثبت عندي نفسه •

قلت له : فان وكله في تزويجها وحد له في رجل بعينه ، هل يجوز للوكيل أن يزوج نفسه ؟

قال : لا يبين لى ذلك اذا حد له رجلا بعينه الاثمين حد له لا غيره ،
لا من نفسه ، ولا من غيره •

قلت له : فان فعل ذلك أ يكون ذلك بمنزلة تزويج الأجنبي ؟

قال : معنى انه كذلك ، لأن هذا متعدد على علم •

قلت له : فان أبى الذى حد للوكيل أن يزوجه أن يتزوجها ، هل
للكيل أن يزوج نفسه أو غيره بقدر حقه الذى حد له ؟

قال : معنى ليس له ذلك •

قلت له : ويكون بمنزلة الأجنبي ان فعل •

قال : هكذا عندي •

قلت له : فان وكل عبدا يزوجه ، هل يثبت التزويج من العبد
بوكالة الولي •

قال : معنى أنه اذا كان برأى سيده أن ذلك يجوز على ما أحسب أنه
قد قيل فى بعض القول •

وأحسب أنه لا يجوز فى بعض القول •

قلت له : فان كان بغير أمر سيده أ يكون القول والاختلاف فيه
سواء ؟

قال : معنى أنه كذلك • وأحسب أنه قد قيل يختلف فيه اذا كان بأمره
أو بغير أمر سيده ، ومعنى أنه يكون ضامنا للسيد بقدر ما استعمل العبد
اذا زوجها العبد برأى وليها ، وبغير رأى سيده ثبت التزويج عندنا ،

وكان على الذى استعمل العبد بذلك قيمة ما استعمل ، ولا يبين لنا علة تبطل التزويج اذا وقع بلفظ ثابت ، والله أعلم •

زيادة من الضياء :

وان وكلت امرأة عبدا مملوكا فى تزويجها فزوجهها ، وجاز الزوج ؟
فان كانت وكيلة نفسها لم يفرق بينهما ، وان كانت غير وكيلة نفسها ، وجاز الزوج ، فبعض أجاز ذلك ، وبعض فرق بينهما وبعض وقف ولم يتقدم على الفراق ، وعقد المملوك والحر سواء الا أنهم ضمنوا الموالى فيما استعملوه •

قلت : وكذلك ان وكل صبيا يجوز تزويجه فزوجهها يجوز ذلك ؟

قال : معنى أنه قد قيل ذلك ، وأحسب أن بعضا لا يجوز ذلك ، ومعنى أنه اذا ثبت ذلك كان ضامنا للصبى ، قدر ما استعمله ان كان فى عناء ، أو عدل فى نظر العدول •

قلت له : فان وكل ذميا فزوجهها ، هل يثبت التزويج ؟

قال : معنى أنه قد قيل لا يجوز •

قلت : فمعك أن هذا لا يختلف فيه أهل العلم من المسلمين ؟

قال : أحسب أنه يخرج عندى ذلك ، لأنه هو لا يملك تزويج ابنته هو اذا كانت مسلمة ، وليس له فيها ولاية ، فيبعد عندى أن يملك تزويج غيرها •

قلت له : فان كان قد دخل الزوج بتزويج الذمى أيفرق بينهما ؟

قال : لا يعجبنى ذلك ، لأن ذلك بسبب قد جعله له الولى •

قلت له : فان زوج الذمى ابنته وهى مسلمة أو امرأة يلى تزويجها مسلمة ، هل يثبت التزويج ؟

قال : معى أنه لا يثبت الا أن يكون قد دخل بها ، فأحسب أنه دخل بها فلعله فى بعض قول أهل العلم أنه لا يفرق بينهما •

ويخرج معى على بعض القول أنه يفرق بينهما ، وأما أنا فلا أحفظ ذلك •

قلت له : فان زوجها رجل أجنبى مسلم ، ولها ولى مسلم ومشرك ، هل يثبت التزويج قبل الجواز وبعده ؟

قال : معى أن هذه يخرج القول فيها كما يخرج فى الذى يزوجه أجنبى ، ولها ولى غير الأب •

* مسألة :

وعن نجدة بن الفضل النخلى : وعمن أئاه رجل فوكله فى تزويج أخته وهو بها عارف ، غير أنه لا يدري أن لها زوجا ، ولا أنها فى عدة من زوج ، ولأنها حامل من زوج ، هل له أن يزوجه ، وان كان ليس له أن يزوجه وقد فعل هوذلك ما يلزمه فى ذلك أن تبين له أن لها زوجا أو ليس له زوج ؟

قال : الذى عرفت أن ذلك جائز ، وانما معنا أنه لا يجوز تزويج امرأة الا حتى يعلم أنه ليس لها زوج ، ولا هى فى عدة من زوج اذا أراد هو تزويجها لنفسه •

وأما اذا كان هو يعرف الولى ، ووكله فذلك جائز ، وان كان لا يعرفه فلا يجوز أن يتوكل ويجوز أن يشهد على العقد ، والله أعلم •

✽ مسألة :

من كتاب الضياء :

وإذا أمر رجل أن يزوج ابنته فأمر المأمور رجلا آخر فزوجها ؟
فان كان الأب حاضرا سئل عن ذلك ، فان أتمه جاز وان غيره
انتقض ، وان لم يسأل عن ذلك حتى دخل الزوج بها ثم سئل الأب ، ولم
يتم لم ينتقض النكاح •

وفي موضع من الضياء أيضا : وإذا أمر رجل رجلا أن يزوج بعض
حرمة ممن يلي نكاحه ، فأمر المأمور رجلا آخر فزوج وهو حاضر جاز
ذلك •

وان أمره وغاب لم يجز ذلك •

وأما الوصى في التزويج فانه ما يزوج بأمر من يزوج وفرق بين
الوكيل والوصى •

✽ مسألة :

ومن الأثر عن أبي سعيد رحمه الله ، وسئل عن رجل وكل رجلا
في تزويج أخته أو ابنته ، هل يجوز للوكيل أن يوكل وكيفا في ذلك ؟

قال : لا •

قال أبو الحواري : بلغنا عن محمد بن محبوب رحمه الله : أنه أجاز
ذلك وبه نأخذ •

قال أبو سعيد رحمه الله : اذا جعله وكيلا في تزويج حرمة جاز له أن يوكل غيره ، واذا جعله وكيلا أن يزوج حرمة أو أمره أن يزوج حرمة لم يكن له أن يوكل غيره •

✽ مسألة :

ومن جواب أبي سعيد رحمه الله فيما أظن : وأما ان أمره أن يزوج حرمة ، ولم يتقدم أن يزوجه أحدا بعينه فزوجه نفسه ، فقد أجازا له أن يزوج نفسه ، ولا أعلم في ذلك اختلافا •

✽ مسألة •

وسألته عن رجل يصل إلى رجل فيقول : قد وكلتك في تزويج أختي أو ابنة عمي من فلان ؟

قال : ان كان يعرف أن له أختا أو ابنة عم هي تلك ، فله أن يزوجه والا فلا يجوز له ذلك •

قلت له : أيخطب ويكون هو الولي الذي يلي عقدة النكاح ؟

قال : نعم •

قلت له : فان قال : زوج ابنتي من فلان ، وهو لا يعلم أن له ابنة ؟

قال : ذلك جائز •

قلت : فان قال : زوج ابنتي واسمها فلانة وهو لا يعرف الأب ولا الابنة ؟

قال : لا يجوز له أن يزوج فلانة بنت فلان حتى يعرف الأب ، لأنه لا ينعقد النكاح الا على فلانة بنت فلان ، فيكون على غير ابنته •

قلت له : فان قال : ان وليها قد وكلنى وأنا أوكلك ، هل يجوز ذلك؟

قال : لا يجوز الا لمن وكله الولي •

قلت : فان قال : قد وكلنى وليها في تزويجها ، وأنا لا أعلم ذلك ، هل لى أن أكتب الصك وأخطب ؟

قال : اذا قال الزوج : انه قد صح معه أنه وكيل فذلك جائز أن يشهد عليهما •

وان قال الزوج : لم يصح عندي لم يجوز لك أن تدخل في ذلك •

قلت : فان قال الولي : انه قد قبض بعض المهر قال لا يكتب عليه الا كذا وكذا ، مثل أن يقول صداقها ألف درهم ، وقد قبضت منه خمسمائة درهم ، وبقي لها خمسمائة درهم ؟

قال : اذا كنت لا تعلم أنها قبضت فلا يجوز ذلك أن تكتب عليها بغير علم ، ورأيت أنه قد كتب في صك امرأة قد استوفت عاجلها ، وذكر بقية صداقها الذى تزوجها عليه ، ولم يسم العاجل ولم يرسمه في الكتاب •

رجع • تم كتاب الشيخ أبى عبد الله محمد بن ابراهيم •

ومن غيره :

وسألته عن رجل وكل رجلا في تزويج ابنته فزوجها الرجل ، ولم يقل قد قبلت الوكالة أيكون تزويجه قبول الوكالة ؟

قال : نعم •

✽ مسألة :

وقد قيل في الابن والأخ والوالد اذا أراد أن يزوجوا حرمهم ؟
ففي الحكم أنهم مدعون وفي الجائز فيه اختلاف كان هذا قولهم مع
حاكم أو غيره •
وأما غير هؤلاء من الأولياء فحتى يتقارر الولي ، ومن ادعاه ثم
يكون فيه الاختلاف في الجائز •

✽ مسألة :

فيمن جاء الى الحاكم يطلب منه أن يوكله في تزويج امرأة يدعى أنه
أبوها ؟

قال : أما على وجه الحكم فلا يجوز الا ببينة لأنه مدعى •

وأما على وجه الجائز فمختلف فيه :

قول : يجوز تصديقه أنه يزوج ابنته ، وقول : لا يجوز حتى
يصح ذلك •

قيل : فان ادعى أنه أخوها ، هل للحاكم والشهود أن يدخلوا
في هذا ؟

قال : يختلف فيه في معنى الجائز ، قول يصدق في ذلك ويجوز لهم
الدخول معه في التزويج ، وقول لا يجوز حتى يصح ، وأما في الحكم
فلا يجوز •

قيل : فان ادعى أنه أبوها — نسخة — ابنها هل لأحد أن يتوكل له وللشهود ذلك ؟

قال : هذا مثل الأولى •

فان ادعى أنه عمها أخو أبيها ؟

قال : هذا لا يصدق لأن هذا قد بعد ودونه أولياء كثيرة الا أن يتقاررا هو والمرأة أنه وليها ولا يعلم أن لها ولها غيره ، فعنده أنه يختلف في تصديقهم ، فهذا وسائر الأولياء من بعد الأخ والوالد والولد ، وليس لأحد أن يدخل معها في هذا الترويج الا أن يكون لا يشك فيه بمعنى الاطمئنانة •

قلت : وكذلك ولد الولد وولد الأخ ؟

قال : يشبه معناه أن يكون كسائر الأولياء •

✽ مسألة :

فيمن ادعى أن فلانا وكله في تزويج ابنته ؟

فان قالت المرأة : ان أباه قد وكله فلا بأس بالشهادة ، فان لم تكن المرأة حاضرة فلا يشهد حتى تصح الوكالة ويشهد ، وانما قبل قولها في الوكالة ، لأنها لو قالت : فلان ولي ، وأمرته أن يزوجه جاز تزويجه •

قيل لأبى المؤثر : ولو لم تسم ؟

قال : لا حتى تقول فلان ولي وتسمى فتقول : أخى أو ابنى أو أخو أبى أو ابن عمى ولاولى لى قبله •

❖ مسألة :

ومن كتب الى رجل في تزويج ابنته ؟

فان صح الكتاب والبينة وسعه في الحكم ، ويسعه أيضا ان لم تكن بينة اذا صح الكتاب معه ، ولكن لا يقبل دعواه ، والكلام في الكتاب على قولين : قول إنه كلام ، وقول إنه يدل على الكلام .

وفي الحاشية ، من كتاب الضياء : ومن كتب الى رجل أن يزوج حرمة له ، فان صح معه ذلك شاعدي عدل أنه قد وكله في تزويجها فليزوجه ، ولا يجتزى بالكتاب الذي كتب اليه .

❖ مسألة :

قلت له : فان كان الولي قد حدد للوكيل أن يزوجه على صداق معلوم فيزوجها الوكيل بأقل من ذلك ، ورضيت المرأة ، هل يجوز التزويج؟

قال : هكذا اذا رضيت المرأة بذلك ، لأن الحق في ذلك لها ليس للولي .

قلت : فهل يجوز للوكيل في التزويج بصداق أقل مما أمره الولي على رضا المرأة فان رضيت بذلك والا لم يجزه ؟

قال : هكذا عندي أن ذلك جائز على ما يخرج من معاني ما أرجو أنه قيل ، أو يحسن فيه ، لأن الولي هاهنا ليس له حق في الصداق ، وانما الحق في ذلك للمرأة .

❖ مسألة :

قيل لأبي سعيد رحمه الله : فإذا وكله في تزويجها برجل بعينه ،

فزوجا مرة ، ثم طلب الزوج أن يجدد له النكاح لشيء دخل في قلبه من تلك العقدة الأولى ، هل يجوز للوكيل أن يجدد له التزويج بتلك الوكالة بغير علم من الولي ؟

قال : عندى أنه جائز ولم يخرج الوكالة من يده •

* مسألة :

ومن وكل وكيلاً في تزويج ابنته ، وخرج الأب الي بلد غير البلد الذى فيه الوكيل ، فانتزع الوالد الوكالة من الوكيل ، وزوج ابنته برجل ، وزوج الوكيل رجلاً آخر ، والمرأة في بلد الوكيل أو مع أبيها ؟

فان الذى ترضى به المرأة أولاً هو زوجها وتزويجه أولى ، وان رضيت بهما جميعاً لما أن علمت فتزويج الأول منهما أولى ، وهو أحق بهما وينظر فى ذلك •

وفى بعض القول : يفسد نكاحهما جميعاً ، لأن رضاها بذلك كان باطلاً •

فان رجعت فرضيت بأحدهما فمن كان نكاحه ثابتاً كان زوجها •

* مسألة :

من غير الكتاب :

عن امرأة لها ولي بالرسـتاق ، وهى بنزوى ، فأرادت التزويج ، فبعث أهل نزوى كتاباً الى وليها الذى فى الرستاق تطالعه فى وكلاتها ، فرد اليه جواب كتابه أنى قد جعلتك وكيلاً فى تزويج فلانة ، هل يكتفى بذلك ، وهل للشهود أن يشهدوا على التزويج •

الجواب :

فاعلم أن التزويج بالوكالة لا يجوز بالكتاب في الحكم الا من حاكم
إلى حاكم ممن يثبت حكمه ، ولا يقبل من الرعية الى بعضهم بعض ،
ولا يجوز ذلك للوكيل ، ولا للزوج ولا للشهود •

وأما على الاطمئنانة فمن دخل في ذلك فلا يقال انه أخطأ اذا لم
يرتب والله أعلم •

رجع الى الكتاب •

باب

في التزويج بوكالة الصبيان أو بفعلهم أو بأمرهم

وسألته عن صبي وكل وأشهدنا على تزويج أمه ، وكان سداسيا واستنطقناه فوجدناه عاقلا ، الا أنه لم يعرف يشهدنا على ما يريد ، فقلت : نشهد عليك أنك قد وكلت فلانا في تزويج أمك فلانة ، قال : ايهى فقال قائل : قال : نعم ، فقال : نعم ؟

قال : وكالته جائزة ان شاء الله •

قال : وقوله : في تزويج ، أو على تزويج ، أو بتزويج ، كل هذا جائز حسن ان شاء الله •

قال غيره :

ومعنى أنه اذا قال : التزويج ، فهو كقوله : بتزويج وفي تزويج •

قلت : فان كانت الشهادة في الليل ، وأنا لا أعرف الغلام ؟

قال : لا تشهد حتى تعرف •

قلت : فاني قد شهدت فأنقض عليهم الشهادة وأعلمهم ؟

قال : ليس عليك ذلك الا أن الرجل ان زوج بتلك الوكالة ودعوك شاهدا فلا تشهد •

وقال : شاهدت محمد بن محبوب قد أتى بغلام يوكل في تزويج •

فقال له محمد بن محبوب : يا غلام ما أكثر ؟ السبعين أو التسعين
الله أعلم قدم السبعين أو آخرها ؟

فقال الغلام : السبعين فلم يلتفت محمد بن محبوب الى الغلام بعد
ذلك ، ولا رأى تزويجه •

قلت لأبى المؤثر : هل يجوز تزويج الصبى العاقل وهو دون السادسة ؟

قال أبو المؤثر : أدركناهم يقولون بالسداسي •

قلت : فان لم يكن للمرأة ولي ؟

قال أحب أن يجتمع جماعة من المسلمين ويؤكلوا رجلا ، ويؤكل
الغلام أيضا الوكيل ، هذا اذا لم يكن حاكما في البلاد ، فان كان في
البلاد حاكم زوجها الحاكم ، ووكله الغلام أيضا •

وعن محمد بن محبوب : في تزويج الصبى ؟

قال : في نفسي منه وعنه أنه يجوز ابن ست سنين اذا كان سداسيا
عاقلا ، وعرف كيف يزوج •

وروى ذلك عن الربيع •

وقول : لا يجوز كما لا يعقد على نفسه •

قال أبو المؤثر : قد أجزى اذا كان سداسيا •

قال الشيخ أبو محمد : ان الصبى لا يزوج حرمة حتى يبلغ •

فيل له : فان زوج ودخل الزوج أيفرق بينهما ؟

فوقف عن الجواب •

وقول : اذا كان يؤنس ابن شدة ، وكان يعرف الغبن من الربح
وكان الزوج كفؤاً فترويجه جائز على أكثر القول •

وزعم هاشم : أن امرأة من أهل سعال زوجها ابنها وهو من نحو
السداسي ، فأمضى ذلك موسى ، وأنكر ذلك بشير ، ولم ير ذلك نكاحا •
وسئل عن ذلك الربيع فأجازه وأمضاه ، والله أعلم •

* مسألة :

جواب موسى بن علي رحمه الله : وعن غلام بلغ ستة أشبار ،
أيجوز تزويجه ، أو يزوج ؟

فأما ان زوج فلا يجوز عليه حتى يدرك فيرضى ، وأما إن زوج أحدا
من أهله ، وكان كما ذكرت سداسيا ، وأحسن الشهادة والنكاح والشرط ،
وكل من يزوج فإن ذلك جائز اذا عقل ذلك وأحسنه •

* مسألة :

عن محمد بن محبوب : وعن صبي قدر خمسة أشبار ، أو ستة
أو أربعة ، وكل رجلا زوج أخته أو أمه أو عمته ، ودخل الزوج ، وأنكر
ذلك بعض العصبية ، أو عم أو ابن عم •

قلت : رأييت ان لم تكن عصبية وبلغ ذلك الولي ، هل ينفسخ هذا
النكاح ويعاقب عليه بالحبس أو النكاح جائز ؟

فأقول : على ما وصفت اذا دخل بها الزوج لم أتقدم على الفراق
بينهما ، وان لم يكن دخل بها أمر الولي البالغ بعد الصبي أن يجدد له
النكاح ، وان لم يكن ولي غير هذا الصبي كان التجديد أيضا برأى
السلطان •

❖ مسألة :

امراة زوجها ابنها وهو مراهق لم يحتلم ، ولها اخوة رجال وهم
كارهون ؟

قال : تزويجها جائز اذا كان كفؤا •

❖ مسألة :

وعن محمد بن الحسن : وعن امرأة طلبت أن يتزوج بها رجل ،
وطلبت الى أخيها أن يزوجهها به فامتنع عن ذلك وأبى ، فوكل ولدها
وهو صبي لم يحتلم رجلا فزوجه بذلك الرجل ، قلت : هل يجوز ذلك ؟

فعلى ما وصفت ، فان كان هذا الصبي هو ولدها ، وهو طوله ستة
أشبار ، ويعرف الأقل من الأكثر ، جائز تزويجه ، وان لم يكن كذلك
لم يجز تزويجه •

فان زوج الصبي وهو أقل من السداسى ، وجاز الزوج بالمرأة لم
يفرق بينهما ، وجدنا ذلك فى جواب الشيخ أبى الحوارى عن محمد
ابن محبوب •

❖ مسألة :

وقيل فى الصبي الذى يجوز أن يكون وليا فى التزويج : انه قال
من قال : انه لا يكون وليا للتزويج حتى يبلغ ، ولا يجوز تزويجه
حتى يبلغ •

وقال من قال : اذا عرف الصبي يمينه من شماله ، والسماء من

الأرض ، وما يزيد وما ينقص ، جاز تزويجه ، وليس في ذلك حد من الكبر ،
ولا أئسابار معروفة •

وقال من قال : اذا عرف يمينه من شماله ، والسماء من الأرض ،
وعرف ما ينقص وما يزيد ، جاز تزويجه اذا عرف هذين ، وليس له
حد في الأئسابار كان وليا وبه نأخذ •

واذا كان الولي مصابا بصرع على الأهله ، وهو غير بالغ أيضا ،
وكان في سن من يجوز تزويجه ؟

فعن أبى زياد أنه ولى بالتزويج اذا زوج في وقت عقله ،
واله أعلم •

✽ مسألة :

من غير الكتاب :

عن الشيخ مسعود بن رمضان ، وفي صبية بلغت من السن قدر سبع
عشرة سنة أقل أو أكثر ، وأبوها غائب من قرى عمان ، ويذكر أنه في
بر فارس ، وهى فقيرة منقطعة ، وجاءها من يريد تزويجها من كفئها ،
أيجوز لأعمامها أو بنى عمها أن يزوجوها ، وان كان لها أخ صغير ابن
سبع سنين أو أقل أو أكثر أهو أولى بتزويجها أم كله جائز ؟

الجواب :

يجوز تزويجها على قول بعض المسلمين اذا بلغت الجارية خمس
عشرة سنة ، حكم عليها بالبلوغ •

وقال بعض : بثمانى عشرة سنة ، ويجوز تزويج أخيها اذا كان يعرف الغبن من الربح •

وقال بعض : اذا عرف يمينه من شماله جاز تزويجه وهو أولى من الأعمام •

وقال الشيخ صالح بن سعيد : يعجبني اذا كان الصبي يجد من يميز بين الكفو من غير الكفو ويعرف حد الصداق حتى لا يزوج وليته بغير كفتها ولا بدون صداقها ، فاذا صار بهذه المنزلة جاز تزويجه ، والله أعلم •

باب

في الولي اذا اشترط لنفسه شيئاً عند التزوج

وعن رجل زوج ابنته بألف درهم ، وله ألف درهم ؟

قال : ذلك جائز ♦

قلت : فان زوج أخته على نحو ذلك ؟

قال : لا يجوز لأحد أن يشترط لنفسه شيئاً الا الوالد ، فمن اشترط لنفسه شيئاً كان ما اشترطه لنفسه لها ، وقبل به الزوج للمرأة كلها ، وليس له هو شيء ♦

* مسألة :

قال رجل : لا أنكح ابنتي الا من أعطانى كذا وكذا ؟

وقال : ليس له ذلك الا أن تطيبه له ابنته سل عن هذا ♦

ورجل أنكح ابنته قسم الصداق ، وقال : عليك كسوة لى سوى الصداق ، فلما دخل الزوج بالمرأة ، وقالت أنا أحق بالكسوة من والدى ؟

قال : الجارية أحق بمالها ، وانما ذلك من الصداق ♦

* مسألة :

وحفظ موسى لو أن رجلاً طلب اليه أن يزوج امرأة هو وليها ، فارتضى من الرجل على تزويجها شيئاً ؟

فانما ارتشى هو للمرأة •

*** مسألة :**

وسئل جابر بن زيد في رجل أنكح ابنته على شرط أن الصداق له ،
أو لم يشترط فأمسك ؟

قال : إن الوالد يتمتع من ذلك بالمعروف إذا احتاج ، فإن لم يحتج
فليعف عن ذلك أحب الى ، وإن أمسك فقد صنع الناس ذلك •

قلت له : رأييت ان كان أخا أو عما أو ابن عم ؟

فقال : لا الا أن تطيب نفس المرأة •

*** مسألة :**

وقيل : في رجل طلب اليه تزويج امرأة هو وليها فارتشى من الزوج
على أن يزوجه ؟

ان الذى ارتشاه هو للمرأة •

قال أبو الحواري : ان كان أنقصها من صداقها شيئا ، والا فهو
للزوج ، وإن كان ارتشى من الزوجة فهو لها أنقصها أو لم ينقصها •

*** مسألة :**

ولا يجوز للمسلم أن يزوج ابنته الكافرة ، والمسلم لا يكون وليا
لكافر ، ولا الكافر للمسلم •

وإذا خطب رجل لرجل أختا له أو غيرها ، فأنعم له واتفقا على

الصدّاق ، فبعت الطالب بدقيق وسمّن الى أهل المرأة ، فأطعموه الرجال قبل التزويج ، ثم افترقوا على غير تزويج ، فطلب ثمن الطعام ؟

فان كانوا هم الذين طلبوا اليه أن يبيع اليهم الطعام فعليهم رده ، وان كان هو الذى بعث برأيه من غير أن يطلبوا اليه فلا أرى عليهم شيئاً ♦

ومن تزوج صبية غير بالغ ، ودفع الى الولي دنانير أو دراهم اشترى بها ثيابا ، واشترى الولي ، وبلغت الجارية ، وأنكرت التزويج ، وطلب الزوج ما أعطاهم ؟

فان كان أمرهم أن يشتروا بها ثيابا فله تلك الثياب ، واذا اشترى برأيهم من غير أمره فله دنانيره ♦

واذا أخذ الرجل نقد ابنته فأكله ، فأراد أن يجيز الزوج على ابنته فكرهت ذلك حتى تأخذ نقدها ؟

قال أبو جابر محمد بن على : فذلك لها ويؤخذ الزوج بنقدها ، ويأخذ الزوج الأب بما أعطاه ، الا أن تكون وكلت أباها في قبض نقدها ، فيلزم الأب أن يؤدى الى ابنته نقدها ♦

وان ملك امرأة ، وكان يصلها بشيء يسلمه اليها أو الى أهلها ، ثم افترقا قبل الجواز ؟

فقالوا : ترد عليه ما سلم اليها أو الى أبويها ، وذلك اذا لم يكن دخل بها انما ترد عليه ما استثنى واشترط عند البرآن ، فان لم يشترط شيئاً لم يكن له الا ما عليه ♦

وكذلك إذا لم يكن وقع العقد ، وكان يهدى اليهم مع الخطبة ، ثم انفسخ أمرهم فانهم يردون عليه جميع ما أهدى اليهم من هدية كان ترك التزويج من قبله أو من قبلهم ، فكل شيء أهداه اليهم من قبل الخطبة فهو مردود عليه من قليل أو كثير .

ومن أراد أن يتزوج امرأة فأهدى اليها قطناً أو كتاناً فغزلته وعملته ، ثم أبت أن تأخذه ؟

فإن الثياب للرجل ، وعليه للمرأة أجرة غزلها مثل أجرة غيرها مما يتعازل الناس مثل ذلك الغزل .

ومن كان يهادى قوماً طلباً أن يتزوج ابنتهم ، فلما بلغت لم ترض به زوجها ، فطلب الذي له ؟

فإن كان سلمه الى الجارية وهى صبية فلا غرم عليها ، وقد ضيع ماله ، وإن كان سلمه الى الأم فعليها رده .

*** مسألة :**

من غير الكتاب :

عن الشيخ صالح بن سعيد رحمه الله : وفى الولي إذا أخذ رشوة من الزوج على تزويج حرمة ، كان الولي أباً أو غيره ، كانت المرأة بالغاً أو غير بالغ ، أتمت التزويج أو غيرته ، حسبوه من صداقها أو من غيره ، أيحكم برده من الولي كارها راضيا إذا طلبوا الأحكام أم لا ؟

الجواب :

وبالله التوفيق : على ما سمعته من آثار المسلمين أن ما ارتشى الولي

على تزويج حرمة من الزوج ، ان كانت المرأة استوفت من الزوج صداق مثلها يكون مردودا على الزوج ، وان كانت لم تستوف صداق مثلها كان للمرأة ، فان شاعت أعطته وليها ، وان شاعت أخذته •

وان كان وليها الأب ؟

فقول : جائز له أخذه على قول من يقول : ان الأب له أن يأخذ من مال ولده كره أو رضى ، والله أعلم •

وأما اذا كانت المرأة قد استوفت صداقها ، فادعى الولي أن ما ارتشاه كان من الصداق ، وقال الزوج : انه من غير الصداق ؟

فيعجبني أن يكون القول هاهنا قول الزوج ، وان كانت المرأة قد غيرت التزويج بعد الدخول بها ان كانت صغيرة ، فان كانت هذه الرشوة جعلت من صداقها فهي مثل صداقها ، وان كانت غيرت قبل الدخول فذلك كله مردود على الزوج ، كانت صغيرة أو كبيرة اذا جاز غيرها والله أعلم •

بَاب

فِي تَزْوِيجِ الْأَوْلِيَاءِ وَلَى دُونَ وَلَى

جعل الله النكاح مشروطا باذن الأولياء ، بقوله تعالى : (فانكحوهن باذن أهلهن) وقول النبي صلى الله عليه وسلم في تواتر الأخبار : « لا نكاح الا بولي » وعن النبي صلى الله عليه وسلم : « أيما امرأة نكحت بغير رأى من وليها فنكاحها باطل » •

فهى على عمومها لكل امرأة كانت بكرا أو ثيبا ، والخبر : ان الثيب أحق بنفسها مخصص ، وخرجت الثيب بالخبر المخصص ، وبقي الأبقار على العموم •

وسألت أبا عيسى : عن رجل خطب الى رجل ابنته ، فأبى الرجل أن يزوجه ابنته منه ، فجاء أخو المرأة فزوج أخته من هذا الرجل بغير أمر أبيه ، فسمع أبوه فقال : لا أرضى ولا أجز لك ذلك ، والرجل قد دخل بالمرأة ، والمرأة ليست بكارهة ؟

قال : ان كان الرجل كفؤا فالنكاح جائز ، وليس للأب أن ينقضه •

❖ مسألة :

وسألت عن رجل زوج ابنة ابنه وأبوها حى ثم غير الأب ، هل يثبت التزويج ؟

قال : لا •

* مسألة :

معروض على أبى عبد الله ، أحسب أنه من سماع الفضل بن
الحوارى : وسألت أبا عبد الله : هل يجوز نكاح المرأة بغير ولى ؟

قال : لا يحل نكاح الا بولى وشاهدين •

قلت : فمن أولى بملك المرأة ؟

قال : الأب •

قلت : هل يجوز نكاح ولى والأب حى دون الأب •

قال : لا يجوز نكاح ولى والأب حى الا أن يكون الأب خارجا من
عمان — نسخة — من مصر المسلمين ، حيث لا يناله حكمهم •

قلت : فان زوج ولى دون الأب ، والأب حى فكره الأب أيفرق
بينهما ، دخل بها الزوج أو لم يدخل ؟

قال : نعم

قلت : فان كان ابن وأخ ؟

قال : قيل عن بشير : الابن أولى والأخ أكرم •

قلت : فأيهما زوج ورضيت المرأة جاز نكاحه ؟

قال : نعم •

قلت : فاذا كان أخ ، وابن أخ ، وعم وابن عم ، وعصبة من هم بعده فزواج الأبعد ؟

قال : ما لم يجرز الزوج بالمرأة فإنه يؤمر الولي أن يجدد النكاح للزوج ، وأما إذا جاز بها فهو تام •

قلت : فاذا احتج على الولي الى غير السلطان ، وطلب اليه فأبى ، فزواج الولي الذي بعده أيجوز تزويجه ؟

قال : نعم •

قلت : أرأيت ان زوج رجل من العشيرة ، وجاز الرجل بالمرأة أيتم النكاح أم ينتقض ؟

قال : اذا جاز لم ينتقض الا أن يكون ثم أب •

قلت : أرأيت ان لم يكن عصبة الا أرحام من قبل الأم أيكونون أولياء يزوجون ؟

قال : لا ، من لا عصبة له فالسلطان أولى بتزويجه •

قلت : فالسلطان العدل ، والسلطان الجائر جائز تزويجه لمن لا ولي له من النساء من قبل العصبة ؟

قال : نعم •

❖ مسألة :

قلت : أرأيت اللقيطة أعصبة أمها هم أولياؤها أو السلطان ؟

قال : قد قيل ان عصبة أمها عصبتها ، وأما في التزويج فالسلطان عندي أولى •

قلت : أرأيت اليهودية والنصرانية اذا أسلمتا ولهما أولياء مشركون؟

قال : المسلمون أولى بهما من المشركين •

قلت : فاذا كان لهما ولي عصبه ، ووالدهما وولدهما مشركان ؟

قال : عصبتهم المسلمون ، أولى بتزويجهم من أبيهم •

سئل : عن امرأة مسلمة لها أب مشرك فخطبها رجل مسلم ، فأبى أبوها أن يزوجه ؟

قال : تستأمره ، فان أبى فلتزوج من شاءت بأمر أوليائها المسلمين ، أو تولى أمرها رجلا من المسلمين ، اذا كان الذي يخطب كفوا •

وفي النضياء : أن المسلمة اذا كان أبوها مشرك :

قال بعض : هو وليها في الأمر يأمر رجلا من المسلمين يزوجه •

قال أبو عبد الله : ليس هو مولى لها ، والحاكم أولى بتزويجها اذا لم يكن لها ولي من المسلمين •

قال أبو الحواري : سمعنا أن أباهما يحضر العقد ويلى غيره من المسلمين •

* مسألة :

وسئل أبو عبيدة عن امرأة مسلمة تزوج باذن وليها ، وهو مشرك ؟

قال : لا ، وليس هو مولى ولا كرامة له ، ولكن يجعل وليها رجل من المسلمين فيزوجها •

❖ مسألة :

امرأة زوجها ابن عمها لأبيها وأخوها محاضر ، أو زوجها ابن عمها لأبيها وابن عمها أخ أبيها لأبيه وأمه شاهد ؟

فانا لا نرد النكاح لأن هذا ولى من الأولياء ، فان زوجها ابن عمها الى عشرة آباء وابن عمها الى خمسة آباء محاضر ، فان كان لها ولى بعد ابن عمها الى خمسة آباء عصبة أقرب من صاحب العشرة فهو عندى بمنزلة تزويج الأجنبي ، والله أعلم •

فان كان بينهم ليس ابن عم أقرب منه من العشرة بعد الخمسة فهو ولى بعد ولى ، والقول فيه كما قلنا فى الأول •

وقال موسى وعمر : لو أن رجلا زوج ابنة عمه وأخوها بالمصر ، ودخل بها على رضائها ما نقض نكاحه ، وان لم يدخل بها نقض •

❖ مسألة :

وعن رجل وكل وكيل بينهما عند الموت ، وله ولد صغير وأخ ، فلما أدرك الأخ أو الولد ، قال الأخ أو الولد : أنا أولى بأختى أو ابنة أختى أن أزوجه دون الوكيل ؟

قال أبو عبد الله : الوكيل والجد سواء ، وما سوى الجد فالوكيل أولى •

قال أبو معاوية : الولي من كان والوكيل سواء ، أيهما زوج جاز المتزوج •

قلت : أرايت ان ملكها أخوها لأمها وأخوها لأبيها وأمها شاهد ؟

فانا لا نرى الأخ للأم ولها ويؤمر للأب أن يجدد عقدة النكاح

ان كان لم يدخل بها ، وان كان الزوج قد دخل بها فاننا لا نرى فراقا ولا تحريما في هذا •

وقد قال بعض الناس : انه حرام ويفرق بينهما على هذا ، والله أعلم بالعدل والصواب من ذلك •

* مسألة :

وعن رجل تزوج امرأة من صبي مشرك ، والشهود مسلمون ؟
قال : لا يجوز المشرك يزوج ، ولكن يحضر ويأمر مسلما يزوج من يريد أن يزوج •

* مسألة :

قال هاشم : سألت موسى عن رجل غاب وأوصى الى رجل في ماله وولده ، فطلب احدي بناته ، فأراد الوصي أن يزوجها ، فقال الجد : أنا أولى منك ؟

قال موسى : أيهما زوج جاز له ذلك •

* مسألة :

الوضاح ، عن هاشم : في امرأة زوجها رجل أبوه ابن عم أبيها ، ودخل بها زوجها ، ثم علم ذلك ابن عم لها فأَمْضاه ؟

فقال من قال : في ذلك الأثر بن علي بالفراق ، وأجاز موسى ابن علي •

❖ مسألة :

عن أبي عبد الله ، عن أبي علي أنه قال : تزويج كل ولي دون ولي جائز إلا الأب •

وحفظ العباس بن زياد ، عن الامام الصلت بن مالك ، عن أبي علي أنه قال : تزويج كل ولي دون ولي جائز إلا الوالد •

❖ مسألة :

جواب من هاشم بن غيلان ، الى موسى ابن علي ، وعن العم : اذا ملك ودخل الزوج والأخ وابن الأخ حاضر أيفرق بينهما أم لا ؟

قال : لا أبصر ذلك اذا كان الرجل كفؤا ، والمرأة راضية •

❖ مسألة :

قال محمد بن محبوب : ان رجلا زوج ابنة أخيه بنزوى ، وكان أبوها بالمرستاق غائبا ، ودخل الزوج بالمرأة وهي راضية بتزويجها ، فقدم الأب فقال : فأما أنا فلم أؤكله بتزويجها ، غير أنني قد أجزت النكاح •

فأتوني فسألوني فقلت لهم : اذهبوا الى أبي جعفر سعيد بن محرز ، فذهبوا اليه ، فأتاني أبو جعفر فتناظرنا في ذلك فقال أبو جعفر : فأما أنا فلا أقدم على فساده •

قال أبو عبد الله : وأجبت أنا فتابعته أما جعفر فقال أبو جعفر : اذا وافقتني على شيء فما أبالي بمن خالفني •

✽ مسألة :

قال محمد بن علي : قال موسى بن علي : حدثني مسعدة بن تميم
قال : خرجنا حجاجا ، فلما كنا بتوأم أتاننا رجل فسالنا عن رجل زوج
أختنا له ووالدها حاضر ، فلم يجيزوا أن يفرق بينهما حتى أتوا مكة ،
فسألوا بعض أشياخ المسلمين ، فلم يفرقوا بينهما ، وأفتى بذلك موسى
ابن علي في مثل هذا •

وفي رجل زوج أخته ووالدها حاضر من أهل الغابة ، فلم ير أن
يفرق بينهما وترك أمرهما بحاله •

وقال محمد بن علي : قال موسى بن علي : في رجل زوج ابنة أخيه
ووالدها يبعد عنها مسيرة يوم ، فلما قدم أمضى ذلك ؟

فأرى أنه ماض فان أنكر ذلك وغيره لم يمض •

قال محمد : قال موسى : وأفتى في امرأة زوجها ابن عمها وعمها في
القرية ، قرية قريب ، فلما قدم العم غير ذلك ؟

قال : اذا كان برضا المرأة فاني أراه جائزا وقال : لا أقوى أن أفرق
بينهما •

✽ مسألة :

حفظ الوضاح بن عقبة ، عن مسعدة ابن تميم أنه قال : مررنا
حجاجا على توأم ، وامرأة بحفيت قد زوجها رجل من عشيرتها ، ودخل
بها ووليها بطنك ؟

قال : لم يقل احتج عليه فسالونا فلم يكن معنا في ذلك جواب ،

حتى وصلنا مكة فسألنا أبا عبيدة الأصغر ، عبد الله بن القاسم فلم يفرق •

* مسألة :

قال عمر بن القاسم بن عقبة قال : أخبرني من أثق به من أهل أركى يقال له محمد بن جعفر ، أراد تزويج امرأة يقال لها أم الحواري ابنة الحكم بن عبد الله ، ولها أخ يقال له عمر بن الحكم ، فطلبت إليه وكره أن يزوجه ؟

فقال محمد : انه وصل الى أبي على موسى بن على فأخبره بکراهية الأخ ، فقال له أبو على : أرسل إليه عقبة فان زوجك والا فاطلب الى من كان من ولد عبد الله بن جساس •

قال : فذهب الى أبي بكر محمد بن عبد الله بن جساس ، وهو ابن عمها ، وله أيضا أخوة فطلبت إليه أن يملكها فقال : أخاف أن يؤذيني عمر ، ولكن أمر أخى سلمة أن يزوجه ، فكان محمد لم يقبل ذلك منه ، فقال : أنا اذن أملكك ، وأنا أرى ذلك ، ولكنى ليس صاحب خصومة ، فكره أن يؤذيه عمر ، فكل من كلم من ولد محمد بن عبد الله •

قال : فأجابني من أجابني من بنى عبد الله ، ثم قدم عليهم الأخ فكلهم الأخ فتابعوه ، فقال له على بن موسى : ان كره من كان من ولد عبد الله أن يملك أحد منهم فكل من كان من ولد جساس ، فان ملك أحد من ولد جساس فالذين هم من قومهم يصف لهم أبا بعد أب الى عزرة ، وعزرة بعد ذلك يابى •

فكان آخر أمره أن يملكه سليمان بن محمد بن عبد الله بن أبي بكر،

فلما فرغ الأخ ووصل غسان الامام الى أزكى يريد دما مرابطا ومعه سليمان بن عثمان قال محمد : فوصل الأخ الى سليمان ومن وصل معه فسألوه عن ذلك فقال لهم سليمان : ان هذا أمر جائز ، غير أن محمدا لم يشهد كلامهم لسليمان ، ولكن أخبره بكر بن محمد أنه حضر كلام القوم لسليمان •

قال ثم قال لهم سليمان : انه وصل رجل الى أبى عبيدة فقال : يا أبا عبيدة ان أختى زوجها رجل غيرى ، ولم يقل ابن عم ، قال : وشكا اليه •

قال أبو عبيدة : ما أصنع لك كرهت أن تملك أختك فملكها غيرك ، فان ذهبت الى القاضى فان القاضى يقول لك لا أهدم بنيانا بناه الله •

قال : وتزوج قائد بن مالك عبيدة بنت عبد الله على زوجته ، فطلب الى أخيها أن يزوجه بها ، فكره أن يزوجه بها ، وكان بعض أعمامه حيا ، فكره واحد من ولد محمد بن سعيد أن يزوجه بها حتى يزوجه رجل يقال له سعيد بن جعفر بن قيس بن أبى قيس ، رجل صالح كان يصحب المسلمين ، وهى عبيدة بنت عبد الله بن سعيد بن أبى قيس وهذا فى حياة الأسيـاخ •

* مسألة :

ومن حلف بالعنق والطلاق أن لا يزوج ابنته بأهل قرابته فأبى أن يزوجهـا ؟

فلترفع ذلك الى ولاية المسلمين ليزوجوها من أحببت ، ويكره لها أن تحنث أباهـا فى اليمين التى حلف فى أهل قرابته •

وعن أبى سفيان : وعن امرأة زوجها ابن عمها وأخوها محاضر كره
أن يزوجها ، فلم ترفع الى الامام يزوجها ؟

وقال أبو سفيان : اذا كان ابن عمها زوجها من كفؤ فلا ينتقض
النكاح .

✽ مسألة :

وزعم عمر بن الفضل أنه جواب محبوب : وعن امرأة زوجها خالها
أو غير وليها ، وأولياؤها في البلد لم يشاوروا ، ولم يعلموا حتى دخل
الزوج بالمرأة ؟

فأما تزويج الخال اذا كان الزوج كفؤا ، وكانت المرأة راضية ،
فالنكاح ماض ، واذا زوجها غير ولى ولا ذى رحم ووليها قريب لم
يستأمر ، فالأمر الى وليها ، فان أمضى النكاح مضى ، وان نقضه انتقض .

وذلك الى المرأة ان كانت راضية والزوج كفؤ في الاسلام ، فليس
للولى أن ينقض النكاح .

وان كانت المرأة كارهة والزوج ليس بكفؤ فله أن ينقض النكاح .

✽ مسألة :

امرأة ليس لها عشيرة الا خال أو أخ لأم ، هل لأحد هؤلاء أن
يزوجها دون السلطان ؟

فلا يجوز لهما دون السلطان .

*** مسألة :**

وعن رجل ملك امرأة ملكها أخوها أو أجنبي ، فلما بلغ أباه الملك أنكر ذلك ، ثم مات الأب منكرا ، ومات الزوج ، وطلبت المرأة ميراثها وصدقها ، وقالت : توفي زوجي وهو بي راض ، وأنا به راضية ؟

قال هاشم ومسيح : النكاح منتقض حيث لم يرض الأب •

قال حسين : قلت لأبي عثمان إن عصة أختي بنخل ، فهل لي أن أزوجه وأنا أخوها لأمها ؟

قال : فقال أبو عثمان : عصبتها أولى بها إن كان زوجها ، ولو زوجته جاز ذلك •

*** مسألة :**

قال هاشم : الولد أولى والأخ أكرم ، وكذلك عن بشير •

وقال أبو عثمان : الأخ أولى •

*** مسألة :**

وقال العلاء بن أبي حذيفة : في رجل تزوج امرأة ودخل بها ، وزوجه ابن عمها ، ثم جاء عهما فغير ولم يمض ذلك ؟

فلا أرى فرقة إن كان قد جاز عليها ، وإن لم يكن دخل بها نقض ذلك النكاح ، وزوجه عهما ، ويجبر على ذلك إن كان الطالب كفوا •

قال موسى بن علي رحمه الله : إذا كن ذلك برضا المرأة فأراه جائز ولا يفرق بينهما ، دخل بها أو لم يدخل بها •

✽ مسألة :

وقيل : تزويج كل ولى دون ولى جائز الا الأب ، وكذلك عن موسى ابن علي : الا أن يكون الأب خارجا من عمان ، فيجوز ذلك للولى من بعده أن يزوج ، واذا كان الأب بعمان وزوج غيره بلا رأيه فالنكاح منتقض •

ولو جاز الزوج فان زوج غيره فبلغ الأب النكاح فأتته ؟

فعندنا تام ، ولو جاز الزوج قبل تمام الأب •

وكذلك قال بعض المسلمين •

قال أبو الحواري : وقال بعضهم : هو حرام وبه نأخذ ، وهذا اذا كان الأب حاضرا في البلد •

وقال من قال : ذلك في الأب وغيره اذا زوج الأخ للأب والأب شاهد لم يقل شيئا ، فلا يرد نكاحه وهو ولى بعد الولى •

ومعنى هذا يوجد عن أبى عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله •

✽ مسألة :

ومنه : واذا زوج ولى دون الولى الذى هو أولى منه ، أو زوج الأجنبى والولى حاضر غير الأب ؟

فقد قال من قال : لا يجوز ذلك ، ويفرق بينهما ، جاز الزوج بها أو لم يجز •

وقال من قال : اذا جاز الزوج بها لم ينتقض النكاح ، وهو تام اذا لم يكن أب حاضر ، وهذا رأى أحب الى وهو مما يشدد فيه السلطان

على من فعله ، ويكون فيه منهم النكير والتغيير — نسخة — التعزير •

وكذلك ينبغي لهم حتى يؤتى بالأمر في ذلك على وجهه •

قال أبو الحواري : ان زوج ولى دون ولى جاز ذلك ان دخل بها الزوج ، فان شاء الولي الذي هو من بعده يتم أو لم يتم ، واذا زوجها أجنبي ثم دخل بها الزوج من قبل أن يتم الولي فقد حرمت عليه أبدا ، ويفرق بينهما أتم الولي من بعد الجواز أو لم يتم ، هكذا حفظنا وبه نأخذ وتأخذ صداقها •

* مسألة :

وحفظنا عن أبي مروان رحمه الله : في رجل زوج ابنة أخيه وأخوها محاضر ، وبقي المالك لم يدخل الى القوم الى أن مات ، ولم يعلم أنه دخل بالمرأة ، فقال أولياؤه : ان أخت المرأة لم يزوجها ، ولا أمضى ذلك في حياة الهالك ، وقالت المرأة : انها راضية ، وقال أخوها : انه كان راضيا بالذي صنع عمه قبل موت الهالك ، الا أنه لم يسأل ولم يدر ما معه ؟

قال أبو مروان : لهاحقها على الهالك ، وميراثها منه ، وعليها يمين أنها كانت راضية به في حياته ، وليس على أخيها يمين أنه كان راضيا بالنكاح في حياته ولا شاهدان •

وان كان مع الورثة شاهدان أن الأخ كان كارها لما صنع عمه قبل أن يقول بالرضا مثلا فلا حق لها منه ولا ميراث •

وقلت : ان قال الأخ : انى لم أرض ولم أكره ، فلما مات الهالك رضيت ؟

فلا ميراث لها ولا صداق إذا لم ترض بالنكاح في حياة الهالك •

قال أبو الحواري : إذا زوجها عمها ورضيت بالتزويج لم يكن
للأخيه غيار ، فان مات الزوج بعد أن رضيت به فلها منه الميراث ، وعليه
صداقها كره الأخ أم رضى هكذا حفظنا •

✽ مسألة :

والثيب تستأذن في تزويجها حتى تزوج بمن ترضى به ، والبركر
تعلم أيضا ورضاها سكوتها •

✽ مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : وأولى بالتزويج الأب ، ولا يجوز تزويج
غيره إذا حضر الابن ، ثم من بعده الابن والأخ •

وقال من قال : الابن أولى ، والأخ أكرم ، والابن أولى عندي •

وقال أبو سعيد : قال بعضهم : ان الأخ أولى وأكرم ، لأنه عصبه •

والجد أولى من الابن ، والأخ للأب والأم أولى من الأخ للأب
والأخ للأب أولى من ابن الأخ للأب والأم وإنما التزويج للأولياء من
العصبه ، والأخ أولى بدمها وتزويجها ، والابن أولى بميراثها •

وان كان المولى صغيرا ولا يعقل ، فلا تزويج له ، وان كان يعقل
ما يريده وما ينقصه ، ويعرف يمينه من شماله ، والسماء من الأرض ،
فتزويجه جائز •

وبعده الاخوة للأب والأم ، أو للأب وبنوهم من بعدهم ، ثم عصبته من كان أقرب ، فهو أولى بتزويجها •

قال محمد بن محبوب : ان زوج الولد والوالد حي فما كنت أجيزه •

* مسألة :

والذمي اذا كانت ابنته مسلمة ؟

فقليل يؤمر في ذلك أن يأمر مسلما يزوجها ، ولا يزوجها هو •

قال أبو الحواري : اذا كان لها ولي مسلم من أخ أو ابن عم فهو أولى بتزويجها من أبيها •

قال أبو المؤثر : فان لم يكن لها ولي مسلم ؟

زوجها السلطان بحضرة أبيها وان لم يحضر الأب جاز التزويج •

* مسألة :

واذا كره الأب أن يزوج ابنته جبر على ذلك ، فان لم يفعل زوج الولي الذي بعده •

* مسألة :

وقال : ان محبوبا قال : انه يحفظ في الرجل تطلب اليه ابنته فكره أن يزوجها الا بصادق كثير ، وبرجل كفؤ ، وترضى هي بدون ذلك الصداق فيزوجها عمها بمن ترضى •

* مسألة :

وسألت هاشما عن رجل طلب تزويج امرأة ، ورغبت فيه وهو كفؤ لها ، فكره أبوها أن يزوجه ؟

قال يزوجه القاضى الا أن يكون أبوها يخاف شره عليها وعلى نفسه
إذا كان معروفا بالخصومة والشر ، فإذا كان كذلك لم يزوجه القاضى •

* مسألة :

قال أبو سعيد : أما فى عامة قول أصحابنا فمعى أنه يخرج أنه
لا يجوز تزويج ولى على الأب ما كان حيا حاضرا ، الا بعد قطع حجته
وامتناعه •

وقد قيل فى غير الأب من الأولياء باختلاف فيما عندى ، وأحسب
أن فى بعض القول أنه لا يجوز تزويج ولى دون ولى وما كان الولى الأول
حاضرا ، وأنزل الأولياء من الجميع بمنزلة الأب •

وقال من قال : يجوز تزويج ولى دون ولى ما خلا الأب ، ولا يجوز
تزويج ولى بعد الولى الثانى ، والولى الثالث ، فما بعده بمنزلة الأجنبى •

ومعى أنه قد قيل : يجوز تزويج ولى دون ولى ما كان من الأولياء
من عصبتها الا مع الأب ، وأحسب أن فى بعض القول أنه يلحق الأب من
الاختلاف ما يلحق سائر الأولياء ، وغيره من الأولياء ، وهو عندى يشبهه
العدل أنه ان يكون كغيره من الأولياء وغيره من الأولياء سبيله كمثله •

فأما أن لا يجوز تزويج ولى بعد ولى ، ولا ولى دون ولى ، مع
الأب وغيره ، وأما أن يجوز ذلك مع الأب أو غيره كلهم سواء فى وجوب
الحجة لهم وعليهم ، والحق فى جميع ما يتفق عليه انما هو للمرأة فى
معنى ثبوت التزويج ، وأن الولى من الأب وغيره انما هو مأخوذ بالتزويج
والحق لغيره •

* مسألة :

وفي موضع اختلف في تزويج الولي دون الولي :

فقول : لا يجوز الا بتزويج الولي الأول •

وقول : اذا لم يكن أب فتزويج الثاني جائز اذا كان قد أجاز ، فاذا لم يجز فأتم الولي النكاح والا جدد النكاح الولي ، والا يفرق بينهما جاز الزوج أو لم يجز ، أتم الولي الأول أو لم يتم •

وقول : ان أتم لم يفرق بينهما ، وان لم يتم يفرق بينهما الا أن يكون الولي والمزوج ولي آخر ، فيكون المزوج كالأجنبي •

وقول : لا يفرق بينهما الا أن يكون ثم أب ما زوج أحد من العشيرة أو الأرحام من قبل الأب أو الأم ، وجاز الزوج لأنه دخل بسبب قرابة •

وقول : لا يفرق بينهما ، ولو زوج أجنبي اذا أتم الولي قبل الجواز •

وقول : ولو أتم الولي بعد الجواز •

وقول : ولو لم يتم فلا نقوى على الفراق الا أن يكون هنالك أب •

وقول : لا يقوى على الفراق على حال •

وقول : ان ذلك جائز وذلك في جواب أبى على الأزهر بن محمد ابن جعفر •

قال : ونحن نأخذ برأى من لا ينقض هذا ولا يحرمه ، ويتوبون من ذلك ، واذا رضيت المرأة بالتزويج وكان كفؤا ، ودخل الزوج فقد ثبت

التزويج غير الولي أو لم يغير ، وعليهم التوبة من دخوله في النهي ، ولا يتقدم على تخطئته والله أعلم •

✽ مسألة :

جعل الله النكاح مشروطا باذن الأولياء ، لقول الله عز وجل :
(فانكحوهن باذن أهلهن) • وقول النبي صلى الله عليه وسلم في تواتر
الأخبار : « لا نكاح الا بولي » •

✽ مسألة :

ومن جواب أبي سعيد محمد بن سعيد رحمه الله : الى رمشقى
ابن راشد ، وقلت : في رجل أعمى وأصم ، وأرادت ابنته التزويج وهو
لا يسمع فيشاور في تزويجها ، فيأمر من يزوجه •

قلت : أيجوز أن يزوجه الولي من بعده أم لا ؟

فعلى ما وصفت فاذا لم يكن والدها يسع المشورة عليه في تزويجها
فيلي تزويجها الولي من بعده ، أعنى وليها من بعد والدها ، ووالدها
عندنا على هذه الصفة بمنزلة الميت •

✽ مسألة :

قال محمد بن سعيد : سألت عن رجل أراد أن يتزوج امرأة ،
وللمرأة والد ، وأن والدها أبى أن يزوجه ، فاحتج عليه جماعة من
المسلمين أن يزوجه ، فتمدد منهم مدة على أن يزوجه الى شهر ، ثم
تولى عن ذلك ، وعن تزويجها ، وغاب نحو سنة ؟

فعلى ما وصفت ، فاذا كانت غيبة هذا الرجل انما خرج متوليا عن الحكم الذى قد حكم عليه جماعة المسلمين ، ومدوده فى تزويج ابنته هذه ، فتولى عن ذلك ، ولا يعلم له عذر ، وقد خرج متوليا ، فان هذه المرأة يزوجها أقرب الأولياء اليها غير الأب ، ويأمرهم الحاكم بذلك أو جماعة المسلمين •

فان أبى الولى الثانى أمروا الولى الثالث فان أبى أولياؤها أن يزوجوها زوجها الحاكم أو جماعة من المسلمين •

وان كان هذا المزوج خرج فى حوائجه من غير تول عن حكم قد لزمه فى تزويج ابنته هذه ، فلا تزوج ابنته هذه حتى يغيب والدها من عمان أو من المصر الذى هى فيه ، ثم هنالك يكون تزويجها الى أوليائها غير الأب ، فافهم ذلك •

وان وقعت هنالك شبهة فى غيبة هذا الرجل ، فلا يعجل فى ذلك على تزويج هذه المرأة حتى يتبين الحجة فيها ، وينقطع عذر الوالد ان شاء الله ، والله الموفق للصواب •

وقيل : اذا امتنع الولى أن يزوج حرمة احتج عليه الحاكم وأمره بذلك ، فان امتنع حبسه الى أن يزوجها أو يأمر من يزوجها ، ثم حينئذ يخلى سبيله اذا كان حاضرا وقدر عليه •

✽ مسألة :

ومن الكتاب :

وذكرت فى رجل مفقود أرادت ابنته التزويج أيجوز للولى من بعده أن يزوجها ؟

فعلى ما وصفت ، فالذى عرفناه أن فى ذلك اختلافا :

قال من قال : ان المفقود فى المصر لا يجوز التزويج لابنته الا أن يصح موته أو خروجه من المصر •

وقال من قال : ان المفقود حكمه حكم الغائب من المصر فى الأحكام ، يحكم عليه بأحكام الغائب الذى لا يعرف أين هو اذا صح ذلك منه جاز عليه ما يجوز على الغائب من المصر ، وهذا القول معنا أكثر ، والله أعلم بالصواب •

* مسألة :

وهذا ما سألت عنه أبا الحسن رحمه الله : سألت عن رجل أراد أن يزوج امرأة يدعى أنه وليها ، هل للشهود والزوج أن يدخلوا فى هذا التزويج أم لا ؟

قال : أما الشيخ أبو الحوارى رحمه الله ، فالذى عرفنا قال : انه لا يدخل فى التزويج حتى يقول المزوج قد زوجت ابنتى ، واختلفوا فى الأخت :

فقال من قال : اذا قال المزوج : قد زوجت فلانا بأختى جازت الشهادة على ذلك •

وقال من قال : لا تجوز لعلها تكون أخته من الأم أو نحو هذا من القول •

وأما سوى هذين فقد قال من قال : لا تجوز الشهادة على التزويج ، ولا يجوز للمزوج أن يدخل فى هذا التزويج حتى يعلموا أن هذا الرجل

ولى هذه المرأة ، يعلم منهم بذلك ، أو صحة تصح معهم فى ذلك بالبينة بمعرفة ذلك •

قال : وأما أبو الحوارى فقال : اذا تقارروا جميعا أقرت المرأة أن هذا ولى ، ولا أعلم لى ولىا غيره ، وقال المولى ذلك : جاز الدخول فى ذلك للزوج والشهود •

قلت له أنا : ما هذه المقاررة التى لا تدفعها القلوب مثل أن يكون دعواهما ذلك فى القرية ، وأنت لا تشهد بذلك ، غير أن ذلك لا يدفعه أحد على ما يطمئن اليه قلبك ؟ قال له قائل : فان قوما نزلوا فى قرية يدعون فقعدوا عشرة أيام على ذلك ، ومنهم من يعلم منهم الدعوى لذلك ، ثم أراد الترويج هل يجوز ذلك ؟

قال : الذى عرفنا أنهم اذا تقارروا ، وطابت النفوس الى تقاررهم جاز ذلك ، والا فحتى يصح ذلك ان شاء الله •

وقال أبو عبد الله : ان الشهود يشهدون على دعوى الولى أنه ولى •

قلت له : وكيف ذلك ؟

قال : أحسب أنه كان عناهم ذلك ، فقال : اشهدوا على الدعوى •

قلت : فكيف يشهدون اذا استشهدوا ؟

فقالوا : ان فلانة بنت فلان ، زوجها فلان بن فلان ، وقال انه وليها

قلت : ولا يشهدون أنها زوجة فلان بن فلان اذا استشهدوا ؟

قال : لا يشهدون أن فلان بن فلان زوج فلانة بنت فلان بفلان بن

فلان ، وهو يقول : انه وليها قال وذلك : اذا دخلوا فى الترويج •

وأما ما لم يدخلوا في التزويج فلا يدخلوا فيه الا بعد الصحة •

قلت : فاذا تقارروا فكيف يشهدون اذا استشهدوا ؟

قال : انما يشهد كل بما علم ، وذلك اذا طلبت منهم الشهادة على أمر هذا التزويج وأمر هذه المرأة ، فانما يشهدون أنه حضرنا فلان بن فلان ، وفلان هذا وفلانة ابنة فلان •

فقال فلان ابن فلان هذا : انه ولى فلانة وأقرت المرأة بذلك ، وزوجها فلان بن فلان هذا ، بفلان بن فلان هذا •

قلت : وهل على الولي اذا أراد أن يزوج امرأة هو ولى نكاحها ، وحضر الشهود فلم يسألهم عن شيء أن يبين لهم شيئاً من هذا الا أن يدعوه الى ذلك ؟

قال : لا •

قلت : وكذلك الزوج اذا علم أن هذا هو الولي ، هل عليه أن يسأل الشهود عن علمهم في الولي ؟

قال : لا •

قلت ، وكذلك الشهود اذا كان منهم من يعلم أن هذا الرجل هو ولى هذه المرأة ، هل عليه أن يسأل المرأة وسائر الشهود عن علمهم ؟

قال : لا • كل مخصوص بعلمه في هذا الا أن يبين ذلك •

قلت : فان تبين من أحد مهتم أنه لم يكن بعلم ذلك ؟

قال : اذا لم يكن أحد منهم يعلم ذلك شهد على ما ادعى الولي ، وعلى ما يسمع ولم يكن يجب له الا بعد البيان •

قلت له : فيكون التزويج ثابتا ؟

قال : نعم ، يكون ثابتا ما لم يصح أن هذا الزوج ليس بولى لهذه المرأة ، فإذا صح ذلك كان حكم هذا حكم تزويج الأجنبي •

قلت : وذلك ان لم يعلم الزوج أن هذا الرجل ولى هذه المرأة الا بدعوى منه ، وكذلك المرأة لا تعلم أن هذا وليها الا بدعوى هذا الرجل أنه وليها ، ثم دخلوا في التزويج ، ثم علموا رأى المسلمين من قبل الدخول ، أو من بعد الدخول ، كيف الحكم في ذلك ؟

فتقول : اذا علموا قول المسلمين قبل دخول الزوج فتزويج هذه المرأة الى المسلمين ان كان امام فالى الامام ، وان لم يكن امام ولا من يلى الأمر من قبل الامام فجماعة من المسلمين ، ويجدد التزويج ، ويدخلون في أمر بين أمرهم ، وان وقع الجواز ولم يصح لها ولى فقد مضى ذلك الا أن يصح لها ولى غير هذا الزوج ، والله أعلم بالصواب •

✽ مسألة :

عن أبى الحواري رحمه الله : وذكرت في تزويج الولي بعد الولي الى ما ينتهي ؟

فقد قال من قال : اذا كان مثل عم وأخ وابن عم ، فالعم بعد الأخ ، وابن العم بعد العم •

فإذا زوج ابن العم ، وهناك عم أو أخ ، فقد قيل يفرق بينهما •

وقال من قال : اذا لم يكن هنالك أب فما صح النسب ، ووقع الجواز لم يفرق بينهما ، وفي هذا اختلاف كثير بين الفقهاء •

وعن امرأة طلبت الى أوليائها التزويج فكرهوا أن يزوجوها الا على مهر نسائها ، وقالت المرأة : انى فقيرة وانى أتزوج بعشرة دراهم ، فكره أولياؤها ذلك ، هل يجيزون ؟

قال : أقول ان ذلك اليها ويزوجوها على ما رضيت به من الصداق وان كرهوا زواجها السلطان •

ومن الضياء : جائز السلطان والقاضى أن يزوج نفسه امرأة لا ولى لها ، وهو الولى ، والله أعلم •

❖ مسألة :

من غير الكتاب :

من جواب الشيخ أحمد بن مفرج : وعن صبية أو بالغة أبوها خارج من عمان الا أن موضعه معروف مثل البصرة أو سيراف ، أو يكون مجاورا بمكة ، هل يجوز لأخيها أو ابن عمها أن يزوجها ؟

الجواب :

إذا كانت بالغة جاز ذلك بأمرها ، وأما الصبية فلا يجوز ، والله أعلم •

وليس للأب أن يزوج بنات ولده الا برضا الولد وأمره الا أن يمتنع الابن عن تزويج بناته ، فانه يزوجهن الجد ، والله أعلم •

باب

في تزويج من لا ولي له من النساء

• يقال في تزويج السلطان : الذي من الأصل جائز •

قلت له : مثل ابن الداية ؟

• قال : لا •

قلت : مثل ابن العباس أو هو من تحت يده ؟

• قال : نعم •

* مسألة :

قال أبو المؤثر الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
« لا نكاح الا بولي » يعنى ذا قرابة من قبل الأب ، والسلطان ولي من
لا ولي له •

* مسألة :

قال أبو معاوية : في امرأة لا ولي لها أراد الحاكم أن يتزوجها ان
له أن يأمر من يزوجه وان زوج نفسه جاز •

وأما القاضى فليس له ذلك •

قلت : هل للقاضى أن يزوج من لا ولي له ، ولم يأذن له الامام
في ذلك ؟

قال : نعم ، الا أن يكون الامام تقدم عليه في ذلك ، فلا يجوز تزويجه •

وكان جابر يقول : اذا لم يكن للمرأة ولي ، ولي نكاحها عريف من العشيرة ، وكان ذلك علانية ، وقال : اذا كانت المرأة في بعض القرى ، ولم يكن لها ولي ، ولي نكاحها للوالى ويكون نكاحها علانية •

* مسألة :

وقال عزان بن الصقر : في حاكم ادعت عنده امرأة أنها لا ولي لها ، وأحضرتة شاهدين شهدا بذلك ، فزوجها الحاكم ولم يسأل عن عدالة شاهديها ، ثم صح لها ولي بعد أن دخل بها الزوج ؟

قال : ان الحاكم قد حكم بغير الحق ، وترك السنة في ذلك ، وقد يجبن بعض الناس في هذا عن الفراق بعد الدخول ، ولو فرق بينهما لكان نكاحهما أهلاً لذلك •

* مسألة :

أخبرنا العلاء بن أبى حذيفة ، عن الامام غسان أنه قال : كنت واليا على صحار اذ جاءتني امرأة وطلبت منى أن أزوجهها من رجل ، وذكرت أن لا ولي لها بعمان ، وأحضرتني شاهدين على ذلك ، فزوجتها من رجل ، اذ جاء والد المرأة من ناحية نخل ، فلما علمت ذلك أرسلت الى الشاهدين وأخذتهما بما كان منهما ، واحتجا أنهما لا يعرفان بعمان غير صحار ، ولم نعلم أن لها بعمان وليا ، فأمرت باعتزالها وكتبت للامام أسأله عن ذلك ، فأجابني أن أعرض ذلك على الوالد فان أمضى التزويج فانهما على نكاحهما ، وان كره ونقض النكاح فخذ الزوج والشاهدين بالصادق ففعلت ذلك •

✽ مسألة :

رجل تزوج ولا قاضى ولا سلطان ، وكان الولى قريبا ، وكرهوا أن يعلموه ؟

قال : يفرق بينهما •

✽ مسألة :

وذكرت فى المرأة التى لا ولى لها قلت : أيجوز أن يزوجه واحد من السلطان أو كيف يكون ذلك ؟

فعلى ما وصفت فقد جاء الأثر أن السلطان ولى من لا ولى له ، وذلك صحيح عند جميع أهل القبلة ، لأن ذلك يروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « السلطان ولى من لا ولى له » •

ثم اختلف الناس فى ذلك : فقال من قال : السلطان هو سلطان العدل ، لا سلطان الجور ، انما ذلك جبار وليس بسلطان من لا سلطان له ، وأنما الأصل السلطان من كان له الحق وذلك قول الله تعالى : (فقد جعلنا لوليه سلطانا) أى درجة وحقا ولا سلطان للجبايرة ، ولا درجة لهم ، والمسلمون أولى من السلطان الجائر •

ويجتمع جماعة من المسلمين من اثنين فصاعدا يزوجهها ، فان عدت المسلمون رجعت الى ولاية نفسها فى ذلك ، وتوكل رجلا يزوجه ، فان زوجها السلطان الجائر حينئذ برأيها كان السلطان هناك كغيره من الأجنيبين •

وقال من قال : بل السلطان العادل أولى فان لم يكن سلطان عادل

فالسُّلطان الجائر ولى من لا ولى له ، لقول النبى صلى الله عليه وسلم :
« السُّلطان ولى من لا ولى له » والسُّلطان الجائر فى هذا أولى من المسلمين
إذا لم يكن سلطان عادل ، فان لم يكن سلطان قائم فالمسلمون ، فان لم
يكن من المسلمين فتولى أمرها رجالا من الناس يزوجهها •

واختلف الناس أيضا فى السُّلطان الجائر : فقال من قال : ليس
تزويج من لا ولى له الى الملك الأكبر للمصر كله أو برأيه •

وقال من قال : أيضا ان ذلك للملك الذى يملك الخيل والرجال ،
ويلى أمر الرعية فى الكورة مثل القائد فى الجوف ، والقائد فى السر ، ولو
لم يكن ذلك برأى المالك للمصر كله •

وقال من قال : ولى أمر السُّلطان فى بلد من البلدان قام فى ذلك
مقام السُّلطان فى ذلك البلد ، إذا كان يملك أمر السلطنة والمملكة فى ذلك
البلد ، فذلك سلطان وصاحب سطان •

وقال من قال : ولو كان عريفا فى الحارة قد عرف عليها جاز أمره
فى تلك الحارة فيما يجوز للسُّلطان من تزويج من لا ولى له ، فيعجبني فى
ذلك أن يكون الأمر الى القائد الذى يلى أمر الكورة ، مثل قائد الجوف
فى الجوف ، والسر بالسر ، والشرق فى الشرق ، لأن السُّلطان الأكبر قدم
ذلك فى المملكة ، وتدبير المملكة وهو السُّلطان الأكبر فى تلك الكورة ، وقد
بينت لك الاختلاف فى ذلك ، والله الموفق للصواب •

✽ مسألة :

وعن المرأة إذا لم يكن لها ولى ولا عشيرة تعرف لها ، وطلبت أن
تزوج برجل يقول انه كفؤ لها ؟

فالذى عرفنا في ذلك اذا طلبت المرأة التزويج فادعت أنه لا ولى لها ، فان الحاكم يدعوها بالبينة على ذلك ، ولا يحكم الحاكم في ذلك بعلمه أنه لا يعلم لها ولىا بعمان ، وانما يدخل الحاكم في ذلك اذا حضرت المرأة البينة العدول أنهم لا يعلمون أن لها ولىا بعمان ، ولا يعلمون أنها في عدة من زوج ، فان صح بالبينة كان للحاكم الدخول في تزويجها ♦

فاذا كان ممن يجوز له التزويج لمن لا ولى له من النساء ، مثل الامام والقاضى والوالى ، فانه يقيم للمرأة وكىلا ، والقول في ذلك أن يقول : قد أقمت ، أو جعلت فلانا وكىلا في تزويج فلانة بنت فلان هذه ، أو قد وكلت فلان بن فلان في تزويج فلانة بنت فلان ، أو لتزويج فلانة بنت فلان ، وكل هذا اللفظ عندنا جائز ان شاء الله ، والله أعلم بالصواب ♦

✽ مسألة :

وعن امرأة قالت ، أو قال من قال بلا صحة معك : انه لا ولى لها في البلد ، فطلبت أن تزوج ♦

قلت : كيف اللفظ في اقامة الوكيل ، وكم ترى أحضر من الثقات ممن يثق به ؟

قلت : وهل يجوز أن يقيم وكىلا أن يزوج هذه المرأة ان لم يكن ثقة أو لم يحضر له ثقات ؟

قلت : أياكون الوالى أو أنت أولى بالتزويج أو غيركما ؟

فعلى ما وصفت فأما المرأة اذا طلبت التزويج وقالت : انه لا ولى لها فأنها لا تصدق في ذلك الا أن تحضر بينة عادلة ، يشهدون أنهم

لا يعلمون لها وليا بعمان ، ولا يعلمون أن لها زوجا ، ولا يعلمون أنها في عدة من زوج ، فإذا قامت البينة لها بذلك وطلبت التزويج ، وانتفتت هي والزوج على ذلك ، أو شهدت عليها البينة أنها تطلب التزويج بفلان هذا على كذا وكذا من الصداق ، فإذا كان على هذه الصفة فقد قال من قال : ان للوالى أن يزوج من لا ولى له من النساء •

وقال من قال : ان ذلك الى الامام ، ونقل : ان كان الموضع بائنا عن الامام والمرأة محتاجة الى التزويج ، وصحت البينة بما وصفت لك ، وطلبت المرأة التزويج وزوجها والى الامام أو من أقامه الوالى فى ذلك بحضرة الوالى جاز ذلك ، ولا نحب أن يقيم الوالى ولا من جعله الوالى لانفاذ الأحكام معه أن يقيم للمرأة وكىلا غير ثقة ، فلعله يخالف أمره ، فان فعل ذلك لم أقل انه فعل مالا يجوز له اذا أتى الوكيل بالأمر على وجهه ، ولا يفعل ان كان لم يفعل ، لأن هذه من أمانته التى جعلها الله له دون غيره •

فأما قولك : كم يحضرك من الثقات فان كنت فى أحد بحضرة الحاكم فالحاكم ينفذ الحكم بحضرة من حضره ، وان لم يحضره أحد لم يكن عليه أن يحضره أحد ، فان كنت فى حال انما يزوج هذه المرأة جماعة من المسلمين ، فإذا صح ما وصفت لك من أمرها وكان معك ثان ممن تولاه فقد قال من قال من المسلمين : ان الجماعة اثنتان فصاعدا •

وقال من قال : ثلاثة فصاعدا •

وقال آخرون : خمسة فصاعدا ، وكل ذلك صواب معمول به ، ولا تكون الجماعة الا صالحون ، فافهم ذلك والله أعلم بالصواب •

*** مسألة :**

سألت أبا سعيد محمد بن سعيد : عن امرأة لا ولى لها الا أخوها من أمها ، هل يجوز له أن يزوجها بغير مشورة من المسلمين اذا رضيت بذلك هي ؟

قال : معنى انه قد قيل ذلك أنه جائز وقيل لا يجوز • والمسلمون أولى منه ان أمكنوا أو أمكنهم الدخول في ذلك ، وأحد ، أن يكلوه هو ، أعنى الأخ من الأم حتى يجتمع السبيان جميعا •

قلت له : وكذلك الجد أبو الأم أهو مثل الأخ من الأم ؟

قال : معنى انه ان ثبت ذلك في الأخ من الأم فالاجماع انما هو من الأرحام ، وليس هو من العصبية ، فان ثبت فيه ذلك ثبت في سائر الأرحام معنى في الأقرب فالأقرب ، والجد أبو الأم معنى من الأرحام •

قلت له : وكذلك الخال عندك مثل الجد ؟

قال : هكذا عندي اذا ثبت في الأرحام • فالمسلمون أولى منه على حال ان أمكنوا أو أمكن دخولهم من كان منهم عند عدم المسلمين ، فهو أولى من الأجنبي الذى ليس له قرابة بعصبية ولا رحم ، وهى أولى بنفسها من جميع الأرحام عندي ، الا أنى أحب أن يوكل الأرحام من الأرحام عند عدم المسلمين من كان أقرب منهم ، فالأقرب في تزويجها من الذكران •

قلت : فان زوجت هى نفسها ولم توكل أحدا من أرحامها ، ولا من المسلمين ، أترأه نكاحا تاما دخل الزوج أو لم يدخل ؟

قال : معنى أنه قد قيل ان لم يدخل بها أمروا أن يرفعوا ذلك الى

المسلمين حتى يجددوا التزويج ، وكذلك أحب أن يفعلوا ذلك في الأرحام ،
وان كان أحد منهم من الذكران ، وتوكله عند عدم المسلمين ويجدد له
التزويج بأمرها •

وان دخل الزوج بها على تزويجها بوكالتها في نفسها ؟

فمعى أنه قد قيل : انه جائز اذا لم يكن لها ولى من العصبه حاضر
في المصر •

قلت له : وكذلك ان زوجته أختها أو أحد من أرحامها من الاناث ،
ولها أرحام ذكران ، أ يكون مثل تزويجها نفسها دخل الزوج أو لم يدخل ؟

قال : معى انه أضعف ، فان دخل الزوج ورضيت هى بالتزويج
فمعى أنه قد قيل ان التزويج جائز ولا ينتقض اذا لم يكن لها ولى
ولا تشدد في ذلك •

قلت له : وكذلك ان كانت التى زوجته أجنبية وجاز الزوج ، ورضيت
هى بالتزويج أكله سواء ؟

قال : نعم هكذا عندى •

قلت له : فان زوجت هى نفسها ، أو امرأة من أرحامها ، أو أجنبية
ولها أرحام ذكران ، ولم ترفع أمرها الى المسلمين ، وارتنع ذلك الى
الامام أو الحاكم ، هل يلزمهم الحد أو الحبس أو التعزير أعنى الزوج
والمزوجة والمرأة ، أم ليس عليهم ذلك ؟

قال : فاذا كان امام قائم أو وال أو قاض امام وكان ذلك أولى من
المسلمين رفع اليهم ذلك قبل المسلمين ، وانما المسلمون يقومون مقام
الحاكم اذا لم يكن حاكم •

فان فعلوا ذلك كما وصفت ولم يرفعوا الى الحاكم وهم بحضرتهم،
وجاز الزوج ، فأحسب أن بعضا قال بتمام النكاح ، ويشدد في ذلك عليهم
حتى لا يرجعوا لمثله هم ولا غيرهم •

وأحسب أن بعضا رأى في ذلك التعزير اذا عرفوا بالجهالة في ذلك ،
واغتشام الأمور على غير وجهها •

وأما اذا لم يعرفوا فيما مضى وتقدم في ذلك وشدد فيه ولا ينقض
النكاح اذا دخل الزوج برضا المرأة في التزويج ما لم يكن ولى من
العصبة •

قلت له : أرايت ان رفعوا أمرهم الى المسلمين ، فوكل المسلمون
أخاها في تزويجها ، وأقاموه وكيلا في تزويجها ، هل يجوز له أن يوكل
غيره يزوجهما ؟

قال : معنى انهم اذا أقاموه وكيلا في تزويجها ، فوكل من يزوجهما
جاز ذلك •

قلت له : وكذلك الأجنبي أهو مثل الأخ للأُم ؟

قال : نعم هكذا عندي ، ولا أحب له أن يفعل ذلك على حال في
المستقبل ، كان أجنبيا أو رحما ، ويزوج هو ، أعنى وكيل المسلمين ،
ولا يوكل غيره ، وكلوه في تزويجها أو وكلوه أن يزوجهما ، الا أن يجعلوا له
ذلك ، أن يوكل في تزويجها ، وكان من أهل ذلك ، وجعل الوكالة في موضع
ما يجوز فلا بأس بذلك ان شاء الله •

قلت له :

وكذلك ان كان الوكيل أجنبيا وقد أقامه المسلمون وكيلا في تزويجها

أو أقاموه أن يزوجها أيجوز له أن يزوج نفسه برضاها ؟ قال : نعم هكذا
عندى *

قلت له : سواء كان وكيلا في تزويجها أو وكيلا يزوجها ؟

قال : نعم كله سواء عندى اذا رضيت *

* مسألة :

وعن بعض الفقهاء في امرأة سافرت عند جماعة من المسلمين
ومرضت ، وليس لها فيهم ولى ، هل يزوجها أحدهم ؟

قال : نعم يزوجها أفضلهم *

قلت : فانها في قرية ليس فيها سلطان ، وليس لها رحم ؟

قال : يزوجها رجل من المسلمين أصلحهم وأفضلهم *

قال محمد بن الحسن رحمه الله : ان لم يكن لهذه المرأة ولى يتولى
تزويجها ، ولا كان ببلدها سلطان عادل ولا جائر يتولى تزويجها ،
فجماعة المسلمين من تلك القرية يتولون ذلك ثلاثة : واحد يزوج ، ويشهد
اثنان ، وهم أولى بتزويجها اذا كانت كما وصفنا *

* مسألة :

الذى عندنا أنه اذا طلبت المرأة التزويج بكفؤها ، فامتنع أولياؤها
عن تزويجها به ، فان كان سلطان عادل زوجها به بعد قيام الحجة معه
بامتناعهم ومطلبها ، فان عدم سلطان العدل فجماعة المسلمين يقومون

مقامه في ذلك ، وهم من الثلاثة من المسلمين فصاعدا الذين يتولون بعضهم بعضا •

* مسألة :

فان لم يمكن ثلاثة فائنان يقومان مقامهما في بعض القول • وفي تزويج سلطان الجور لها اختلاف : فان عدم الجماعة من المسلمين فقد قيل : ان لصاحب الحق اذا عدم الحكم وامتنع خصمه عن انصافه أن يحكم لنفسه بما يحكم له به الحاكم ، وهذه المرأة عندي اذا عدت الحكم وامتنع أولياؤها من تزويجها أن تأمر من يزوجه ، لأن النساء لا يعمدون التزويج •

ويعجبني أن يكون اذا عدم الحكم من سلطان عادل أو جماعة من المسلمين أن ترسل المرأة والطالب المتزوج رسولا ثقة من المسلمين الى أوليائها بحضرة جماعة من تقوم بهم الشهرة من الخمسة الى العشرة فصاعدا من أهل الستر والعفاف ان أمكن ، والا فمن غيرهم فمن تقوم بهم الشهرة •

فيصل الرسول الى الأولياء بتزويجها من أوليائها معه الجماعة فيقول الرسول بحضرة الجماعة الذين معه : ان فلانا أرسلنى اليك يطلب اليك أو يسألك أو ما أشبه هذا أن تزوجه بفلانة ، وأن فلانه قد رغبت في تزويجه بها ، وقد أرسلتني اليك أن تزوجه به ، ويكون هذا الكلام بحضرة الجماعة لتقوم الشهرة بما يكون من أمر الولي من وكالة في تزويج أو امتناع عن تزويج •

فان امتنع الولي الأدنى عن تزويجها احتج على الأولياء الذين أحق بتزويجها بعد هذا الولي •

فان امتنعوا احتج على الأولياء الذين يلونهم أولا فأول ، كل أولياء كانوا في درجة احتج على جميعهم ، فاذا امتنع جميع أوليائها الذين يكون تزويجها جاز للمرأة أن توكل من يزوجها •

ويعجبني أيضا اذا كان رجل من عشيرتها ولم يصح نسبه ونسبها الى أن توكل هي وهو في تزويجها ، لأنه قد قيل ان للمرأة اذا كانت من قبيلة ولم يصح لها ولي منهم بصحة النسب زوجها واحد منهم •

والمرأة اذا امتنع أولياؤها عن تزويجها كانت عندى بمنزلة من لم يصح له ولي وبعد هذا كله ، أن لو صح مع المرأة والطالب لتزويجها امتناع أوليائها عن تزويجها ، وعدمت الحكم جاز لهما أن يزوجا بعضهما بعضا ما احتمل حقهما وباطلها ، ولم تنقطع حجتهما بقيام النكير من أوليائها ، حيث يكون لهم النكير ، لأنه لا يجوز للانسان فعل شيء يكون به مبطلا في أحكام ظاهر دين الله منقطع الحجة فيه •

وقد يوجد عن أبى محمد عبد الله بن محمد بن بركة هكذا وجدت : في امرأة المفقود اذا ادعت أنه قد صح معها موت زوجها فتزوجت ، ولم يصح ذلك عند المسلمين ، هل يفرق بينها وبين الذى تزوجته ؟

قال : هي مؤتمنة على ذلك • ثم قال : وقعت هذه المسألة في عصر سعيد بن المبشر ، وهو يومئذ قاض لبعض الأئمة ، وارتفعت اليه المرأة وورثة زوجها المفقود اليه ، فكلفهم البينة أن صاحبهم حى ، وقال : لا أحكم بنقض هذا التزويج حتى يصح معى أنه باطل •

وهذا عندى أصل من أصول الحق لأنه لا ينبغي حل عقدة قد انعقدت حتى يصح باطلها ، ولا عقدت عقدة لم يصح انحلالها والدخول في العقدة على عقدة لم يصح انحلالها ، كالدخول في حل عقدة لم يصح باطلها ،

فلما ثبت هذا التزويج ، ولم يعلم صحة حياة الأول باليقين احتتمل حقه وباطله •

ومن ثبت له أمر يهتم له الحق والباطل فهو بحاله حتى يصح باطله من أمور الدعاوى كلها ، وهذا عندي في بعض القول ، لأن من العلماء والحكام من يذهب الى العمل على الأصل الأول ، وابطال الحادث حتى يصح زوال الأول وثبوت الآخر •

ومن العلماء والحكام من لا يذهب الى ابطال عقد ولا حكم ، ولا فعل بما يخرج من الدعاوى حتى يصح باطل ذلك بما لا احتمال فيه ، والجماعة من المسلمين ، ولو قل علمهم وضعف رأيهم اذا أبصروا حكم ما دخلوا فيه ، وهم كغيرهم من العلماء الكثيرى العلم عند عدمهم ، ولو كانوا بمنزلة ابن عباس في العلم ، وكل أهل طرف من الأرض مؤتمنون على دينهم ، غير معذورين عن القيام بما لزمهم لغيبة ما غاب عنهم ، وحجة الله قائمة فيما لزمهم بهم وعليهم ، والله أعلم انظر في ذلك ولا تأخذ منه الا ما وافق الحق والصواب •

✽ مسألة :

قال أبو سعيد : على حسب ما وجدنا في كتاب سماع أبي زياد رحمه الله ، أنه كان رجل يقال له الحسين الظريف ، وكان حسب ما وجدنا أنه من ضعاف المسلمين ، وكانت له أخت من أمه ، وكان لها ولي بنخل فاحتاجت اخته الى التزويج ، وسألت التزويج ، وأحسب أنه سأل أخوها أحد الفقهاء من أهل الزمان ، وأحسب أنه أبو عثمان رحمه الله عن تزويجها ، فأجاز له أبو عثمان تزويجها ، لموضع ضعفها واحتاجتها الى التزويج •

✽ مسألة :

جواب من محمد بن الحسن : وعن تزويج من لا ولى له من النساء ولا أب ، ونجد في الأثر أن السلطان ولى من لا ولى له ، عادلا كان أو جائرا ، وثقل ذلك لما أرى من الاختلاف •

فعلى ما وصفت ، وكذلك وجدنا وعلى ذلك عرفنا من قول الشيخ أبى الحواري رحمه الله : أن السلطان ولى من لا ولى له ، عادلا كان أو جائرا ، ونقول نحن : ان كان في البلد حاكم من حكام المسلمين ممن يحكم بالعدل ، ولو كان الذى أقامه لذلك الحكم سلطان الجور ، رأيناه أولى بذلك أو جماعة من المسلمين من أهل البصر الذين جاء فيهم أنهم يقومون مقام الحاكم ، فهم أولى بذلك ، فان عدم ذلك فالسلطان يلى ان كان جائرا اذا فعل ذلك على سبيل عدله في حكم أهل العدل اذا عدم السلطان العادل ، وكذلك جاء الأثر ، وحفظنا من قول أهل البصر •

✽ مسألة :

وعن امرأة ليس لها ولى في البلد الذى هى فيه ، وليس فيه سلطان، هل لها أن يزوجه رجل من المسلمين ؟

قال : معنى أنها ترد أمرها الى أولى الأمر من أهل البلد ممن له السلطان في البلد ، ويده مطلقة على من سواه ، وله الاجابة من سائر رعية البلد ، ولا يعدم عند السلطان ، وانما السلطان من كانت له الفترة في موضعه على سائر أهل بلده على كل حال وزمان على معنى قوله •

✽ مسألة :

وكذلك قيل : انها تدعى بشاهدين من أهل الخبرة بها ، لأن غير

أهل الخبرة بها لا يعلمون ، فإذا كانا ذوى عدل من أهل الخبرة بهما فأرجو أنه قيل لا يكلفان الشهادة الا على علم أنهما لا يعلمان لها في المصر الذى تبلغ فيه حجة الحاكم ، ولا يعلمان لها زوجا ، ولا يعلمان أنها في عدة من زوج ، والله أعلم •

* مسألة :

أبو الحسن : في امرأة ليس يعلم الحاكم لها وليا بعمان ، وطلبت له أن يزوجها ، هل له أن يزوجها بغير شهادة اذا كان عارفا بها وكذلك الجماعة ؟

فأما الحاكم فلا يحكم بشهادة نفسه الا بالبينة ، أو يشهد هو وآخر معه عند حاكم غيره ، فان عدم ذلك زوجها عند العدم اذا كان يعلم هو أن ليس لها ولى بعمان أحد برأيها ، ويقول : قد وليتني أمر تزويجك وأزوجك بفلان عن رأيك ثم يزوجها •

وأما الجماعة فيقوم منهم اثنان مقام الحاكم ، ويشهد لها منهم اثنان ان طلبت اليهما ان عدموا البينة وهم عارفون •

ولو أن رجلا تولى الوكالة لها ، ونحب لمن يوكله الجماعة في تزويجها أن يأخذ ذلك عن رأيها ، ويقول لها قد وليتني أمر تزويجك أزوجك بفلان ، وأنا وكيلك في تزويجك ، فإذا أجابت زوجها ، وهذا أوكد والاوكله الصالحون وزوجها وأقلهم ثلاثة يشهد اثنان ويزوج واحد •

وقد قيل : ان عدمت الشهود وكان في البلد فقيه يعلم ذلك زوجها ، ويأخذ رأيها مع الوكالة •

❖ مسألة :

وعن رجل أملكه رجل بامرأة ، والمرأة من الحدان ، والرجل من الحدان ، وليس من جنسها ؟

قال : ان كان الأب حاضرا في المصر مثل عمان فلا يجوز نكاحه ، وان لم يكن أب في عمان فقد قال أبو علي رحمه الله : يكره أن يفرق بينهما •

قال أبو سعيد : وذلك اذا لم يكن لها ولي يصح ، وأما ان كان لها ولي فقد قيل : مثل الحدان واليحمد وغيرهم من الأفضاخ الكبيرة لا يقوم مقام الاولياء •

ولكن مثل بنى الأعور من الحدان ، وبنى سيار من كندة ، وبنى بحرى من اليحمد ، فهذه فصائل قريية ، فاذا لم يصح للمرأة ولي النسب الصحيح أنها من أحد هذه الفصائل وأمثالها ، كان من كان من هذه الفصائل وليا لها بالتزويج •

وأما القبائل الكبيرة والأفضاخ المتباعدة ، فليس ذلك عندنا بولى ، وهو بمنزلة الأجنبي في التزويج ، الا أن يصح بينهم نسب •

❖ مسألة :

وقال : بلغنى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ضرب رجلا تزوج امرأة في طريق مكة ، زوجه بها غير وليها ، ووليها في الرفقة ، فلما رجعوا رفع ذلك الى عمر فأمر بهما فضربا بسوط جميعا ، المتزوج والمرأة •

❖ مسألة :

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « السلطان ولى من لا ولى له من النساء » ولم يذكر عادلا ولا جائرا ، فظاهر الخبر يدل على أن كل من استحق اسم السلطان فاليه الولاية على عقد النساء اللواتى لا أولياء لهن ، وجائز للقاضى والسلطان أن يزوج نفسه امرأة لا ولى لها ، وهو مثل الولى ، وإن وكل من يزوجه فهو أحسن ، وإن زوج نفسه جاز ذلك •

❖ مسألة :

فى السلطان اذا وكل رجلا فى تزويج امرأة ، وكالة مؤبدة أن له أن يزوجه كل ما أراد ما كان ذلك السلطان حيا ، فاذا مات لم يكن له ذلك ، لأن بموته يبطل حكمه •

واذا لم يجعل له وكالة مؤبدة لم يكن له التزويج الا مرة واحدة •

❖ مسألة :

وقال من قال من المسلمين : اذا لم يصح للمرأة بالبينة جاز أن يزوجه من يزوجه من فصيلتها التى معروفة منها • ولو لم يصح نسبها •

❖ مسألة :

وقال موسى بن على رحمه الله فى شاهدين شهدا مع الحاكم : ان فلانة امرأة بالغ ، وقد بلغت مبالغ النساء ، وأمر الحاكم بتزويجها ، فلما دخل بها الزوج غيرت واستبان أمرها أنها لم تبلغ ، فانتظر بها البلوغ ، وبلغت فكرهت الزوج ، وقد باشرها ولزمه الصداق ، فطلب الى الشاهدين الحق ، فلا نبعهما عن غرامة الصداق •

وسئل عن الأعمى ، هل يجوز له أن يزوج بناته ؟ قال : معنى أنه يزوج ويتزوج لنفسه •

قلت له : فالأقلف المسلم ، هل يكون مثل هذا أم لا ؟

قال : معنى أنه لا يجوز تزويج الأقلف ، ولا نكاحه لنسائه من أهل القبلة ، كما لا يجوز نكاحه لهم •

قلت له : فمنع تزويج الأقلف نساءه بالاتفاق ؟

قال : معنى أنه قد قيل لا يزوج ، وأما على النظر فيخرج فيه معنى الموارثة بينه وبين أهل القبلة بما لا أعلم في ذلك اختلافاً أشبهه عندي دخول الاختلاف فيه •

وقال أبو الحواري رحمه الله : السلطان العادل والجائر سواء في تزويج من لا ولي له من النساء ، وفي إقامة المولاكلاء لليتامى ، والذي عرفناه في المرأة إذا جاءت إلى الحاكم ، وطلبت إليه التزويج ، وادعت أنه لا ولي لها ، فإن الحاكم يدعوها على ذلك بالبينة ، ولا يحكم في ذلك بعلمه •

وإذا قامت بينة عادلة أنهم لا يعلمون لها وليا بعمان ، ولا أنها مع زوج ولا في عدة من زوج ، ولا أن بها حملاً فإذا صح هذا جاز للحاكم الدخول في تزويجها من إمام أو قاض أو وال •

وان أقاموا لها وكيلاً جاز وهو أن يقول الإمام قد أقيمت أو جعلت فلان ابن فلان وكيلاً في تزويج فلانة بنت فلان هذه ، أو لتزويج فلانة بنت فلان ، وكل هذا اللفظ جائز إن شاء الله •

*** مسألة :**

ومن غير الكتاب :

عن الشيخ صالح بن سعيد رحمه الله : وفي المرأة التي ليس لها ولي في عمان ولا في بلدها حاكم ، وفي البلد الذي يلي بلدها حاكم ، أيجوز للجماعة أن يزوجوها بمن أرادت ، أم يلزمها أن تسافر الى البلد الذي فيه الحاكم ولو شق ذلك عليها أم لا ؟

الجواب :

إذا لم يكن في المصر امام يكون ذلك البلد في حكمه ، ولم يكن فيه حاكم فجائز لجماعة المسلمين أن يزوجوها بعد مطلبها اليهم إذا صح بالبيعة أنهم لا يعلمون لها وليا في مصرها ، والله أعلم •

*** مسألة :**

عن الشيخ عمر بن سعيد رحمه الله : وفي المرأة البالغة إذا لم يكن لها ولي ، وأرادت التزويج ، أهى توكل أحدا من المسلمين حتى يزوجها بمن أرادت ، أم يقيم لها الحاكم أو جماعة المسلمين وكيلا يزوجها ؟

فعلى ما وصفت فإذا لم يكن لها ولي فللحاكم أن يزوجها برضاها ، وإذا لم يكن حاكم فلجماعة المسلمين أن يزوجوها ، والله أعلم •

وإذا لم يصح لها شاهدا عدل يشهدان لها الا شهود شهرة ممن يطمئن بهم القلب ، أن هذه فلانة بنت فلان بن فلان ، ولم نعلم لها بولى في عمان ولا لها زوج ، ولا في عدة من زوج يكفى ذلك أولا يجوز الا العدول ؟

الجواب :

وفقنا الله واياك للحق والصواب أن هذه الشهادة جائزة على قول بعض المسلمين اذا طمأن قلب المبتلى بذلك •

* مسألة :

ومنه في امرأة بالغ لا ولى لها من الرجال ، فوكلت رجلا يزوجه
برجل غائب ، والمتزوج آخر ، ما تقول اذا غيرت التزويج قبل قبول
الرجل المزوج بها لها غير أم لا ؟

الجواب :

ان وكالة المرأة لتزوج نفسها لا تجوز الا أن تكون الوكالة بأمر
حاكم من حكام المسلمين ، فان عدم فجماعة المسلمين ، والله أعلم بالعدل •

بـاب

الوصى فى التزويج

وعن رجل أوصى الى رجل فى تزويج بناته ، وجعل له أن يوصى فى تزويجهن ؟

قال : هذا جائز فى المال والتزويج •

✽ مسألة :

وعن الوصى ، هل يتزوج المرأة ؟

قال : نعم اذا حضر من العشيـرة ، وكان كفؤا ، وان كرهوا فان القاضى يزوج •

✽ مسألة :

فى جواب أبى على : فى رجل أوصى الى عمه وزوجته فى ماله وولده ، وأن العم زوج ابنة أخيه ، فأنكرت الأم والجارية النكاح ، فأقام الزوج البينة بنكاح العم ورضا الجارية وبلوغها •

وقلت له : ان كان الوصى أجنبيا ، وزوج العم وهو غير وصى ، ورضيت الجارية وقد بلغت ، ثم رجعت الى الانكار ، وكرّهت الأم والوصى ونقضا النكاح ؟

فقد نظرنا فى ذلك وشاورنا ، فأما الجد فقد بلغنا عن موسى أنه قال

(م ٢١ - المصنف ج ٣٢)

بَاب

فِي تَزْوِيجِ الْأَجْنَبِيِّ

وعن رجل تزوج حرمة من رجل ، فجاز بها الزوج ، هل يفرق بينهما ؟

قال : نعم اذا كان الولي حاضرا والمزوج أجنبيا •

✽ مسألة :

قلت : فان زوج الولي رجلا ، وجاز الزوج وغير الأب أيفرق بينهما ؟

قال : نعم •

قال أبو المؤثر : قال محمد بن محبوب : لا يجوز تزويج أحد على الأب •

✽ مسألة :

سألت أبا المؤثر عن الأجنبي اذا زوج رجلا بامرأة ، وجاز الزوج بالمرأة أيفرق بينهما ؟

قال : ذكر أن موسى بن علي لم يكن يرى الفراق اذا جاز بها •

وذكر لنا عن وائل أنه يرفع الحديث الى جابر بن زيد ، أن جابرا قال : اذا زوج الأجنبي جلد الناكح والمنكح والشهود والفراق ، ولا اجتماع أبدا •

ويقول : ان الجلد جلد التعزير لا جلد حد •

✽ مسألة :

وسألته عن رجل زوج ابنه ابنة وأبوها حي ، ثم غير الأب هل
يثبت التزويج ؟

♦ قال : لا .

✽ مسألة :

وعن أجنبي زوج امرأة ورضيت به ، فرفع ذلك الى الامام قبل
دخول الزوج بها ، فأمر الولي أن يجدد العقدة •

قال الولي : لا أجدد العقدة لكنى أزوجه تزويجا جديدا ، على مهر
أكثر من هذا •

وقالت المرأة : لا أرضى بهذا المهر ان رضيت به ؟

قال : انما يزوجه على نكاح جديد على ما تراضيا عليه ، لأنها عقدة
منتقضة قبل الدخول •

✽ مسألة :

وقال محمد بن محبوب رحمه الله : في رجل أملك امرأة ليست منه
في شيء ، فلما بلغ الولي أمضى التزويج ، فقال الزوج : انى لا أمضى ؟

فقلنا : ان الزوج اذا نقض قبل تمام الولي فالنكاح باطل ، وان
كان نقضه بعد اتمام الولي فالنكاح جائز ، ونقض الزوج ليس بشيء •

✽ مسألة :

وقال جابر : أيما امرأة زوجت من غير اذن ولي فرق بينهما ،
ولا يجتمعان أبدا على حال اذا كان قد بنى بها ودخل ، فان لم يدخل بها .

ولعل بعضا يجبن عن الفراق ، ويكره ولا يفرق •

ولعل بعضا يذهب أن لا بأس به لمعنى الدخول ورضا المرأة وتفاوت الأولياء ، ودخول الشبهة •

وأما قبل الدخول فلا يقع أن أحدا أثبت هذا النكاح من أصحابنا على حسن النظر ، بل يؤمر الولي عندى أن يزوجه ان رضيت المرأة ، فان امتنع الولي فحينئذ زوجها المسلمون به والحكام ، أو من يكون وليها ■

✽ مسألة :

قلت : له فان زوج المرأة أجنبى ولها ولي برضاها ، هل يثبت التزويج قبل الجواز وبعد الجواز ؟

قال : أما قبل الجواز فلا يبين لى من قول أصحابنا ثبوت ذلك اذا لم يتم الولي ، وأما بعد الجواز فأحسب أنه قد قيل فى ذلك باختلاف اذا لم يتم الولي :

فمعى أن بعضا لا يجيز ذلك ويفرق •

وبعض يشدد فى ذلك ولا يفرق •

وبعض يكره ذلك ، وأرجو أنه قد يوجد أنه لا بأس بذلك اذا أجاز الزوج والولي دون الأب •

قلت له : ان كان أبا هل عندك أنه يلحقه الاختلاف ؟

قال : أما فى قول أصحابنا فلا أعرف ذلك •

قلت له : فما الفرق بين الأب وغيره من الأولياء ، وانما كان الحق
ها هنا للمرأة لا للأب ؟

قال : قد فرق في ذلك أصحابنا على ما وصفت لك على ما يوجد
عنهم ، فالله أعلم في ذلك ، وهم أولى بالأمانة ، ونحن أولى بالتهمة •

قلت له : فما العلة في ذلك عندك في الفرق بين الأب وغيره من
من الأولياء ؟

قال : فلا أعلم في ذلك فرقا من قولهم بعة الا ما قالوه ، ومعنى أن
من العلة في ذلك اذا كان الأب لا يقدمه أحد في اجماع الأمة فيما أرجو أنه
أولى الناس بتزويج ابنته •

ولو كان لها من الأولياء غيره لم يكن لهم اقدام عليه ، فاذا ثبت
هذا أن ليس للولى اقدام عليه فأحرى أن لا يكون للأجنبي مدخل عليه ،
وأن سائر الأولياء دونه لعله ثابت لهم التقديم على بعضهم في أمر ذلك •

وهذا مما يجتمع عليه عندى لاستخراج العلة أنه فرق بينه وبين
سائر الأولياء ، وأن ليس لسائر الأولياء ماله معه ولا بعده •

قلت : فما العلة في قول من لا يرى بأسا في المقام معها اذا دخل
الزوج بتزويج الأجنبي ، ولم يكن للأجنبي من قبل ، ولا في التزويج عند
الولى ؟

قال : فلا أعرف في ذلك علة من قولهم مبينة •

قلت له : فما يخرج عندك أنت في ذلك فيه ؟

قال : يخرج عندى أنه قد قيل خيار الأمور اذا حصلت أرى لك
أن تقبل العافية •

✽ مسألة :

وقال أيضا : في رجل زوج أخته على رضا أبيه ، ورضيت المرأة ، ووطئها الزوج ، ومات الأب ولم يعلم رضاه ؟

قال : حرمت عليه ، ولها صداقها عليه عاجله وآجله •

قال عزان بن الصقر : اذا تزوج الرجل المرأة على رضا فلان ، فمات الزوج قبل أن يعلم رضا فلان ، ورضى فلان بالنكاح ؟

كان للمرأة صداقها وميراثها من مال الهالك ، وان لم يتم ذلك المشترط رضاه بعد موت الزوج فلا شيء لها في مال الهالك ، والله أعلم
وسئل عنها •

✽ مسألة :

وقال موسى بن علي : في رجل ملك امرأة على رضا أخيها ، ثم لطقها من قبل أن يرضى أخوها ؟

قال : ان الرضا يعلم من أخيها ، فان رضى تم النكاح ، ثم وقسم الطلاق ، فان لم يرض أخوها لم يجب لها صداق ، فان مات أخوها لم نر ذلك نكاحا ، وان مات الزوج قبل أن يرضى الأخ فان رضى الأخ بعد موت الزوج فان ذلك ليس بشيء ، فاذا مات الزوج بطل النكاح •

قال المصنف : وجدت أن هذا على قول من يقول انه اذا رضى فلان في حياة الزوج لم يثبت عليه حتى يرجع يرضى بعد رضا فلان •

وقول : يثبت عليه التزويج بالشرط اذا رضى ، وليس له رجعة قال وهذا معي أشبهه •

قال غيره :

وقول : اذا رضى الأخ بعد موت الزوج ، وقد رضى الزوج بالنكاح والمرأة ، أو رضيت المرأة من بعد تم النكاح ، وكان لها الميراث والصداق تاما .

* مسألة :

واذا تزوج الرجل المرأة على رضا وليها ، ثم أراد الخروج منها قبل أن يعلم الولي رضاه ؟

فليس له خروج ، فان طلقها ألزمه نصف صداقها ، وان دخل قبل أن يعلم رضاه حرمت عليه وفرق بينهما ، ولها صداقها عليه عاجله وآجله

قال هاشم : أخاف أن تكون قد فسدت عليه ، وان أجاز الولي وقد لابسها قبل ذلك فأنا ممن لا يقوى على الفراق بينهما .

* مسألة :

من الزيادة المضافة :

في امرأة وكلت رجلا يزوجها برجل ، على صداق معروف ، ولم يشترط رضا الولي ، ثم ان الزوج أراد فسخ النكاح .

فان كان قبل أن يعرف اتمام الولي فله ذلك وان كان بعد أن رضى الولي فأخاف أن يلزمه النكاح .

قال أبو زياد : وليس له ذلك ، ولا يفسخ النكاح .

وقول ولو رضى الولي فللزواج فسخ ذلك الى أن ترضى المرأة بعد رضا الولي ، لأن التزويج لا تنقح أحكامه الا بعد رضا الولي ، فاذا لم يرض الزوج بالتزويج بعد رضا الولي لم يثبت عليه .

قال : ولم يكن ينبغي للشهود أن يشهدوا بقوله حتى تصح
الوكالة •

✽ مسألة :

وسألته عن امرأة توكل من يزوجها في بلد لا سلطان فيه ولا أحد
ممن يدين بدين المسلمين الا قومنا ، ولا ولي لها ، هل يجوز ذلك ؟

قال : نعم •

قلت : فانها وكلته في تزويجها ، فزوج نفسه ؟

قال : أكره له ذلك •

قلت : ويفرق بينهما ؟

قال : اذا رضيت لم أقدم على الفراق ان كان دخل بها ، فان
لم يكن دخل بها فيوكل غيره يزوجها •

قلت : فان وكلته في تزويجها على أنه يزوج نفسه ؟

قال : جائز •

قلت : فان هي وكلته في تزويجها وفي القرية من يدين بدين المسلمين ،
فجاز بها زوجها أيفرق بينهما ؟

قالا : لا •

قلت : فان كان وليها في الحضرة ، فوكلت من يزوجها ، ولم
بعلم وليها حتى جاز الزوج بها ما ترى ؟

قال : أرى عليها ما رآه جابر بن زيد ، يجلد الناكح والمنكح
والفراق • ولا اجتماع أبدا •

✽ مسألة :

وسألته عن امرأة تطلب الى وليها التزويج فأبى ، فهل لها أن تتوكل من يزوجها ؟

قال : اذا امتنع وليها فلترفع عليه الى السلطان ، فان لم يكن سلطان فالى جماعة المسلمين يحتجون على وليها ، فان امتنع وكلوا من يزوجها ، وتوكل هى أيضا مع وكالة المسلمين فى تزويجها •

قلت : وكم جماعة المسلمين ؟

قال : خمسة أنفس ، فان لم يكن جماعة المسلمين فلتوكل من يزوجها •

وسألته عن رجل زوج امرأة ، فادعى الوكالة ، ولم يحضر الشهود شاهدين بوكالته ، وليس هو ثقة ، هل لهم أن يشهدوا ذلك التزويج ؟

قال : لا حتى يحضرهم شاهد عدل أنه وكيل ثقة كان أو غير ثقة ، الا أن تكون وكالته شاهرة فى الناس ، فلا بأس بذلك •

قال أبو المؤثر : ما أحب لهم أن يشهدوا حتى تقول المرأة هذا الرجل وكله وليى فى تزويجى ، فاذا قالت هذا فلهم أن يشهدوا ، وان أنكر هذا وشهدوا بالتزويج فلا أرى على الشهود فى هذا شيئا ، ولا أرى بينهما فراقا الا أن يقول الولى لم أوكله •

فاذا قال ذلك فرق بينهما ، وأعطيت صداقها ولا جلد عليهم •

✽ مسألة :

وقال العلاء بن أبى حذيفة : فى امرأة وكلها والدها ، وجعل أمرها فى يدها أيجوز لها أن تزوج نفسها ؟

(م ٢٢ — المصنف ج ٣٢)

قال : توكل وليها ، فان زوجها والا فلتوكل غيره يزوجها •

✽ مسألة :

وقال أبو سفيان : في امرأة جعل أبوها أمرها اليها ، فزوجت نفسها ، ولم توكل رجلا يزوجها ، ودخل بها زوجها ؟

قال أبو سفيان : ليس للنساء أن يزوجن أنفسهن ، ولو وكلت رجلا فإنه ينتقض تزويجها •

✽ مسألة :

رجل وكل رجلا في بناته ، فأراد الوكيل أن يسفر سفرا فوكل أمهم ووكل وكيلا ؟

فما أحب للوكيل أن يوكل وكيلا الا برأى الوالد ، فان أذن له جاز له ذلك •

✽ مسألة :

قلت له : فالمرأة اذا كان لها ولي بعمان ، لا تستطيع أن تباع اليه من عدم من يحملها ، أو من ضعفها عن المشي ، أو من خوف الطريق ، هل يجوز لها أن تأمر من يزوجها برأيها من غير أن ترفع أمرها الى المسلمين ، ويكون تزويجها حلالا ؟

قال : معى أنه اذا كان المسلمون يقدرّون على انصافها أو قطع حجة وليها ، أو أحد من الحكام ممن يقدر على رفع أمرها لم يجز لها ذلك •

واذا كانوا لا يقدرّون على ذلك ، على الانتصار والانتصاف من وليها

في الحكم ، وساعدها على ذلك الوكيل ، والزواج والشهود بعلم منهم
بعذرهما ، وانقطاع حجتها عن بلوغها فبعض من أهل العدل من المسلمين
فأرجو أن ذلك على هذه الصفة في أحكام الجائر .

* مسألة :

وعن امرأة طلبت التزويج وولدها صغير ، ولا ولي لها غيره من
يزوجها ؟

قال : قد قال بعض الفقهاء : ان كان سداسيا ويؤنس رشده ،
فوكل في تزويجها جاز ، وكره ذلك آخرون . ولم يجزه قوم .

والذين أجازوا تزويج الصبي يقولون : ان كان لا يعقل زوجها
السلطان ، لأن السلطان ولي من لا ولي له من النساء .

واختلفوا في وكالتها لنفسها : فمنهم من لم يجز ذلك ، فان فعلت
فبعض فرق ، وبعض وقف ، وبعض أجاز وأحله ، وقد أجاز كثير من
الفقهاء للمرأة اذا لم يكن لها ولي فأمرت رجلا من المسلمين فزوجها ،
فانه جائز ذلك عندهم ورخصوا ذلك في الثيب التي وصفت .

واختلفوا في الثيب اذا كان لها ولي : فمنهم من أجاز لها أن توكل
في تزويج نفسها من يزوجها بغير رأى وليها ، اذا رضيت بالزوج ، وكان
كفوًا لها .

ومنهم من أجاز ذلك بالرواية المرفوعة الى النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال : « الثيب أولى بنفسها من وليها » والله أعلم وأحكم .

* مسألة :

امرأة ثيب وكلت رجلا يزوجها ، دوخل بها الزوج ، وبلغ وليها
الخبر ، فأنتم التزويج يصح أم لا ؟

قلت : فان كره ينفسخ التزويج أم لا ؟

قال : الاختلاف في التزويج بالثيب ، فقد تقدم لك القول فيه ،
فمنهم من شدد في ذلك حتى يتم الولي قبل الجواز بها •

• وآخرون أجازوا ورضاه بعد الجواز •

• وآخرون ، أجازوا تزويجها ولو كره الولي •

• وآخرون ، وقفوا عنه اذا كره الولي •

• وآخرون قالوا : اذا لم يجز جددوا التزويج ، وان جاز لم يفرق ،
وأكثر من هذا تركته فانظر في عدل ذلك واسأل عنه ان شاء الله •

قلت : فان كره أبوها ينفسخ التزويج أم لا ؟

قال : قد عرفتك الاختلاف في الثيب والبكر أيضا والتي لها أب
أشد عندهم ، لأن بعضهم لا يجوز تزويج التي لها أب الا برأيه •

وبعض رخص في الثيب كما وصفت لك ، والبكر أشد أيضا ،
ولا يجوز عندي الا برأى الأب تزويج البكر والاختلاف بينهم اذا وقع
الجواز ، وبعض فرق ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وعن رجل يريد أن يتزوج امرأة ولا يعلم وليها لا فأحضرت اليه
رجلا وقالت له هذا ولي ، أيجوز له أن يصدقها أم لا

قال : اذا كان لا يعلم لها وليا ، ولا يجد من يقدمه جاز له
أن يصدقها اذا قال هو أيضا : انه وليها وزوجها ذلك ، فجائز ذلك
على بعض قول المسلمين ، والتوفيق من رب العالمين •

* مسألة :

قلت : وكذلك المرأة اذا ادعت أن وليها أعطاها وكالتها ، هل
تصدق ثقة كانت أو غير ثقة ؟

فقد قيل ذلك باختلاف ، وهذا عندي أشد من الأول •

* مسألة :

أحسب عن أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر : وأما اذا وصل
اليه رجل لا يعرفه فقال : انه يوكله في تزويج من يلى تزويجه ، وقد
عرفت أنه اذا قال الموكل ان المرأة ابنته أو أخته جاز لمن يتوكل له
في تزويجها •

وأما بعد البنات والأخت فلعله يلحقه الاختلاف : فبعض المسلمين
أجاز الوكالة من المدعى ما لم يرتب في ذلك •

وبعض يقول : اذا تقرر الوكيل والمرأة جاز لمن يتوكل من الوكيل •

وبعض المسلمين لم يجز جميع ذلك الا بصحة •

وقال من قال عن بعض أهل العلم : انه يجوز للشهود أن يشهدوا
على التزويج ولو لم يعلموا حتى يعلم الولي كذب ما دخل المزوج ،
والناس مؤتمنون على ما دخلوا فيه من الخلاف ما لم يعلم غير ذلك ،
ولا يخرج ذلك من قول أهل العدل ، والله أعلم •

* مسألة :

من الزيادة المضافة :

قال أبو سعيد : في امرأة لها ولي بعمان ، غير أنها لا تقدر عليه
بحجة العدل ، فأرادت التزويج ؟

فإنها تكون في ذلك بمنزلة من لا ولي له ، وبمنزلة من هو قاطع
البحر ، لأن قاطع البحر إنما جعلوا فيه ذلك لأنه لا يقدر عليه ، وإنما
كان ذلك في أيام العدل •

وقال : ان المسلمين أولى من السلطان ، وإذا كان اثنان فهما
جماعة •

قلت : فإن كان واحد ؟

قال : معنى أنه يجوز له ذلك ، ويدعوها بشاهدين على ذلك
يشهدان أنهما لا يعلمان أن لها ولها بعمان يقدر عليه ، وتجوز له بعد
ذلك •

* مسألة :

من غير الكتاب :

في امرأة بالغ لا ولي لها من الرجال ، فوكلت رجلا أن يزوجه ؟

الجواب :

ان وكالة المرأة لتزوج نفسها لا تجوز الا أن تكون الوكالة بأمر
حاكم من حكام المسلمين ، فان عدم فجماعة المسلمين ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن وكل امرأة تزوج بناته هل يجوز لها هي أن توكل غيرها ،
أو تأمر أحد يزوجهن أم لا ؟

: الجواب :

فيما يعجبني أنها تأمر أحدا من الرجال يزوجهن بحضرتها ،
والله أعلم •

*** مسألة :**

وفي رجل كتب بخط يده وكالة في تزويج ابنته أو أخته ، هل يجوز
ذلك أم لا ؟

: الجواب :

جائر ذلك اذا عرف خطه الذي يزوج ، ولم يشك فيه ، والله أعلم •

*** مسألة :**

وعن امرأة لها ولى بالرساق وهي بنزوى ، وأرادت التزويج ،
فبعث أهل نزوى كتابا الى وليها بالرساق ، ويطلبه في وكالتها ورد اليه
جواب كتابه أنى قد جعلتك وكيلًا في تزويج فلانة ، هل يكتفى بذلك ،
وهل للشهود أن يشهدوا على التزويج ؟

فاعلم أن التزويج بالوكالة لا يجوز بالكتاب في الحكم الا من
حاكم الى حاكم ممن يثبت حكمه ، ولا يقبل الرعية على بعضهم بعض ،
ولا يجوز ذلك للوكيل ، ولا للزوج ولا للشهود •

وأما على الاطمئنانة فمن دخل في ذلك فلا يقال انه أخطأ ،
والله أعلم •

*** مسألة :**

وعن رجل وكل وكيلا في تزويج أخته أو ابنته ، هل يجوز للوكيل
أن يوكل وكيلا في ذلك ؟

: الجواب :

لا يجوز وفي قول أبي الحواري باجازه ذلك وبه يأخذ ، ويرفع
ذلك عن محمد بن محبوب •

وفي قول الشيخ أبي سعيد رحمه الله : اذا جعله وكيلا في تزويج
حرمته جاز له أن يوكل غيره ، واذا جعله وكيلا يزوج حرمته أو أمره
أن يزوج حرمته ، لم يكن له أن يوكل غيره •

وأما ان أمره أن يزوج حرمته ، ولم يتقدم أن يزوجهما أحدا
بعينه ، فزوج نفسه بها فقد أجازوا أن يزوج نفسه ، ولا أعلم في
ذلك اختلافا •

*** مسألة :**

رجل وكل رجلا في تزويج امرأة ، هل للوكيل أن يوكل غيره في
تزويجها ؟

قال : ليس له ذلك ، وليس له أن يخرج من الشرط المرسوم له
الا أن بعضهم قد قال : ان وكل من يزوج ويعقد والوكيل حاضر ، فذلك
فعل الوكيل الأول ، وهو الذي زوج وجائز ذلك •

❖ مسألة :

ورجل وكل رجلا في تزوج امرأة هو وليها ، فوكل الموكل رجلا آخر ، وزوج الموكل الثانى المرأة ، وجاز الزوج بها ما يكون هذا التزويج ؟

قال : ان كان الموكل الثانى ، زوج المرأة بحضرة الموكل الأول والتزويج جائز تام •

وان كان فى غيبة الموكل الأول ، ولم يجعل له أن يوكل لم تتم الوكالة ، ولم يصح النكاح ، وقد اختلفوا فى تمام العقد لأنها بمنزلة من عقد عليه غير الولي : ففرق قوم وأجاز آخرون ومنهم من قال غير هذا النكاح أحسب الى منه ، ولا أقدم على الفراق بعد الجواز ، والله أعلم •

باب

فيمن أولى بتزويج الامة في ملكها وبعد حريتها

قلت : وكذلك لو زوج رجل جارية ولده بغير رأى مولاه أينتنقض التزويج ؟

قال : نعم ان غير المولى ، فان أتم التزويج فهو تام ♦

* مسألة :

وسألته عن الموالى من أولى بتزويجهم ؟

قال : من أعتقهم ومن لهم الولاية فيهم اذا لم يكن ولى من النسب مثل ابن عم ، أو أب أو أخ أو عم أحرار ♦

وقد قال من قال : ان السلطان أولى من مواليهن الذين أعتقوهن ♦

قلت : فان لم يكن لهن أحد من هؤلاء فمن يزوجهن ؟

قال : السلطان وان لم يكن فجماعة من المسلمين يزوجهن ♦

* مسألة :

قلت : رأيت المعتقة من أولى بتزويجها السلطان أم أولياء نعمتها ؟

قال : أما أنا فأرى السلطان أولى ، وقد قال من قال من المسلمين .
ان أولياء نعمتها أولى بها ♦

❖ مسألة :

قال محمد بن محبوب : ان المعتقة يزوجها الذين أعتقوها ، فان لم تكن هي المعتقة ، وكان أبوها هو الذى أعتق فالذين أعتقوا أباه ، والا فالسلطان يزوجها •

وقال أيضا فى ملوك له ابنة من أولى بنكاحها •

قال من قال : مواليها •

وقال من قال : السلطان ، وكل ذلك جائز •

❖ مسألة :

قلت : فان زوجها مولا ، ثم أعتق أبوها من قبل أن يدخل الزوج ، أيرجع الأمر اليه ؟

قال : نعم •

قلت : فان لم يتم أينتنقض النكاح ؟

قال : نعم •

قلت : وان مات أبوها من بعد ما أعتق أيرجع ولاؤها لموالى أبيها ؟

قال : نعم •

❖ مسألة :

وعن رجل أعتق جارية له أراد أن يتزوجها ؟

قال : ان كان لها ولي من قبل الرحم فهو وليها ، والا فالذى أعنتها
وليها ، وقد يستحب له أن يسمى لها ثيباً من المهر •

قلت : وكذلك ان كان الرجل هو ولي امرأة ، فأراد أن يتزوجها جاز
له أن يزوجهها نفسه ؟

قال : نعم ويستحب له أن يولى أمرها رجلاً غيره ويقول له زوجنيها •

وفى الضياء : ابنة المملوك الحرة من أولى بتزويجها ؟

فاخوتها الأحرار أولى •

وقول : اذا كان الوالد مملوكا فالسلطان ولي من لا ولي له •

وأظن عن الفضل في عبد له بنت حرة قال : هو وليها •

وفى أثر : ان زوجها أبوها المملوك ، وجاز الزوج لم يفرق بينهما
ولا يؤمر بذلك •

✽ مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : وسيد العبد أولى بتزويج ابنته الحرة
منه ، فان زوجها أبوها المملوك ، ودخل بها لم يتقدم في ذلك
على الفراق •

وقد قيل : ليس لمولاه في ابنته ولاية في التزويج ، ويزوجهها موالى
أمها ان كانت أمها من الموالى ، وعصبة أمها أولى بتزويجها ، وقد قيل :
ان السلطان أولى من الموالى •

قال أبو الحواري : ان كانت أمها حرة فولأؤها الى موالى أمها هم
أولى بتزويجها ، الا أن يعتق الأب ، فان لم يعتق الأب ومات مملوكا
فولأؤها الى موالى أمها هم أولى بتزويجها الا أن يعتق الأب •

• فان لم يعتق الأب ومات مملوكا فولأؤها الى موالى أمها •

وان كان أعتقها غير الذى أعتق أمها فولأؤها الى من أعتقها هم أولى
بتزويجها ، فان لم يكن أولياء من قبل عتق أمها فالسلطان أولى بتزويجها
من أبيها وموالى أبيها •

فان أعتق الأب ومات الأب حرا تحول ولأؤها الى موالى أبيها اذا
كانت انما اعتقت بعثق أمها •

✽ مسألة :

والمعتقة أولى بتزويجها من أعتقها أو من أعتق أبها ، ومن كان
اليه ولأؤها وان زوجها السلطان فجائز •

✽ مسألة :

وسألته عن امرأة هلك زوجها ، وله ولد من غيرها ، هل يزوجه
ابن زوجها ولها موال ؟

قال : الموالى أحق بتزويجها من ابن زوجها •

✽ مسألة :

من الزيادة المضافة :

فيمن حضر الى الحاكم ومعه امرأة سوداء أو بيضاء ادعى أنها أمته

وأقرت هي أنها له ، وأراد أن يزوجه رجل ، هل للحاكم والشهود أن يشهدوا بتزويجها ؟

قال : اذا ثبت الاقرار بالملك جاز للسيد أن يزوج أمته ، وجاز للنشهود •

قال : واذا قالت : انها له ، أو جارية له ، أو ملك له ، أو نحو هذا كان موجبا للاقرار له ، فان أراد أن يزوجه بعبد مملوك فلا يجوز الا أن يعلم ابن السيد بذلك أو أمره ، قيل فهذا في الحكم سواء أو يسع في الاطمئنانة •

قال : اذا كان بغير أمر السيد لم يجزه في حكم الاطمئنانة ، ولا يبين لى في ذلك معنى الادلال ، لأن هذا من اباحة الفرج ، والله أعلم بالصواب (١) •

مسائل من غير الكتاب

وفي رجل تزوج أمة لقوم ، ثم أنه اشتراها منهم أيجوز له أن يطأها بملك اليمين ، وهل عليه أن يستبرئها ان أراد وطأها ؟

الجواب :

ان له وطأها بملك اليمين ، ولا يمنعه شراؤها من وطئها ، ولا أعلم فيه استبراء من نفسه ، لأنها كانت زوجته •

(١) من النساء ابنة المملوك الحرة السيد أولى بتزويجها ، واخوتها الاحرار أولى ، وقول : اذا كان الوالد مملوكا فالسلطان أولى من لا ولى له وأظن عن الفضل في عبد له ابنة حرة قال : هو وليها في اثر أنه زوجها أبوها المملوك ، وجاز الزوج لم يفرق بينهما ولا يؤمر بذلك ، والله أعلم اهـ .

وأما التزويج فقد فسخه الملك ، ولم يزلها الملك الا اثباتا معه
والله أعلم •

قلت له : أرأيت ان كانت له أمة أو جارية ، وقد كان يطؤها فأعتقها ،
ثم أراد أن يتزوجها ، فهل عليها من نفسه عدة أم لا ؟

الجواب :

جائز له تزويجها يعتقها في يومه ، ويتزوجها في يومه ، ولا عدة
عليها ، ولا تجوز له غيره الا بعد العدة ، والله أعلم •

* مسألة :

فيمن وطئ أمته في دبرها أو حيضها متعمدا أو وطئها قبل أن
يستبرئها ، هل يحل له بيعها وأخذ ثمنها ؟

الجواب :

له بيعها وأكل ثمنها ، وجواز خدمتها ، وانما يحرم عليه الوطء
والتمتع بشهوة •

* مسألة :

ومن أولى بتزويج المعتقة ورثة معتقها أم الوالى ؟

الجواب :

ان لم يكن لهذه المعتقة أحد من العصابات الأحرار ، وكان لمن أعتقها
بنون أو أخوة أو بنو عم ، فعلى قول هم أولى بتزويجها من الحاكم •

وقول الحاكم أولى منهم ، ويعجبني القول الأول ، وان كانت انما اعتقت هذه الأمة امرأة فولى المعتقة لعصبة هذه المرأة التي اعتقها •

فان كان لها أب أعنى المرأة أو اخوة أو بنو عم ، فهؤلاء أولياء الأمة المعتوقة في تزويجها ، ومن كان منهم أقرب فهو أولى ، والله أعلم •

* مسألة :

وما تقول في عبد تزوج بغير اذن سيده ، كان تزويجه بأمة أو حرة ، جاز بها أو لم يجز ، هل يتم هذا التزويج أم لا ، أتم سيده تزويجه قبل الجواز أو بعده ؟

الجواب :

فقد قال من قال : ان أجاز السيد النكاح فقد جاز النكاح وثبت ، وان لم يجز السيد النكاح فالنكاح فاسد ، ولا شيء للعبد لهما •

وقال من قال من الفقهاء : النكاح فاسد أتم السيد أو لم يتم اذا كان العبد قد جاز بها ، وأما ان أتم السيد من قبل الجواز فذلك جائز ، ولا نعلم فيه اختلافا •

ونحن نأخذ بقول من أجاز النكاح اذا أجاز السيد قبل الدخول ، أو بعد الدخول ، والذي معنا أنه أكثر القول •

واذا أجاز سيد العبد النكاح ثبت الصداق ، وكان الصداق في رقبة العبد ، ولا فراق للعبد ، وانما الفراق للسيد ، ولا يجوز تزويج العبد ولا فراقه برأى سيده ، ولا يجوز تزويج الأمة الا باذن سيدها ، وعلى السيد مؤنة زوجة عبده •

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أيما عبد تزوج بغير إذن سيده فهو زان » وفي خبر : « فهو عاهر » ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وإذا تزوج عبد أمة أو حرة باذن سيده ، ثم باعه ؟

فإن صداقها في ثمنه الذي باعه به ، ولا يلزم المشتري ، وكذلك إذا أعتقه فعليه صداقها في قيمته على العبد المعتق ، إلا أن يشترط البائع صداق المرأة على المشتري يضمن به ، فهو له لازم ، فإن لم يعلم المشتري ، وأراد رده فإن له ذلك •

وأما ان زوج عبده بأتمته أن القبول يكون من العبد وان قبل السيد دونه جاز ان شاء الله •

✽ مسألة :

وان مات زوج المملوكة فعدتها شهران وخمسة أيام ، كان زوجها حرا أو مملوكا •

وان طلقها زوجها فعدتها بالحيض حيضتان ، وان كانت تعتد بالأشهر فخمسة وأربعون يوما ، وهذا كله فيمن كان زوجها حرا أو عبدا •

ولا يرث الزوج من زوجته المملوكة ان ماتت كان الزوج حرا أو مملوكا ، والله أعلم •

وان وطئ المملوك زوجته الحرة أو الأمة في الحيض ، أو في الدبر ، أو في النفاس ، فهما في الحرمة كالأحرار •

✽ مسألة :

وقال بعض الفقهاء : اذا تزوج عبد أمة بإذن سيدها ، ثم باع سيد الأمة أمته في غير البلد فعليه أن يرد على الزوج ما كان معها له .

قال أبو المؤثر : ما كان معها له من مال ، وأما الصداق فلا تردده
الكسوة •

وعن أبي عبد الله قال : ليس على سيد الأمة اذا باعها في بلد آخر أن يرد على الزوج شيئاً ، وان أراد هو أن يلحق زوجته فذلك اليه •

قال : وان بيع العبد فأخرج من المصر فان شاء سيده طلق ، وان شاء أحضرها مؤنتها لما يلزمه في ذلك •

✽ مسألة :

في العبد المدبر اذا مات قبل سيده ، فان ماله لسيده وتركته
الاختلاف •

✽ مسألة :

الشيخ صالح بن وضاح : وأما الذى يشتري الأمة فعلى من اشتراها أن يستبرئها بحيضتين ، وان كانت صبية فبخمسة وأربعين يوماً •

✽ مسألة :

ولا طلاق ولا ظهار ولا إيلاء للعبد الا بإذن سيده •

*** مسألة :**

وجائز للسيد أن يزوج عبده بأُمته ، وفيه اختلاف ، والله أعلم •

*** مسألة :**

الشيخ خميس بن سعيد الرستاقى : فى رجل زوج عبده بأُمته ،
فمكثت عنده ما شاء الله الا أنه وطئها ثم انه طلقها منه ، فلما انقضت
عدتها أراد أن يستبرئها ، هل يجوز له ذلك ؟

فنعم جائز ذلك ، وعلى السيد أن يشهد على نزع أُمته من عبده ،
ويطلقها منه ، ثم تعتد عدة الطلاق ، فاذا انقضت عدتها جاز له وطؤها ،
والله أعلم •

*** مسألة :**

الشيخ صالح بن سعيد الزاملى : فى المملوكة اذا كان لها أب غير
مملوك ، ولها سيد من أولى بتزويجها ؟

الجواب :

السيد أولى بتزويجها ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومنه : المرأة اذا كان لها مملوك ، وأرادت أن تنزوج له ، أيجوز
لها أن تقبل هى التزويج أو تأمره هو ؟

الجواب :

ففيما أرجو ان قبلت له هي ، أو أمرته أن يقبل التزويج كل ذلك جائز .

* مسألة :

ومنه : وفي امرأة أعتقت أمتها من يزوجها تأمر المرأة أولياءها أو يزوجها الامام ؟

الجواب :

إذا صحت الملكة لهذا المرأة في هذه الأمة ، ثم أقرت أنها أعتقتها فولأؤها وولاء المرأة راجع الى عصبتها ان كان لها أب ، أو اخوة من أب، أو بنو عم ، فهؤلاء أولياء الأمة المعنوقة في تزويجها ، ومن كان منهم أقرب فهو أولى ، والله أعلم .

* مسألة :

وقيل في الأمة اذا أعتقت ولها زوج ، فاختارت نفسها ؟

فان النكاح يفسخ بينهما كان الزوج حرا أو عبدا ، وقول : لها ذلك في العبد ، وأما الحر فلا .

وعن أبى سعيد : في الأمة المدبرة أنه يجوز وطؤها لمن دبرها .

* مسألة :

وأما الذى اشترى أمة وهى متزوجة بعبد أو حر ، فان التزويج تام

بحاله ، لا ينتقض ولزوجها أن يطأها ، وليس لسيدها أن يطأها حتى تبين من زوجها بوجه من الوجوه •

*** مسألة :**

وقيل في مملوك لرجل زوجه بأمة غيره ، ثم باعه لرجل آخر ؟

قال : هي امرأة المملوك بعد ، وان صار لرجل غيره الا أن يكون سيد العبد طلق عنه امرأته قبل أن يبيعه ، فالصداق عليه ان كان ضمنه وأذن الغلام فيه فرضى به •

وان أعتقت الجارية فعلى المولى الأول صداقها ، الا أن يكون أعلم المشتري وضمنه اياه •

*** مسألة :**

وقال محمد بن محبوب رحمه الله : يجوز للرجل أن يتزوج جارية زوجته برأيها ، وللمرأة أن تختار نفسها اذا تزوج زوجها جاريته •

*** مسألة :**

عن القاضي بن عبيدان : في رجل تزوج مملوكة وعنده من قبل امرأة حرة ؟

فان اختارت الحرة نفسها من قبل أن يطأها فلها الخيار ، وتخرج منه بغير طلاق ، ولها عليه الصداق •

وقال بعض المسلمين : لها الخيار ما لم يطأ المملوكة ، فان اختارت نفسها فانها تخرج منه بغير طلاقها ، ولها الصداق عليه •

وان كان بقى بينهما شىء من الطلاق ، وأراد ،بدها فيـكون ذلك بتزويج جديد وولى ومهر وشاهدين ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : أما العبد اذا أعتق وكان له أولاد اناث أو أخوات ؟

فان العبد المعتق يزوجهن ليس لمن أعتقه أن يزوجهن • وأما أولاد الأمة المعتقة فان كان لهن أولياء أحرار فان أولياءهن يزوجهن ، وان لم يكن لهن أولياء فيزوجهن من أعتقهن ، وان لم يكن أعتقهن أحد ، وانما أعتقت أمهن من قبل فيزوجهن الحاكم ، والله أعلم •

* مسألة :

وعن الشيخ صالح بن سعيد : واذا أراد السيد أن يزوج مملوكه بمملوكته أنه لا بد من الصداق والشهود في التزويج في الأحرار والمماليك •

* مسألة :

ومنه : أما في التزويج اذا أرادت المرأة التزويج لعبيدها فتأمره هو أن يقبل لنفسه ، وتأمر من يزوجه وأما الطلاق فيعجبنا أن تأمر من يطلق زدجة عبيدها من الرجال ، وان طلقت هى زوجة عبيدها وقع عليها الطلاق ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : ان تطليق الأمة المملوكة تطليقتان كانت تحت حر أو مملوك ، ولا نعلم فى ذلك اختلافا وعدتها حيضتان من الطلاق من الحر والمملوك ،

وفي الحمل الى أن تضع حملها وعدتها إذا مات زوجها شهران وخمسة أيام ، وفي العقد مثل الحرة أربع سنين •

✽ مسألة :

عن الشيخ سليمان بن محمد بن مداد : وعن الأمة المعتقة اذا كان لها أولاد ذكور ، أو أب ومات من أعنتها ، وترك أولادا يتامى ، أو بالغين من أولى بتزويجها ؟

الجواب :

ان كان أب المعتقة حيا حرا فأولى بتزويجها أبوها ، وان مات الأب ، أو خرج من المصر بحيث لا تتاله الحجة من المسلمين ، فان كان لها أولاد أحرار ممن يجوز تزويجه فأولى بتزويجها أولادها •

وان عدم أولادها وكان لها أحد من العصابة حر فهو أولى بتزويجها ، وان عدم هؤلاء ولم يصح لها ولى كان ولاؤها لمن أعنتها ان وجدوا ، والا فأولاده الذكور منهم دون الاناث ، وان عدم أولاده فذو عصابة منه من أخ ، أو ابن أخ أو عم أو ابن عم ، وان عدم هؤلاء فالسلطان ولى من لا ولى له •

وقال من قال : اذا عدم من يلى تزويجها من العصابة الأحرار فيلى تزويجها السلطان العادل على كل حال ، هو ولى من لا ولى له من النساء كان من أعنتها ذكرا أو أنثى •

وقال من قال : ان الولاء لمن أعنت بناتق السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وان رجع ولأء عنتها الى النساء فقد قيل : انه يأمر بتزويجها عصابة من كان ولاؤها له من النساء على قول من قال بذلك والله أعلم •

قال المحقق

تم استعراض

الجزء الأول في النكاح من المصنف وهو الثانى والثلاثون

على ثلاث نسخ :

• الأولى : بخط محمد بن عبد الله بن محمد بن فارس السمائلى

• فرغ منها عام ١١٦٨ هجرية

• والثانية : بخط خميس بن سليمان بن سعيد بن عامر الحارثى

• فرغ منها عام ١٢٣٢ هجرية

• والثالثة : بخط حميد بن ناصر بن راشد النوفلى

• فرغ منها عام ١٣٠٦ هـ

كتبه سالم بن سليمان الحارثى

١٥ جمادى الآخرة عام ١٤٠٢ هـ

٢٨ مارس عام ١٩٨٣ م

محتويات الكتاب

الموضوع	رقم الصفحة
باب في النكاح وجوازه	٥
باب في رد الولي لمن طلب تزويج حرمة	٢٤
باب في رد الولي لمن طلب تزويج حرمة	٢٥
باب فيمن يجوز أن يعقد النكاح	٢٦
باب في خطبة النكاح	٣١
باب في شرط التزويج	٣٥
باب في لفظ عقد التزويج وما يثبت من ذلك	٣٨
باب في الشهود على التزويج والتزويج بغير شهود	٥٢
باب في التزويج على شرط أن طلاقها بيدها أولا يتزوج عليها وان يسكنها في موضع	٦٧
باب في تزويج المرأة على عطية لها من والدها أو غيره أو عطيتها هي لزوجها	٧٣
باب في شرط الخيار في النكاح	٧٥
باب الرضا بالتزويج والقبول له	٧٧
باب في المرأة اذا غيرت التزويج ثم رضيت	٨٦

الموضوع	رقم الصفحة
باب في الزوجين اذا لم يرضيا وقت التزويج ثم رضيا بعد ذلك	٩٤
باب في تزويج السلاطين	٩٦
باب ما يجوز تزويجه من النساء وما لا يجوز ويكره	٩٨
باب فيمن يتزوج امرأة هل له أن يتزوج أحدا من أهلها	١٠٦
باب في مس الرجل ونظره فرح امرأة بيده هل له أن يتزوج بها أو بأحد من أهلها	١١٦
باب في مس الرجل ابنة زوجته وأمها وأبيها	١٣٠
باب فيمن نكح رجلا أو صبيا هل يتزوج أحدهما الى صاحبه	١٤١
باب في مس الصبي فرح الصبية أو بالغة هل يتزوجها أو أحدا من أهلها	١٤٣
باب في مس المرأة أو نظرها فرج رجل	١٤٦
باب ما يجوز تزويجه من الرضاع وما لا يجوز	١٤٩
باب في تزويج أخت على أخت والجمع بينهما	١٥٣
باب في تزويج الابنة على الأم أو الأم على الابنة	١٦٥
باب في تزويج الرجل عمة امرأته أو خالتها أو أحدا من أهلها	١٦٧
باب في من تزوج أخته أو أمه أو ابنة أخيه	١٧٧

الموضوع	رقم الصفحة
باب فى التزويج بخامسه	١٨٠
باب فى نكاح الشغار	١٨٢
باب فى تزويج الزانية والتى تسب	١٨٤
باب ما يحرم الزوجة على زوجها	١٨٦
باب فى تزويج المرأة اذا زنت وهى مع زوج أو قبل أن تزوج وفى تزويج الزانى وما أشبه ذلك	١٩٨
باب فى الرجل اذا أقر مع زوجته بالزنى أو أقرت معه وما أشبه ذلك	٢١٨
باب فيمن رقا لامرأة حتى يتزوجها	٢٢٦
باب فى الأكفاء	٢٢٧
باب فيمن أتى قوما فقال انه أنصارى أو قرشى أو أنه شريف وهو من غيرهم وما أشبه ذلك	٢٣٥
باب فى المرأة اذا زوجت بغير كفؤ وغير الأولياء التزويج	٢٤١
باب فى الوكالة بالتزويج من ايضاء	٢٤٤
باب فى التزويج بوكالة الصبيان أو بفعلهم أو بأمرهم	٢٦٥
باب فى الولى اذا اشترط لنفسه شيئا عند التزويج	٢٧١
باب فى تزويج الأوليا وليا دون ولى	٢٧٦

الموضوع	رقم الصفحة
باب فى تزويج من لا ولى له من النساء	٣٠١
باب الوصى فى المتزويج	٣٢١
باب فى تزويج الأجنبى	٣٢٤
باب فى المتزويج على رضا الولى أو غيره	٣٣١
باب فى وكالة المرأة فى تزويج نفسها وفى دعوى الوكالة	٣٣٤
باب فى تزويج الأمة فى ملكها وبعد حريتها	٣٤٦

120241

120241

23


Bibliotheca Alexandrina
0255024